الأمم المتحدة

A/65/PV.8

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة ٨
الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين)
الرئيس المشارك: السيد جوزيف ديس ..... (رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة

متابعة نتائج مؤتمر قمة القمة

مشروع القرار (A/65/L.1)

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد فكتور يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا.

الرئيس يانوكوفيتش (تكلم بالأوكرانية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): لقد كان اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية حاسما لإقرار حكومات العالم بالطابع العالمي المشترك للأهداف الإنمائية، ولحل المشاكل التي تواجه البشرية. وإن التضامن في ما بين الدول، والدعم والمسؤولية المتبادلين أمور رئيسية لرفاه كل بلد والعالم أجمع.

واليوم، يمكننا القول إن الأهداف الإنمائية للألفية أصبحت جدول الأعمال الحقيقي للتنمية البشرية على الصعيد العالمي، وحتمية عامة لجميع الحكومات. ومن هذا المنبر السامي، أود أن أؤكد مجدداً على إرادة الزعماء السياسيين الجدد في أوكرانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن التزامنا بأوسع نطاق من التعاون الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة.

وثمة توجه اجتماعي لكل من خطة عمل الحكومة الجديدة في أوكرانيا وبرنامج الإصلاحات الذي أطلقته بصفتي الرئيس. وهما بالتالي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتضطلع أوكرانيا بمهمة إجراء تحديث شامل في اقتصادها وتنفيذ سياسة اجتماعية ناشطة. ونطلق إصلاحات هيكلية ممنهجة لإنشاء اقتصاد قوي وقائم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

على التكنولوجيا الحديثة، وكفالة مستويات معيشية عالية، وحماية أضعف الجماعات.

تولى الرئاسة نائب رئيس الجمعية العامة، السيد هارون (باكستان).

وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية المبادئ التوجيهية ونظام الأولويات على السواء بغية تنفيذ استراتيجية الإصلاحات في أوكرانيا، لأنها انعكاس للمشاكل البالغة التأثير التي يواجهها مجتمعنا اليوم. وأوكرانيا والتزاماً منها بالأهداف الإنمائية للألفية، تعتبر تحقيقها هدفاً رئيسياً لاقتصادها الوطني. وتكمن أولويات هذه السياسة في كفالة رفاه الشعب، وخفض مستوى الفقر، وتحقيق الرعاية الصحية ذات المعايير العالية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل، وكفالة الحصول على التعليم العالي الجودة، وحماية البيئة، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ووضعت أوكرانيا أهدافاً وطنية لعدد من الأهداف الإنمائية للألفية، هي أعلى حتى من الأهداف الدولية. فطوال السنوات العشر الماضية، اعتمدت أوكرانيا عدداً من البرامج القطاعية وفي ما بين القطاعات بهدف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأصبحت الأهداف في حد ذاتها حجر الزاوية لاستراتيجيتنا الإنمائية الاجتماعية، وإطاراً مفاهيمياً لتعاون أوكرانيا مع المساهمين الدوليين. وقدمنا إلى الأمانة العامة تقريرنا الوطني عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التي تم وضعها من أجل أوكرانيا. ومثلما يُرى من التقرير، أحرزت أوكرانيا تقدماً كبيراً.

على العموم، تنفّذ أوكرانيا بنجاح أهدافها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. والأهم أنه برفع الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية، خفّضنا بدرجة كبيرة من نسبة سكاننا الذين يعيشون تحت خط الفقر. وأداء أوكرانيا أيضاً جيد جداً في مجال التعليم، حيث نواصل إجراء الإصلاحات. ولقد تحسنت حالة الرعاية الصحية تحسناً كبيراً، وحصلت إنجازات ملحوظة في خفض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. وتتمثل أهدافنا الراهنة في متابعة العمل على المساواة بين الجنسين وتحسين البيئة. ونشعر ببالغ القلق إزاء الحالة المتعلقة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو مشكلة يجب أن نبذل جهوداً خاصة بشأنها.

وكما الحال في معظم البلدان الأخرى، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية أعاقت بشدة عملنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأضرّت تقريباً بجميع القطاعات الاقتصادية وآلاف الأعمال التجارية، وخلّفت أثراً موجعاً على رفاه الملايين من مواطنينا. وبعدما استُنفدت مصادر النمو السريع قبل وقوع الأزمة، فإن السبيل الوحيد أمام أوكرانيا لتحقيق التنمية المستدامة يكمن في إجراء إصلاحات حاسمة وشاملة لتحسين القدرة التنافسية لاقتصادنا، بالاقتران مع سياسة اجتماعية معقولة ومتوازنة.

ونشكر المجتمع الدولي والمنظمات والحكومات التي تدعم عملية التنمية في بلدنا. ونحن منفتحون على المزيد من التعاون. وفي الوقت نفسه، إننا مستعدون للعمل كشريك يُعتمد عليه في المجتمع الدولي لحل المشاكل العالمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونشعر بالمسؤولية عن التصدي لأزمة الغذاء العالمية. ففي السنة الماضية ولأول مرة، أصبحت أوكرانيا مساهمة في برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. وإنني على اقتناع بأنه في القريب العاجل جداً، يمكن لقطاعنا الزراعي القوي أن يجعل بلدنا طرفاً هاماً في الجهود الدولية للتغلب على الجوع في عدد من مناطق العالم.

وعلى الرغم من الصعوبات التي سببتها الأزمة المالية، تمكّن بلدنا في هذا العام من تجميع الموارد ومساعدة شعب هايتي عن طريق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة. ومساعدة الدول التي تعاني من الضيق هي ممارسة تقليدية وثابتة نقوم بها على الصعيد الثنائي.

وأعتقد أن الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف واقعية يمكن تحقيقها. وبغية تحقيق هذه الأهداف، نحتاج إلى أن يبذل كل بلد جهوداً داخلية متواصلة، وإلى قيام تعاون وثيق بين جميع دول العالم. وأوكرانيا على استعداد لهذه الجهود وهذا التعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

الرئيس راجاباسكا (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات، وفي فجر ألفية جديدة، أكدنا مجدداً التزامنا بتعزيز الجهود، بروح من المسؤولية الجماعية، لتحرير عالمنا من الجوع، ودعم كرامة الإنسان، وكفالة التعايش المستدام مع أمّنا الطبيعة. ووضعنا لأنفسنا هدف إحراز تقدم في ثمانية مجالات رئيسية بحلول عام ٢٠١٥.

واليوم، وقد بقيت خمس سنوات فقط، أحرزنا نتائج متفاوتة. ففي خضم عدة أزمات عالمية مترابطة ومتزايدة سوءاً واجهت عالمنا في السنوات القليلة الماضية، عانت بعض البلدان من نكسات في تحقيق تلك الأهداف، في حين أحرزت البلدان الأخرى نجاحاً ملحوظاً. ومع ذلك، لا يزال أمامنا وقت لتجديد الإرادة السياسية والبحث عن سبيل لتحقيق الأهداف الموضوعة، عن طريق استغلال أوجه التآزر بيننا. وفي ذلك السياق، يكتسي هذا الاجتماع الرفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة أهمية خاصة.

وعلى الرغم من أن كل بلد يتحمل مسؤولية مقدسة عن كفالة رفاه شعبه، لا يمكن أن ننجو في معزل من عالم مترابط ومعولم بصورة متزايدة. ولا يمكننا أن نعيش في عزلة. ومن هنا، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هام جدا للمصلحة الجماعية.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة خفضت بشدة فرص من الحصول على الموارد الخارجية وتدفقات رأس المال الخاص للبلدان النامية. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي أن يكون هناك التزام حقيقي بالوفاء بتعهدات المانحين. ومن سوء الطالع أن نرى أن النزعة نحو المزيد من التدابير التقييدية والحمائية في التجارة، والتخفيف من عبء الدين والحصول على التكنولوجيا،كلها تشكل تحديا للتنمية. لذلك، علينا أن نعمل بحس من الاستعجال والشراكة. وفي الوقت نفسه، من المهم استمرار تقديم المساعدة الإنمائية والموارد الخارجية للتشجيع على الاستدامة في ذلك الشأن.

وقد وضعت سياستنا الوطنية في إطار من الأولويات العالمية التي نعتبرها ملائمة في الوقت الحالي. أما في سياق جنوب آسيا، فبعض شواغلنا الملحة هي الأمن الغذائي وأمن الطاقة والاحترار العالمي. إذ أن بناء مخزونات احتياطية من المواد الغذائية الأساسية وكفالة استقرار الأسعار واستمرار الإمدادات تقتضي نهجا أكثر تنظيما نحو التعاون الدولي.

نحن مقتنعون بأن استدامة التنمية الاقتصادية الاستدامة، لا بد وأن تتضمن التشديد على حماية البيئة. لذلك فإن التكنولوجيا الخضراء في الإنتاج الصناعي بين الاحتياجات الرئيسية في عصرنا. ومن الضروري تحسين الهياكل الأساسية في قرانا وتوفير الفرصة للتقدم الاجتماعي للإثناء عن نزوح هائل للقطاعات السكانية من المناطق الريفية إلى مدننا. والمساواة بين الجنسين، وإزالة الحواجز الاجتماعية من خصائص أي مجتمع سلمي. ونعتقد أن

المساواة في توزيع الثروة والحصول على الخدمات الأساسية من سمات الاستقرار في الأجل الطويل.

منذ الاستقلال ، ما برحت أهداف التنمية الاجتماعية في سري لانكا، مثل الرعاية الصحية المجانية والحصول على التعليم، متجسدة في سياسة بلدنا العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الرؤية الواردة بالتفصيل في ''ماهندا تشين ثانا'' أو ''رؤية للمستقبل'' ، شرعنا في وضع أرجاء البلاد يسمى ''نيناسالا'' أو ''مراكز الحكمة'' ، وهي تغطي معظم المناطق الريفية.

أما في القطاع الصحي فنسعى إلى أن نضمن لكل أم حامل ولادة آمنة تحت الإشراف الطبي وزيادة فورية في المعدل الحالي، ٩٨ في المائة، في هذه الولادات ليصل إلى ١٠٠ في المائة. وانخفض معدل وفيات الرضّع والأطفال دون سن الخامسة من ٣٢ في كل ١ ٠٠٠ ولادة، في عام ١٩٩٩، إلى ١١,٣ في كل ١ ٠٠٠ ولادة في عام ٢٠٠٩. وبينما ينصب تركيزنا على مكافحة الأوبئة المدارية، من قبيل الملاريا والأمراض المنقولة الأخرى، علينا الآن إيلاء قدر كاف من الاهتمام للأمراض السارية التي تشكل تحديا كبيرا للقطاعات الصحية لدينا. لذلك، نناشد الحصول على العلاجات بتكلفة معقولة وتقديم المزيد من المساعدة المالية والتقنية القابلة للتنبؤ لتطوير القدرات المحلية لتحسين أحوال المرضى.

وبينما نكابد لتحقيق مستويات معيشة معقولة، علينا ألا ننسى ضرورة عدم الضغط بشدة على البيئة الطبيعية. إن التيار العاتي الحالي للكوارث الطبيعية والفيضانات المتكررة في جميع أرجاء بلدان العالم تذكير صارخ بآثار تدهور البيئة. ولا بد لنا من العمل بحس من الاستعجال للتوصل إلى توافق آراء بشأن الحد من الاحترار العالمي وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة، ولكن المختلفة، وخطة عمل بالي.

ومع أن كل أزمة تشكل خطرا فإنها توفر فرصة أيضا. لذلك، فلنعقد العزم على استغلال الفرصة التي يوفرها هذا الاجتماع الرفيع المستوى لتشكيل أقوى منبر عالمي ممكن لتحقيق أهداف ضرورية جدا في صالحنا المشترك.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد فالديس زاتليرس، رئيس جمهورية لاتفيا.

الرئيس زاتليرس (تكلم بالإنكليزية): فيما لم يتبق سوى خمسة أعوام لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يمثل هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى فرصة ثمينة لتعزيز الالتزام السياسي ببلوغ تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

لقد تم إحراز تقدم مشهود حتى الآن في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه لا تزال هناك بلدان ومناطق عدة تمس فيها الحاجة إلى جهود إضافية. إنه لأمر بالغ الأهمية أن نسعى إلى تحسين النتائج واستهداف القطاعات الرئيسة مثل المسائل الجنسانية والتعليم والصحة والأمن الغذائي. وتؤمن لاتفيا بأن تسريع وتيرة إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب تعزيز الشراكة الدولية من أجل التنمية، على النحو الوارد في الهدف ٨.

من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي الحفاظ على الملكية الوطنية والنهج الشامل الذي يأخذ في الاعتبار فرادى الأهداف والمسائل المتقاطعة مثل الحكم الرشيد، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. إن لاتفيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤكد استعداد الاتحاد الأوروبي للتركيز على الجهود التي تستهدف أبعد البلدان عن مسار بلوغ الأهداف. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نواصل مكافأة الأداء الرشيد.

إننا لم نفلح في بلوغ الأهداف المتعلقة بتمويل التنمية الذي يجب توفيره في السنوات الخمس القادمة. ولكن المعونة المالية وحدها غير كافية لإحراز تقدم إنمائي في البلدان

الشريكة، بل ينبغي أيضا التركيز بقدر أكبر على تحسين فعالية المساعدات. إن تجزئة المعونة وازدواجيتها قد تكلف عدة بلايين يورو سنويا.

إن لاتفيا حديثة عهد كدولة مانحة، وما زلنا نبني تدريجيا سياستنا في مجال المعونة. غير أنه يتضح منذ الآن أن بلدا بحجم لاتفيا ينبغي، إذا أراد أن يحدث أثرا إيجابيا، أن يركز على تقديم المعونة الإنمائية إلى عدد أصغر من البلدان الشريكة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا أن نعمل في القطاعات التي يكون لمساهمتنا فيها أكبر قدر من القيمة المضافة وحيث تتطابق تجربتنا وخبراتنا مع احتياجات البلد الشريك.

بوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، نرى أن نَقل تجربتنا التي ما زالت حديثة كبلد في مرحلة الانتقال إلى شركائنا في بلدان الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي وفي منطقة آسيا الوسطى يمثل مزيتنا النسبية وموضعنا المناسب في السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي. وقد أثبتت جهودنا جدواها كإسهام قيّم في عملية تعزيز الممارسات الجيدة في مجال الحوكمة والاستدامة في البلدان الشريكة. إن لاتفيا ملتزمة تماما بالأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما وأن رئاستها للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠١٥ تتزامن مع سنة محورية للدبلوماسية الإنمائية العالمية.

إن فعالية المعونة الإنمائية لا تتحقق إلا في البلدان التي تكون فيها السياسات والبيئة المؤسسية مؤاتية لخفض حدة الفقر ولتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وتتمثل مسؤوليتنا في دعم البلدان الشريكة في جهودها المحلية لبناء القدرات. من أجل ذلك، ترحب لاتفيا باستراتيجية أفغانستان الوطنية للتنمية. إن لاتفيا تنخرط بفعالية في دعم عملية التنمية في أفغانستان في مجالات سيادة القانون، وتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا، والمياه والصرف الصحي. وسنظل، مع شركائنا الأوروبيين، ملتزمين بدعم التنمية الطويلة الأجل في أفغانستان وتوفير الخبرات التي من شأنها أن تفيد الجهود الأفغانية المحلية لبناء القدرات.

إن الطريق إلى التنمية ليس سهلا، فالمجتمع العالمي يواجه تحديات أمام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن في الحسبان. لقد أصيب شعب لاتفيا بصدمة كبيرة جراء الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي، وأسهم بمساعدات فورية. إنني فخور بأن لاتفيا تمول أيضا عملية التنمية الطويلة الأجل في هايتي عن طريق مشروع موجه نحو التعافي وإعادة الإعمار في وسط البلاد.

يتطلب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التحلي بالإرادة السياسية ووجود دعم عام واسع. ويتجلى ذلك التحدي أكثر ما يتجلى اليوم ونحن نواجه تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. علينا أن نبذل جهدا أكبر على الصعيد العالمي لزيادة وعي السياسيين، وبخاصة البرلمانيين، وكذلك الجمهور العريض. ونحن نثمِّن جهود المفوضية الأوروبية، وبخاصة جهود المفوض بيبالغس، وكذلك جهود منظمات لاتفيا غير الحكومية لتثقيف المجتمع بشأن المسائل ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

إن التحديات العالمية تتطلب مواجهتها بمسؤولية جماعية من قبل جميع أصحاب المصلحة بما فيهم المجتمع المدني، والشركاء الاجتماعيون، والقطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف. علينا نحن أن نبدي التزاما سياسيا حقيقيا بتسريع الجهود نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إنها فرصة أتيحت لنا وواجب على أعناقنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد إيفان غاسبارو فيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا.

الرئيس غاسباروفيتش (تكلم بالسلوفاكية وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): ينعقد اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في وقت يتميز بالتحديات العالمية الكبرى. إن هذه القمة التي تجئ في أعقاب الهزة الاقتصادية العالمية توفر لنا فرصة للتأكيد مجددا على عزم البلدان المتقدمة النمو على الإسهام في تنمية البلدان الشريكة. وأرى أنها يمكن أن تعطي دفعة جديدة لمناقشتنا حول مختلف التجارب في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة من الأزمة العالمية.

في هذا الوضع الجديد، تولي سلوفاكيا أقصى درجات الاهتمام إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن تلك الأهداف تعكس أكثر المشاكل في عالمنا التي من شأنها، إذا لم يتم التصدي لها، إعاقة الجهود المبذولة نحو تحقيق استقرار أمني واجتماعي واقتصادي مستدام وكفالة جودة بيئة كوكبنا. أما تحقيق تلك الأهداف بنجاح، فسيكفل وجود الظروف المؤاتية للسعي بطريقة فعالة إلى العمل بمبادئ حماية حقوق الإنسان والحريات التي يستحيل في غيابها بناء مجتمع يتمتع بالعدالة والرخاء.

إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية للبلدان الشريكة، يعتمد على الملكية الوطنية والحكم الرشيد في البلدان النامية. وكل بلد مسؤول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تحترم جميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذلك المبدأ الأساسي، كما ينبغي حشد جميع الموارد المحلية بطريقة فعالة واستخدامها لذلك الغرض.

إن ما أحرز من تقدم حتى الآن يكشف عن تفاوت من الناحية الجغرافية والمواضيعية. وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف متداخلة ويعتمد تحقيق أي منها على ما تحقق في غيره من الأهداف. وبشكل أساسي، فإن إحراز التقدم متعثر في الهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع؛ والهدف ٢ المتعلق بالتعليم الابتدائي للجميع وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب الجنسانية في فرص التعليم؛ والهدف ٣ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وبخاصة تمكين المرأة؛ وبشكل خاص، الهدف ٥ المتعلق بصحة الأمهات. وفي هذا المجال، ما زالت التحديات الخطيرة مستمرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل خاص، وفي أقل البلدان نموا بشكل عام. ومن ناحية أخرى، ما زلنا نتلقى أنباء سارة من جنوب وجنوب شرق آسيا وشرقها، حيث يغذي النمو الاقتصادي القوي جهود الحد من الفقر في كل أنحاء المنطقة.

وأعتقد أن الأغلبية ستوافق على أن المهمة الرئيسية هي دعم النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف في البلدان النامية، وذلك استنادا إلى تحليل الحالة في أكثر البلدان فقرا في أفريقيا، أو في العالم بأسره فيما يتعلق بهذا الأمر. ولا تقل أهمية الجهود لتحسين بيئة الحكم السياسي الرشيد واستئصال الفساد ومنع نشوب الصراعات. إن ثلثي البلدان التي تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي تلك التي عانت في الآونة الأخيرة أو تعاني حاليا من الصراعات المسلحة.

وأود أن أسلط الضوء على أهمية الجهود المحلية التي تبذلها البلدان الشريكة. فمن أجل زيادة الإيرادات المحلية، من الضروري تحسين إدارة الضرائب وشفافية السياسات الضريبية، ومكافحة التهرب من دفع الضرائب وتهيئة الظروف المؤاتية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتكمن إحدى المشاكل في استمرار الإخفاق في التوصل إلى اتفاق في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حيث تستمر الحواجز المتبقية في إعاقة وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية.

ويشكل تغير المناخ سببا للتزايد المستمر لأهمية مسألة الأمن الغذائي. فقد دفعت الكوارث الطبيعية الملايين من الناس إلى الفقر المدقع والجوع. وأعتقد أنه من المهم مواصلة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية، ولا سيما في التحصين. واستمرار ارتفاع معدل وفيات الأمهات في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يثير قلقا خاصا.

وتدعم سلوفاكيا الجهود الرامية إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين واستئصاله في نهاية المطاف. والعوامل المتعلقة بالمرأة لها أهمية رئيسية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تمثل النساء ثلثي الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع. ولهذا السبب ترحب سلوفاكيا بإنشاء كيان معني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقدر جهود الأمم المتحدة المبذولة في ميدان المساواة بين الجنسين.

وإذا كان للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق في جميع البلدان، فمن الضروري البحث عن السبل التي تكفل فعالية أكبر للتمويل، مع تأكيد خاص على الدور الرئيسي للقطاع الخاص. وقد أكد المؤتمر العالمي لرؤساء برلمانات العالم الثالث، الذي عُقد مؤخرا، على أنه في إطار المناقشات المتعلقة بوضع مشاريع الميزانيات الوطنية، ينبغي للبرلمانات الوطنية أن تضغط على الحكومات الوطنية وتشجعها على الوفاء بالتزامات بلدانها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن جمهورية سلوفاكيا، بوصفها دولة صناعية، تعي مسؤوليتها عن التنمية العالمية. وفي إطار سياسة سلوفاكيا على الأمد المتوسط بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، فإنها تخصص سنويا أموالا محددة لدعم البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك على الرغم من القيود المشددة المفروضة على الميزانية. ونحن مصممون على التمسك بهذه السياسة في المستقبل. ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة ليست كبيرة من حيث الحجم، فإن البلدان الشريكة تقدر تقديرا كبيرا الأنشطة التي تنفذ والنتائج التي تتحقق بفضل تمويلنا. ويعزى ذلك بشكل خاص إلى فعالية نظامنا لتقديم المساعدة القائم على معرفة واسعة للظروف المحلية وعلى تحديد احتياجات البلدان الشريكة.

وعلى سبيل المثال، أود أن أشير إلى منطقة جنوب السودان، حيث تسهم سلوفاكيا، في إطار الهدف الثاني، في جهود الحد من الأمية عبر مشاريع قائمة على المساواة بين الجنسين لتعليم الأطفال والبالغين. وتركز مشاريع أخرى في المنطقة على منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى. وفي كينيا وإثيوبيا وكمبوديا وفييت نام وأوغندا وزامبيا وهايتي، تعالج المشاريع التي تتولاها سلوفاكيا توفير العناية الصحية الشاملة والرعاية الاجتماعية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبذلك تسهم في تحقيق الهدف السادس. والهدف الرئيسي لتلك المشاريع هو توفير ظروف الحياة المناسبة للمواليد غير المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ولتحسين ظروف حياة الأمهات والأطفال والبالغين المصابين بالفيروس. وقد وُجه جزء كبير من المعونة المقدمة من جمهورية سلوفاكيا لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في كينيا وأفغانستان وموزامبيق ومنغوليا. وركزت المعونة الإنمائية التي تقدمها سلوفاكيا على الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.

وأود التأكيد على أن تقديم المعونة مسؤولية لا تقع على عاتق الحكومات الوطنية فحسب، بل أيضا على مكونات المجتمع المدني. وتجري حكومة سلوفاكيا مناقشات منتظمة مع جميع أصحاب المصلحة، وتولي تركيزا خاصا لتعميق الوعي من أجل حشد دعم شعبي على نطاق واسع لتلك الأنشطة.

وفي الختام، أود أن أعبر عن شكري الجزيل للممثلين والوفود الذين شاركوا مشاركة فعالة في إعداد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هذا (A/65/L.1) على عملهم وجهودهم. وأعتقد أن الوثيقة ستوفر قوة دفع قوية للجميع نحو حشد الجهود والموارد اللازمة للمراحل الأخيرة للعملية المؤدية إلى تنفيذ تلك القرارات الهامة والنبيلة للبشرية، والتي تمثل بدون شك الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد ريكاردو مارتينيلي بيروكال، رئيس جمهورية بنما.

الرئيس مارتينيلي بيروكال (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. لقد جئت إلى هنا لكي أؤكد من جديد على أن جمهورية بنما ماضية في إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد. إن تلك الأهداف برنامج ورؤية مشتركة للتنمية البشرية المنصفة.

وإذا كان لها أن تتحقق، فيجب أن تتشاطرها البلدان الممثلة هنا في تحالف للحكومات والقوى السياسية والقطاع العام والمواطنين.

إن استيراتيجيتنا الإنمائية تستند إلى ركنين. الأول، توسيع نطاق مشاركة اقتصادنا في السياق الدولي؛ والثاني، تعزيز قدراتنا البشرية والإنتاجية. فالموارد البشرية هي العامل الأساسي. وفي خضم الأزمة الاقتصادية العالمية، حافظت بنما على نمو اقتصادي كبير بفضل السياسات السليمة وروح التنافس. ونتيجة للإصلاحات المالية المتسقة والمتوازنة التي أجرتها بنما، ولاستيراتيجية البلد الثابتة، نالت مرتبة الاستثمار في هذا العام من وكالات تقييم الجدارة الائتمانية – ستاندرد أند بور، ومودي، وفيتش. ومؤخرا، رفعنا المنتدى الاقتصادي العالمي ست درجات على مؤشر التنافس العالمي. فقد ارتقينا من الدرجة ٥٩ إلى ٥٣ على المؤشر، وهي أكبر قفزة خلال الأعوام الخمسة الماضية وثاني أكبر قفزة في أمريكا اللاتينية. وقد أثبتنا مركز بنما في أعين العالم بوصفها مكانا مميزا للأعمال التجارية والاستثمار. كما أنها تجتذب الشركات الدولية وتوفر للشركات المحلية الفرصة لنمو أكبر. وهذا يزيد دخلنا، مما يعني أننا يمكن أن نستثمر بصورة متزايدة في برامج اجتماعية.

لقد أحرزنا تقدماً ملموساً في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وأهم تلك الأهداف ما سأذكره الآن. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالسكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، خفضنا الرقم الوطني من ١٩,٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٢,٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٨.

وزاد عدد المسجلين في المدارس بغية ضمان تعميم التعليم الابتدائي والقضاء على الأمية. ووفرنا الوصول إلى الخدمات الأساسية لمياه الشرب والمرافق الصحية لنسبة ٩٣,٢ في المائة من السكان. وأنشأنا ''مستند التضامن للإسكان'' من أجل تمكين قطاع كبير ممن ينتمون إلى الاقتصاد الرسمي من شراء مسكن للأسرة.

كما أحرزنا تقدماً ملموساً في تحقيق المساواة بين الجنسين ببلوغنا هدف توفير الوصول إلى التعليم في مناطق السكان غير الأصليين في البلد. وقلصنا البطالة ووفرنا تغطية الضمان الاجتماعي لأكثر من ٧٠ في المائة من السكان.

وقد خفضنا الوفيات نتيجة الحصبة وغيرها من الأمراض المعدية بنسبة ٩٠ في المائة بفضل برنامج التلقيح للأطفال دون سن الخامسة. كما خفضنا معدل الوفيات النفاسية إلى ما دون متوسط حالات الوفيات تلك في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونوفر الأدوية المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للمصابين بهذا المرض مجانا.

ونكافح الجوع وسوء التغذية، ونقوم بإنشاء ٢٢ ٠٠٠ حديقة لزراعة الخضر للمدارس والأسر. وأنشأنا المجلس الاستشاري للطفولة، الذي ينادي بالرضاعة الطبيعية والعادات الصحية للأكل، ويحول بذلك دون انتشار الأمراض المزمنة ويخفض معدل وفيات الأطفال.

وقد بدأنا برنامجاً يسمى ”١٠٠ مقابل ٧٠“، وهو نظام يقضي بمنح ١٠٠ دولار شهرياً لأكثر من ٩٢ ٠٠٠ شخص تجاوزوا السبعين عاماً وليس لديهم معاش تقاعدي أو ضمان اجتماعي. وأنشأنا كذلك برنامجاً يسمى شبكة الفرص، ويستفيد منه أكثر من ٧٠ ٠٠٠ أسرة تعيش في فقر مدقع.

وكذلك أنشأنا برنامج المنح الدراسية العام، الذي سيستفيد منه ٨٠٠ ٠٠٠ طالب، يمكنهم الوصول إلى التعليم، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، لتنخفض بذلك معدلات التسرب من المدارس ويتعزز الفريق المكون من المعلمين وأولياء الأمور والطلبة. وأصلحنا المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية، تحسيناً لنوعية التعليم. فهذا هو المحرك الحقيقي وراء تكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي الفعلي.

وما زالت أمامنا تحديات جمة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك، لا بد لنا من تعزيز مكافحتنا للفقر في مناطق السكان الأصليين وفي المناطق الريفية ضعيفة الإنتاجية. وفي مناطق السكان الأصليين، يعيش ٥٨ في المائة من السكان في فقر مدقع، ولا يملك الوصول إلى مياه الشرب إلا ٦٦ في المائة من السكان فقط، مقابل ٤٣ في المائة يملكون وصولاً إلى خدمات المرافق الصحية.

ونحن بصدد إنشاء شبكة من مراكز الرعاية الصحية المجانية في أنحاء البلد، لا سيما في مناطق السكان الأصليين. ونقوم ببناء ٨ مستشفيات في مناطق رئيسية من البلد. وفي نفس الوقت، نقوم بإضافة ٣٧ من مراكز الرعاية الصحية الأولية الحديثة، و ٨ مستشفيات عامة بتمويل من الضمان الاجتماعي. ونبني كذلك مستشفى المدينة الحديث في العاصمة، الذي سيكفل رعاية طبية أفضل في البلد ويحسن كل مؤشراتنا الصحية.

وبنما، بدعم من كل زعماء العالم معاً، سوف تحوز مختلف التكنولوجيات في قطاع الصحة، وستسعى لكفالة وصول الدواء إلى كل قطاعات السكان الأشد احتياجاً. وسنواصل العمل على سد الفجوة التكنولوجية بتوفير الوصول المجاني لجميع القطاعات المهمشة من السكان. ونحن أول بلد في العالم لديه تغطية مجانية لاسلكية للإنترنت من الحدود إلى الحدود وهي متاحة للجميع.

ونتعهد بإبرام جولة الدوحة في أسرع وقت ممكن بغية تعزيز عمل منتجينا المحليين وفتح الأسواق الدولية. وسنعمل أيضاً من أجل رؤية مشتركة للتوصل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ العالمي ودعم الجهود الرامية إلى ذلك.

إن الأهداف الإنمائية للألفية غير قابلة للتفاوض، ولا تخضع لأي شروط. فهي تعلو على المصالح السياسية والشخصية. وإنني ممتن للغاية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة وكياناتها المختلفة في مساعدتنا في السعي إلى تحقيق هذه الأولويات. وعلينا أن نضمن تحقيقها بدون أي ذرائع، فهي أساسية للسياسة الاجتماعية لحكومة بلدي، وسوف نواصل السعي جاهدين إلى أن نحققها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة الجنرال فرانسوا بوزيزيه، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس بوزيزيه (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): تتشرف جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلالي،

بأن تلتقي اليوم مع البلدان الأخرى في العالم للمشاركة في هذا الحدث الاستثنائي المكرس تماماً لاستعراض التقدم الذي أحرزه كل منا على مدى السنوات العشر الماضية صوب إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وقبل أن أتطرق إلى الموضوع قيد النظر، أود أن أثني على الأمين العام على هذه المبادرة التي نرحب بها أيما ترحيب. وسأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأنقل إلى الوفود الحاضرة امتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى للاهتمام الذي حظيت به بلادي من جميع أعضاء المجتمع الدولي خلال الأوقات العصيبة التي عانينا منها في بداية الألفية الثالثة هذه، وكذلك للدعم الذي قدموه لنا.

لقد دخلت جمهورية أفريقيا الوسطى الألفية الثالثة وأمامنا عقبة رئيسية. فقد كانت تحمل بالفعل آثار صدمات خطيرة، وكنا على شفا فوضى حقيقية. وكانت الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في عام ٢٠٠٠ مزرية للغاية، وحين التزمنا مع الآخرين بهذا الإعلان التاريخي، كانت قدراتنا المحلية قد تدنت إلى الحضيض.

لقد انخفض العمر المتوقع للفرد عند الميلاد في جمهورية أفريقيا الوسطى من ٥٢ سنة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٥ سنة في ٢٠٠٠، أي أدنى بعشر سنوات من المتوسط الأفريقي، وخسارة أكثر من سنة من الحياة كل سنتين في المتوسط. وكان قرابة ٨٠ في المائة من سكاننا يعيشون في فقر مدقع. وأضحت مؤسسات الجمهورية مجرد ظلال لما كانت عليه في سابق الأيام. وسادت حالة من انعدام الأمن في الجزء الأكبر من البلاد. وأعلن في تلك المناطق بشكل خاص أن بلداناً مجاورة على الحدود ازدهر فيها تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكانت هي نفسها تشهد حالات عصيان مسلح. وحول هذه النقطة بالذات التي لا تقل أهمية، كنا نواجه في ذلك الوقت، مع عدم توفر الموارد المتاحة من الناحية العملية، التحديات المزدوجة التي تتمثل في توفير الأمن لمواطنينا داخل حدودنا في الوقت الذي نحاول فيه احتواء الآثار المترتبة على التمرد المسلح الداخلي والخارجي على حد سواء.

وباختصار، فإننا نتخلف بالفعل كثيرا عن العديد من البلدان الأخرى. ولذلك، يتعين علينا أن نعيد بناء أسس الدولة الجديرة بهذه التسمية. ومن الضروري أن نعيد بناء دولة خالية من شرور الانقسام والدمار، دولة قادرة على توفير الخدمات الأساسية الضرورية لشعبها، دولة قادرة على تجديد قواها المحلية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية من أجل مواجهة الفقر، الذي يشكّل السبب الجذري الحقيقي لتفشي حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

ما الذي استطعنا إذن أن ننجزه منذ عام ٢٠٠٣؟

يوضح التقرير القطري لبلدي الخطوات المختلفة التي اتخذت طوال سبع سنوات، في حين نمعن النظر في التحديات التي لم نستطع مواجهتها خلال السنوات العشر الماضية. كما أنه يأخذ في الاعتبار التحديات الجديدة ويؤكد على ضخامة الجهود اللازمة للبقاء على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا ندرك أنه من الصعب كثيرا، مع وجود هذا التخلف الكبير، أن نتمكن من تحقيق مؤشر أو مؤشرين، ولن يحدث هذا إلا بمواصلة بذل الجهود. وتفيد الإحصاءات أنه لم تظهر أية اتجاهات مشجعة إلا فيما يتصل بالهدفين المتعلقين بالحصول على مياه الشرب والتحاق البنات بالمدارس في المرحلة الابتدائية. ومع ذلك، لدي تحفظات على تلك الإحصاءات، لأن معدلات الفقر في بلدي تواصل ارتفاعها المثير للانزعاج وفقا لجميع الآراء. وبالرغم من كل الجهود المبذولة لتحديد القيود التي نواجهها، لا يزال مستوى الإجراءات المتخذة لمواجهة جيوب الفقر منخفضا للغاية،

ولا سيما في المناطق الريفية التي يفتقر فيها بشدة إلى مجرد توفر الهياكل الأساسية للطرق.

وكما نلاحظ جميعا فإن استعادة الأمن وبناء السلام أمران ضروريان لترسيخ مؤسساتنا ولتعزيز العلاقات بين مواطنينا ومؤسساتهم وتماسكهم الاجتماعي. وتلك المتطلبات ضرورية لأية جهود تبذل على المدى الطويل نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي الواقع، يشكل هذا الأمر عبئا ثقيلا على البلدان الخارجة من الصراعات بوجه عام، وهو ما يستنفد تماما واستمرار الجزء الأكبر من الموارد المحلية المتاحة أو الموارد التي يحشدها شركاؤنا. كما يتصل ذلك بالعلاقة المعقدة بين غايتي السلام والتنمية.

ومن منظور الإدارة السياسية والاقتصادية والمالية، فإن التدابير التي تنفذ بمساعدة شركائنا التقنيين والماليين قد مكنتنا من إحراز التقدم. وبالرغم من ذلك، فإنه لم يحرز التقدم في بعض المجالات من قبيل الأمن والإصلاحات بالسرعة المطلوبة نظرا للأخطار القائمة.

إننا مصممون على اتخاذ الخطوات ذات الأولوية في استراتيجيتنا لبناء السلام من أجل كفالة تهيئة أفضل الظروف الممكنة التي تسمح لنا بتجاوز التخلف. ولكننا نعتمد على شراكة أكثر نشاطا، موجهة نحو التوصل إلى النتائج الملموسة فيما يتعلق بتحقيق مكاسب السلام لشعبنا. وذلك ما يدفعنا إلى المشاركة في الحوار الدولي بشأن بناء السلام وتعزيز الدولة.

لقد أيدنا إعلان باريس الصادر في عام ٢٠٠٦، ونشارك بنشاط في الحوار مع المجتمع الدولي بأكمله بشأن الدول الضعيفة في مجموعة البلدان السبعة. ونحن مقتنعون بأنه إذا تم تنفيذ جميع القرارات الناتجة عن جميع المشاورات التي جرت في السنوات الثلاث الأخيرة تنفيذا تاما، فإن أملنا لن يضيع هباء.

ليست الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى حالة ميئوسا منها، بل إن تجربة لديّ، وبالتأكيد تجارب البلدان الأخرى الخارجة من الصراعات، تظهر بجلاء أن الفترة الطويلة من الانتعاش بعد انتهاء الصراع تعرض الدول لا محالة لأحوال أكثر هشاشة. وتنطوي هذه الحالة على أخطار لا يمكن توقعها تؤثر كثيرا في المكاسب الهزيلة المحققة وتزيد من خطر الانتكاس.

إننا ندرك أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في جمهورية أفريقيا الوسطى يشكّل تحديا، حيث تقدر احتياجات التمويل بما لا يقل عن ٥,٥ بلايين دولار. وإذا أضفنا إلى ذلك تكاليف مختلف المسائل الطارئة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية التي وقعت في الماضي أو التي قد تقع في المستقبل، وكذلك فقدان الموارد المتصل بالصدمات الخارجية العديدة، ستتجاوز تكاليف تمويل برامجنا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ١٠ بلايين دولار.

وبالرغم من ذلك، فإننا مصممون على تحقيق بعض تلك الأهداف ونعتقد أننا نستطيع أن نفعل ذلك إذا ركّزنا معا جهودنا وكّرسنا الوسائل المناسبة للمجالات الرئيسية الأربعة التالية. أولا، يجب أن نوفر الأمن في جميع أرجاء البلد وأن نبني السلام. ثانيا، يجب أن نعزز الدولة بزيادة القدرات الإدارية وقدرات المؤسسات الفتية للجمهورية. ثالثا، من الضروري أن نتناول بسرعة الخدمات الاجتماعية الأساسية لشعبنا، ولا سيما في المناطق الريفية، التي تم تحديدها بوضوح في برنامجنا الإنمائي. رابعا، يجب أن نحشد الموارد الضرورية لتغطية الاحتياجات التي حددها الإطار الإستراتيجي المتكامل، الذي يوائم بين بناء السلام وبرامج الإعمار الاقتصادي.

ويعتمد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، في مشاركته شعوب الدول الضعيفة نفس شواغلها، على التضامن الدولي ويناشد الجميع من أجل الاتفاق حول وضع برنامج خاص للشراكة من أجل الدول الضعيفة. ويجب أن يكون ذلك البرنامج شاملا على نحو كاف لكي يأخذ في الاعتبار احتياجاتنا ذات الصلة. ولذلك أحث شركاء التنمية المجتمعين هنا على دعم جهودنا بتوفير أدوات الاستجابة السريعة والموارد المناسبة حتى لا يصبح عام ٢٠١٥ عاما آخر من الاجتماعات الفاشلة بالنسبة للبلدان العديدة التي تواجه صعوبات، وبالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، على وجه الخصوص.

عاش التعاون الدولي!

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيدة لورا تنشينتشيلا ميراندا، رئيسة جمهورية كوستاريكا.

الرئيسة تنشينتشيلا ميراندا (تكلمت بالإسبانية): قبل عشر سنوات اعتمدت هذه الجمعية وثيقة أعطت الأمل للعديد من الشعوب. فلقد أقر إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، الذي تم التصديق عليه في ذلك الوقت، ست قيم أساسية هي: الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والشعور بتقاسم المسؤولية. وعلى هذا الأساس، اعتمد قادة العالم ثمانية التزامات واضحة هي: الأهداف الإنمائية للألفية، التي وضعت بني البشر في صلب مسؤولياتنا الوطنية والعالمية.

واليوم، حضرت لأقدم تقريرا إلى الجمعية وإلى شعبي عما حققته كوستاريكا في هذه العملية. ويتسم تحليلي بالتفاؤل. فنحن على ثقة حقا بأننا سنحقق الأهداف رغم الظروف الصعبة، وبأننا، بوصفنا بلدا متوسط الدخل، لا نتلقى أي نصيب من تدفقات التعاون الدولي. ومع ذلك، ندرك أيضا تحدياتنا الوطنية وأن أي إنجاز يجب أن يكون حافزا للمستقبل.

لقد طلب الهدف الأول منا أن نقضي على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥. في عام ١٩٩٠، كان ٩ في المائة من أسر كوستاريكا في هذه الحالة. وفي عام ٢٠٠٧، قلصنا تلك النسبة إلى ٣,٣ في المائة. وكان للأزمة المالية العالمية أثر على ذلك المؤشر، لكننا نحافظ على اتجاه النمو، ونعمل على زيادة تحسينه. ومن واجبنا الأخلاقي ألاّ يكون هناك كوستاريكي واحد تعوزه الوسيلة لإعالة نفسه.

لقد حققنا الهدف الثاني، المتعلق بتوفير التعليم الابتدائي للجميع، تحقيقا تاما. ويلتحق جميع أطفالنا الذين هم في سن الدراسة بالمراكز التعليمية. ومع ذلك يساورنا القلق لأنه لا يكمل الدورة منهم سوى ٩٠ في المائة فقط، ونعمل على أن يحقق جميعهم ذلك بحلول عام ٢٠١٥.

وتزداد حدة التحدي في التعليم الثانوي. ففي حين يستقطب التعليم الثانوي ٨٣,٦ في المائة من شبابنا، إلاّ أن مجرد ٤٠ في المائة منهم يكملونه. ومع ذلك، تتراجع نسبة الإنقطاع عن الدراسة بسبب برامج التمويل الشفافة للشباب ذوي الموارد المحدودة. وفضلا عن ذلك، يجعل مشروع الأخلاق والجماليات والمواطنة عملية التعليم أكثر جاذبية وأهمية من خلال الرياضة والفنون والأنشطة الخدماتية. ويحدونا الأمل في أن يشمل التعليم الثانوي في غضون خمس سنوات ٨٩ في المائة، وأن تزداد نسبة المتخرجين زيادة كبيرة.

ونعمل أيضا على توفير التعليم قبل المدرسي للجميع، وتوفير حافز أكبر للتعليم التقني والتدريب المهني، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصورة منظمة في غرف الدراسة والمنازل والمجتمعات، والوصول الشامل إلى الشبكات الرقمية ذات الجودة العالية.

ولتحقيق التقدم في جميع هذه الأهداف، زدنا إلى حد كبير استثمارنا في عدة مجالات. فلقد زادت الموارد المخصصة للتعليم من ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ٦,٨ في المائة في العام الماضي، ونحن ملتزمون بزيادة ذلك إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٤.

وبصفتي أول رئيسة في تاريخ كوستاريكا، أفتخر بصورة خاصة بالتقدم الذي أحرزناه في الهدف الثالث وهو: مشاركة النساء في الحياة العامة، الذي ازدادا عاما بعد عام. فاليوم، حوالي ٤٠ في المائة من البرلمانيين نساء. وحوالي ٣٠ في المائة من أعضاء محكمة العدل العليا نساء. وارتفعت نسبة مشاركتنا في سوق العمل من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٢ في المائة في السنة الماضية، ولا تزال هذه النسبة في ازدياد.

ورغم ذلك، لا تزال النساء أكثر المتضررين من البطالة وانعدام الاستقرار في العمل وعدم انتظامه. ويعزى ذلك، إلى حد كبير، إلى الصعوبات التي نواجهها في الجمع بين دوريّ الإنتاج والإنجاب. وللتغلب على هذه العقبة، نقوم بوضع شبكة لرعاية الأطفال والتعليم المبكر، مع شبكة شاملة لرعاية كبار السن.

وفيما يتعلق بالأهداف ٤ و ٥ و ٦، المتعلقة جميعها بمجال الصحة، نواصل إحراز تقدم مطرد في ظل الالتزامات والسياسات الوطنية القوية التي وضعت على امتداد عقود عديدة. ونفتخر بأن لدينا أقل معدلات وفيات الأطفال في القارة الأمريكية بأسرها. ومع ذلك، ما زلنا غير راضين عن ذلك. ولهذا السبب نعمل على تحقيق معدل ٢ في المائة لوفيات الأطفال دون سنّ خمس سنوات لكل ١ ٠٠٠ مولود حيّ بحلول عام ٢٠١٥، ومعدل ٩ في المائة للأطفال دون سنّ سنة واحدة لكل ١ ٠٠٠ مولود حيّ. ونحن أيضا ملتزمون تماما بتقليص الوفيات النفاسية، بحلول عام ٢٠١٥، إلى ٢٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة حامل.

إن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) منخفض في البلاد، لكننا نستمر في تعزيز تدابير الوقاية. وقمنا، بصورة خاصة، بزيادة مراقبة النساء الحوامل، ونقدم منذ عام ١٩٩٨، من خلال الضمان الاجتماعي، العلاج المضاد للفيروسات العكوسة للذين يعانون من المرض.

لقد تجاوزنا من حيث التزامنا بالبيئة والتنمية المستدامة الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية. وبفضل التدابير التي أتخذت على امتداد أكثر من أربعة عقود، تخضع حوالي ٢٥ في المائة أراضينا الوطنية للإدارة البيئية أو لخطة المحافظة عليها. لقد استعدنا الغطاء الحرجي. ونستثمر لزيادة كمية نسبة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة ونسبة الطاقة النظيفة في الاستخدام العام للطاقة. وتشجع حكومتي عددا من المبادرات كي نتمكن من توليد كل ما يلزمنا من كهرباء من المصادر المتجددة تماما في غضون السنوات العشر القادمة. ونعمل على الحد من غازات الدفيئة، واقترحنا أن نكون بلدا محايدا من حيث الأثر الكربوني.

واليوم، يحصل ١٠٠ في المائة من السكان تقريبا على المياه من مصادر محسّنة، لكننا نريد أن تصل المياه عددا كبيرا من المنازل في جميع الحالات وفي كل مكان، من خلال مشاريع القروض السكنية والمعونات للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وتعترف كوستاريكا، وبرهنت للعالم، بأنه يجب دعم التنمية البشرية المستدامة من خلال الحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون، والشفافية، واحترام حقوق الإنسان، والسلام والأمن. والتنمية المستدامة تتطلب أيضا

صلة ذكية فيما بين النمو السكاني، والتعليم، والرعاية الصحية، والابتكار، واحترام البيئة والحد من الفقر. ونأخذ هذه المسؤوليات على محمل الجد، ولا نلوم الآخرين على مشاكلنا.

ومع ذلك، تتطلب التنمية البشرية المستدامة أيضا شراكة عالمية حقيقية. وهكذا، يتطلب الهدف الثامن تعاونا دوليا بشكل كاف وفعال. ومما يبعث على القلق أنه لا يزال هناك عدد قليل جدا من البلدان المتقدمة النمو التي تخصص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. وفي الوقت نفسه، ورغم فهمنا أنه يجب أن تركز هذه المساعدة على البلدان الأكثر ضعفا، ينبغي ألا تستثني البلدان ذات الدخل المتوسط، التي، بفضل جهودها، تتقدم نحو مستويات أعلى من التنمية لكنها لا تزال هشة.

وبصفتي رئيسة كوستاريكا، يساورني القلق إزاء تحد خطير آخر هو: الجريمة المنظمة، وبخاصة تجار المخدرات. فإذا لم نقم بوقف أنشطتهم، فلن تكون للمكاسب الإنمائية أي قيمة تُذكر. ومن على منصة الالتزامات والأمل هذه، أدعو البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما أكثر البلدان استهلاكا للمخدرات، إلى التعاون بشكل فعال مع الذين يعانون منا من مشكلة لم نتسبب فيها.

وبفضل التزامنا التاريخي بالرفاه الجماعي، فإن كوستاريكا على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل لتتجاوزها بحلول عام ٢٠١٥. غير أن هذا لا يكفي. فجهودنا موجهة أيضا نحو توسيع الفرص بلا انقطاع، وتخفيض التفاوتات داخل المجتمع وفيما بين المناطق، وتحقيق الشفافية، والمساءلة، والتضامن، والحرية.

أود أن أشكر منظومة الأمم المتحدة على مساعدتها السخية لنا في مختلف مراحل العملية، وإنني أحث جميع البلدان على أن نسير معا في تقدمنا على هذا الدرب الساطع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة لخطاب فخامة السيدة روزا أوتنبابيفا، رئيسة الجمهورية القيرغيزية.

الرئيسة أوتنبابيفا (تكلمت بالروسية): من على هذا المنبر أود أن أكرر التزام الجمهورية القيرغيزية بإعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) وبتحقيق أهدافه النبيلة.

رغم كل المشاق السياسية والاجتماعية – الاقتصادية التي واجهتها بلادي، ما زلنا نبذل جهودنا في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق ضمها إلى استراتيجيتنا للتنمية الوطنية وخطط العمل لبلادي. ونحن واثقون بأننا بالعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني إنما نجعل العالم أكثر أمنا ونسيج المجتمع أقوى وحياة مواطنينا أكثر ملاءمة للقرن الحادي والعشرين. والحافز وراء تقدمنا يأتي من مصادر عديدة من بينها جيراننا وحلفاؤنا الذين كانوا حتى وقت قريب دولا نامية ولكنهم أصبحوا اليوم المحركات التي تدير عجلات النمو الاقتصادي العالمي.

أحداث الأشهر الستة الماضية في قيرغيزستان برهنت بوضوح على الصلة التي لا تنفصم بين عناصر مثل التنمية والديمقراطية والأمن. وإن الحياة ذاتها فرضت على جدول أعمال الحكومة الحالية مسائل من قبيل محاربة الفساد المستشري وتنفيذ الإصلاحات الجادة والنأي عن تسييس الحوكمة واستعادة سيادة القانون. إن الصراع الطائفي المتسم بالعنف الذي اندلع في جنوب قيرغيزستان – والذي حرضت عليه القوى الهدامة ومساندو النظام الفاشل – تسبب في موت أكثر من ٣٠٠ إنسان وإصابة الآلاف بجراح وهدم أو حرق ما يقرب من ٠٠٠ ٢ دار و ٣٢٧ مبنى عاما.

وما فتئنا نبذل كل جهد ممكن لتأهيل وإنعاش المناطق التي تضررت من الصراع. ونشكر بكل إخلاص جميع البلدان والمنظمات ومنظومة الأمم المتحدة والمصارف الدولية التي أبدت استعدادها في وقت الشدة الذي مرت به قيرغيزستان لتوفير المساعدة العملياتية والمالية والإنسانية العاجلة للتخفيف من الوطأة السلبية ولاستعادة الأمن والسلامة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ويحدونا الأمل أن الالتزامات المقطوعة في الصيف الماضي في مؤتمر بيشكيك للمانحين سيوفى بها وفاء تاما. وحكومتنا، بالمقابل، تلتزم بكفالة الشفافية التامة وأعلى درجات المراقبة على استخدام أي أموال تقدم لنا من باب الدعم. وإننا نعتقد أن من الأهمية البالغة الاستفادة من تجارب البلدان الخارجة من الصراع التي نجحت في عملية بناء السلام، لا سيما البلدان التي تمكنت من استعادة نسيج المجتمع المدني وتنفيذ التأهيل فيما بعد الصراع وتأسيس هياكل الحكم الفعالة الناجحة.

الجمهورية القيرغيزية تولي أهمية عظمى لتطوير الحوكمة المفتوحة المسؤولة وتحسين تنفيذ السياسة العامة واستئصال عناصر الفساد في مجالي الأعمال التجارية الحرة والإدارة العامة. وسنعمل على أن يشارك في الحوكمة أفراد جدد متخصصون في الإدارة وبعيدون كل البعد عن الممارسات الفاسدة. ولتحقيق ذلك استحدثنا صندوقا للخدمات المدنية يستمد الدعم المالي في البداية من حكومة الاتحاد الروسي.

قيرغيزستان ثالث بلد في رابطة الدول المستقلة ينفذ بنجاح مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. واسترشادا منا بذلك النموذج نعتزم تطوير وتطبيق مبادئ الشفافية في قطاع الطاقة أيضا.

وما انفك البلد يواصل إحراز تقدم أكيد في مجال تمكين المرأة. وإن انتخابات قيرغيزستان البرلمانية المقبلة، المقرر إجراؤها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ستدار على أساس قانون الانتخابات، الذي يحتم على الأحزاب السياسية أن تتقيد بتخصيص نسبة ٣٠ في المائة للنساء في قوائمها الحزبية. ويمكن للمرء أن يرى بوضوح زيادة عدد النساء المهنيات اللواتي يشغلن أعلى المناصب الحكومية، من بينها مناصب رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة العليا ورئيس المصرف الوطني ونواب رئيس الوزراء والوزراء ومحافظو الولايات. وترحب قيرغيزستان باستحداث كيان جديد، ”المرأة والأمم المتحدة“، الذي نثق بأنه سيفسح مجال الترقية والتطور بنجاح أمام نساء العالم في القرن الحادي والعشرين.

ونرجو أن يتحقق الانتعاش المبكر في جميع البلدان المتضررة من الأزمة الاقتصادية. ونشدد بصورة خاصة على لزوم تقوية القطاع المالي لبث روح جديدة وحشد كل الآليات الخلاقة من أجل النهوض ببيئة دولية مشجعة للتنمية المستدامة. وإننا بدعم من شركائنا في مجموعة البلدان الجبلية النامية غير الساحلية، التي تتعرض لنكبات طبيعية متكررة ومتنوعة، نطالب بالتنفيذ العملي لآلية مبادلة الديون بالبيئة. ونحث المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن تأخذ قصب السبق في تنفيذ تلك البرامج في منطقة آسيا الوسطى.

التجربة تؤكد الدور العظيم للتبادل التجاري في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتبادل التجاري، بينما لن يمكن استئصال الفقر إلا بالتنمية الاقتصادية. ومما يتسم بالأهمية لنا نحن البلدان النامية ذات مستويات التبادل التجاري المتنامية أن نتمتع بالحدود المفتوحة كطريقة لتحرير التجارة.

إن ما يقرب من ٩٠,٤ في المائة من سكان قيرغيزستان تتوفر لديهم إمكانية الحصول المستديم على مياه الشرب، بما في ذلك ٩٩,٤ في المائة من سكان المناطق الحضرية. وبلدنا محظوظ باحتضانه منبع أنهار جبلية تعطي الحياة لملايين كثيرة في بلدان آسيا الوسطى. ولذلك نؤمن بأن الحفاظ على الأنهار الجليدية ومصادر المياه النقية مسؤولية كبرى، مسؤولية تتشاطرها البلدان التي تمر تلك الأنهار بأراضيها حتى مصب النهر.

إننا نؤيد الاستراتيجية العالمية لصحة الأمهات والأطفال التي أعلنها الأمين العام بان كي - مون قبل قليل. وهذه المبادرة الجديدة والاستثمارات المركزة في هذا الاتجاه ستكون ضرورية للتحقيق الفعلي للأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن أكثر من نصف ميزانية الدولة في قيرغيزستان مكرس للاحتياجات الاجتماعية، فإننا لن نتمكن من تحقيق تخفيض ملحوظ في معدل وفيات الأطفال والأمهات. وإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في حماية الأمهات ما زالت متخلفة.

إننا نؤمن بأن الشراكة العالمية تعني، من جملة ما تعنيه، الأنشطة الطوعية للأطباء من الأمم المتقدمة النمو وتبادل الخبرات في ممارسات العلاج الجديدة والأعمال الخيرية التي تتبناها شركات الأدوية العالمية بتيسير إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية والمعدات الطبية الجديدة.

والأهداف الإنمائية للألفية تمثّل الأهداف الإنمائية لكل بلد. فهي أهداف للبقاء والحفاظ على الحياة، ولتعميم التعليم ذي النوعية العالية، والمساواة في الفرص للجميع، ولا سيما أضعف الناس. وهي أيضاً أهداف لنوعية حياة كريمة. ويلتزم بلدي ببذل كل جهد ممكن لتحقيق تغييرات إيجابية لكل مواطن، في السنوات القليلة المقبلة، واليوم، والآن. وسوف نعمل عملاً دؤوباً بالتآزر مع العالم، وسنبذل قصارى جهدنا لعدم التراجع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه دولة السيدة جوانا سيغورأوردوتير، رئيسة وزراء جمهورية أيسلندا.

السيدة سيغورأوردوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل عشر سنوات، تم التوصل إلى معلم في التعاون الدولي: اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع أهداف عالمية مشتركة لمكافحة الفقر على الصعيد العالمي. وهذه الأهداف ساعدتنا على لفت انتباه العالم لمسؤوليتنا المشتركة: مسؤولية كل الدول عن مساعدة أفقر مواطني العالم وأشدهم حرماناً. ويتعين أن نصغي إلى أصوات النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. ويتعين أن نستمع إلى الفقراء والمهمشين. وبصفتنا قادة نخضع للمساءلة أمام مواطنينا، فإن علينا المسؤولية عن العمل لتحقيق جميع مصالحهم.

وخلال العقد الماضي، واجه المجتمع العالمي تحديات خطيرة، من قبيل المجاعة، والأمراض، والكوارث الطبيعية، والحروب. ونحن نتعافى الآن ببطء من أخطر أزمة اقتصادية دولية في عقود. وتعلمنا درساً قاسياً من الاضطراب المالي الذي حصل، إذ أضر أكثر ما أضر بالذين هم أشد الناس ضعفاً. ويجب ألاّ تغرب عن بصرنا القيم الأساسية، من قبيل المجتمع النزيه والعادل. ويجب ألاّ تحل السياسات والمكاسب القصيرة الأمد محل الإدارة الاقتصادية السليمة والاستقرار لأمد بعيد.

بيد أن التحديات التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو يجب ألاّ تحيد باهتمامنا عن المسائل الساخنة الموجودة. وينبغي تركيز اهتمامنا على الاحتياجات الماسة في أشد مناطق العالم فقراً. وينبغي ألاّ يُترك طفل من دون مأوى؛ وينبغي ألاّ يُحرم طفل من التغذية أو الماء. وينبغي ألاّ يُمنع

طفل من التعليم أو المعاناة من مرض الوقاية منه ممكنة. تلك هي الأزمة التي يجب أن تظل في أعلى جدول أعمالنا الجماعي.

إن بلداناً نامية عديدة خطت خطوات كبيرة صوب تحسين حياة شعوبها. فعملها الدؤوب وقصص نجاحها تذكرة بأن التقدم يمكن تحقيقه.

والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران رئيسيان لنجاح الأهداف الإنمائية للألفية، ليس بالنسبة إلى هدف محدد فحسب، وإنما بالنسبة إلى الأهداف عموماً. فعبء الفقر الذي تتحمله النساء أثقل من عبء الفقر الذي يتحمله الرجال في العالم، بسبب التمييز الذي يواجهنه في التعليم، والرعاية الصحية، والعمالة، وامتلاك الأصول. والنساء أيضا عاجزات بصورة خاصة عن الدفاع عن أنفسهن إزاء العنف والاستغلال في حالات الصراع. فجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة – جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – خطوة تاريخية. ويتعين علينا أن نجعله عاملاً قوياً وفعالاً لتلبية احتياجات النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. واحترام حقوق الإنسان أمر حيوي لوجود عالم أكثر سلماً وازدهاراً وعدلاً. ويتعين علينا أن نبذل جهداً دولياً مشتركاً وأن نستجيب على نحو أكثر فعالية عندما لا تُحترم حقوق الإنسان. وبوجود قيادة قوية وإرادة سياسية يمكننا أن نحرز تقدماً حقيقياً ونجعل العالم الخالي من الفقر حقيقة واقعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد رالف غونزالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية، والتخطيط، والتنمية الاقتصادية، والعمل، والإعلام، وغرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونزالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): إن الغرض من مؤتمر القمة هذا للأمم المتحدة هو النظر في التقدم الذي أحرزناه فردياً وجماعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي التزمنا بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ونجتمع أيضاً، مثلما فعلنا في الماضي، للتأكيد من جديد على التزامنا السياسي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن الكلام المبتذل عن النوايا السياسية الطيبة لا معنى له من دون الوفاء الظاهر والملموس بالتعهدات السابقة.

طوال السنوات العشر الماضية، خطت سانت فنست وجزر غرينادين خطوات هائلة صوب تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أنه حتى في وجه البيئة الاقتصادية الدولية المتزايدة صعوبة، حققنا أهدافاً عديدة قبل الموعد المحدد بكثير.

فعلى سبيل المثال، إن الهدف ١ يرمز إلى الهدف الرئيسي لميثاقنا العالمي – أي القضاء على الجوع والفقر. والمعيار الذي وضعه المجتمع الدولي هو أنه بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي لكل بلد أن يخفض إلى النصف عدد الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع. وأشعر بالاعتزاز للإبلاغ بأن سانت فنست وغرينادين فاقت هذا الهدف بكثير، قبل الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥ بوقت طويل. ففي العقد الماضي، انخفض مستوى الفقر المدقع من قرابة ٢٦ في المائة من السكان إلى ٢,٩ في المائة فقط. وهذا يساوي خفضاً في الفقر المدقع نسبته ٩٠ في المائة تقريباً. والفقر، بتعريفه الأوسع، يظل بالتأكيد تحدياً عنيداً ومديداً في سانت فنسنت وجزر غرينادين. ولقد خفضنا الفقر غير المدقع بمعدل

الخمس في العقد الماضي، لكن ٣٠ في المائة من شعبنا ما زالوا يواجهون أنواعا من الفقر أقل حدة.

وتخطت سانت فنسنت وجزر غرينادين بكثير هدف تعميم التعليم الابتدائي. والواقع أننا حققنا تعميم التعليم الثانوي، وحسّنا نسبة الحصول عليه من ٣٩ في المائة إلى ١٠٠ في المائة في خمس سنوات فقط. وبحلول عام ٢٠١٥، تكون سانت فنسنت وجزر غرينادين قد حققت تعميم التعليم الابتدائي والثانوي وتعليم الأطفال في سن مبكرة. وتظل ثورتنا التعليمية المتواصلة حجر الزاوية للسياسة الإنمائية المتمحورة حول الشعب التي تنتهجها حكومتي.

إن وزارة الصحة لدينا تعمل بدأب للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. فقد انخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة إلى النصف تقريبا، وأصبحت الآن تقترب من مستويات العالم المتقدم النمو. إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية قد استقر في بلدي، ولا نزال نأمل في القول في السنوات المقبلة بأننا حققنا نجاحا كبيرا في عكس مسار انتشاره. وقد زدنا من إمكانية الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب من ٧٠ إلى ٩٨ في المائة من خلال الاستثمار الحصيف في الهياكل الأساسية. وازدادت نسبة الاتصال بواسطة شبكة الإنترنت إلى ثلاثة أضعاف وزادت كثيرا اشتراكات الهاتف الجوال بحيث تجاوزت عدد مواطنينا.

وعلى الرغم من الأشواط الطويلة التي قطعناها في التنمية، لا يزال يوجد العديد من العقبات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستدامتها في السياق الوطني والإقليمي والدولي لدينا. إن انهيار الاقتصاد العالمي وتغير المناخ وأنظمة التجارة المجحفة وأثر الجريمة عبر الوطنية كلها تهدد مكاسبنا الهشة.

ومن وجهة نظر سانت فنسنت وجزر غرينادين فإن أهم هدف من الأهداف الإنمائية للألفية الذي لم يتحقق بعد هو الهدف ٨ بشأن ”الشراكة العالمية من أجل التنمية“. وبينما تواصل البلدان النامية نضالها البطولي للمضي قدما في بيئة اقتصادية متزايدة الصعوبة، استعاض العديد من شركائنا الإنمائيين عن التزاماتهم الشديدة والكبيرة بتفاهات وكلمات رنانة جوفاء، وقد أبلغت الأمم المتحدة بأن العالم المتقدم النمو قدم حتى الآن أقل من نصف المساعدة الإنمائية التي وعد بتقديمها. وقد تلقت بلدان العالم النامي ١٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، مما يقل كثيرا عن مبلغ الـ ٣٠٠ بليون دولار التي تم التعهد بها. وإن التزامات مجموعة الثمانية في مؤتمر غلينيغليز تجاه أفريقيا تقل بمقدار ٢٠ بليون دولار. وأن التعهد بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، لا يزال وعدا لم يتم الوفاء به إلا في حفنة من البلدان. إن المساعدة الهزيلة المحدودة المتوفرة لا يمكن التعويل عليها، وهي توزع بطريقة غير عادلة، وتؤثر فيها بشدة اعتبارات سياسية أكثر من اعتبارات التنمية. والأزمة المالية وجولة الدوحة الفاشلة تتناقض مع الهدف ٨ الذي وعد بإنشاء نظام تجاري ومالي يرتكز على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. وبصورة مماثلة، ومن منظور الدول الصغيرة المثقلة بالديون في المجتمع الكاريبي، فلا يزال الهدف ٨ بشأن الالتزام بتخفيف عبء الدين وعدا فارغا.

وعلاوة على ذلك، لا بد لي من أن أشدد على أن الكثير من العالم النامي لا يزال غارقا في حالة لم نتسبب بها. إن وعود العالم المتقدم النمو بتقديم المساعدة الإنمائية لم يتم الوفاء بها، وهي وعود قُطعت قبل أن تغرق ذات البلدان العالم في أزمة اقتصادية ومالية عالمية. وأن عبارات الالتزام صدرت قبل أن يتبين لدينا القدر الكامل لآثار تغير المناخ. وسانت فنسنت وجزر غرينادين لم تتسبب بالأزمة المالية والاقتصادية. ولا لوم علينا، في التسبب بتغير المناخ. وعلاوة

على ذلك، لسنا مسؤولين عن أزمتي المواد الغذائية وأسعار الوقود ليست من صنعنا.

ومع ذلك، فإن من يستحقون اللوم عن تلك الأزمات يستشهدون بصفاقة وبطريقة غير منطقية ولا يمكن تبريرها بنفس الكوارث التي تسببوا بها بوصفها أساسا يرتكزون عليه للتملص من التزاماتهم تجاه البلدان النامية. ويذكرون بأن الفقر والبطالة يتزايدان بدرجة كبيرة في الاقتصادات الكبيرة في العالم. ويلجأون إلى كلمات غامضة مشفرة من قبيل ''فعالية المساعدة'' و ''هياكل الحكم'' لإخفاء فشلهم في الوفاء بأهداف المساعدة. ونتوقع إلى حد ما أن نتلقى قدرا أقل من المساعدة الموعودة وفي بيئة دولية غير ودية للتنمية، بينما الذين تسببوا في الأزمة وتشدقوا بوعود جوفاء ينظرون شذرا إلى احتياجاتنا الإنمائية.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقف عند منعطف خطر. والخطوات التي خطتها حكومتي نحو هذه الأهداف، وهي خطوات تتمحور حول الشعب، اصبحت عرضة للخطر وتنطوي على إمكانية عكس مسارها في هذه الحقبة المتسمة بتزايد المصاعب الاقتصادية العالمية. أما على الصعيد الدولي، فلا يمكن تحقيق واستدامة الأهداف الإنمائية للألفية من دون التقليل من فجوة المصداقية القائمة بين ما تعهد به شركاؤنا في التنمية وما قدموه. وفي السنوات الخمس المقبلة يجب أن يكون الهدف ٨ القوة الدافعة للتنمية والحافز على اتباع أفضل ممارساتنا الوطنية والإقليمية. فالفرق بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعدم تحقيقها كالفرق بين الالتزامات الحقيقية والوعود الجوفاء، وكالفرق بين المسؤولية والتملص.

لقد قال ذات مرة الرئيس الأمريكي العظيم أبراهام لينكولن ''لا يمكنك التنصل من مسؤولية الغد بالتملص منها اليوم''. ومع دنو عام ٢٠١٥، لا يمكن لعبارات وأفعال التملص من جانب أصدقائنا وشركائنا الإنمائيين أن تخدم أحدا. إن الطريقة الوحيدة الأكيدة التي يمكننا بها أن نحقق جماعيا تنمية عالمية مستدامة ومجدية هي من خلال شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية تجسدها الجهود التي يمكن قياسها وتلمسها للوفاء بالتزامات الماضي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد يان بيتر بالكينيندي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا.

السيد بالكينيندي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نتطلع اليوم إلى ١٠ سنوات خلت منذ أن اتفقنا على الأهداف الإنمائية للألفية، غير أننا نتطلع إلى الأمام أيضا. إذ لا يزال لدينا ٥ سنوات، أي ٥ سنوات لإحداث فرق في حياة الناس الذين يعيشون يوميا حقائق الفقر والجوع والعوز. وإذا ما نظرنا إلى الوراء لوجدنا سببا وجيها يجعلنا راضين عما أنجزناه في بعض الميادين خلال السنوات الـ ١٠ الماضية. فقد تم تقليص الفقر والوفيات بين الأطفال والملاريا. وزاد عدد البنات في المدارس. وزاد عدد الناس الذين يحصلون على مياه الشرب النظيفة – وهو موضوع تلتزم به هولندا بشدة، وولي عهدنا بصورة خاصة.

وفي الوقت نفسه، ثمة مدعاة للقلق لأن أهدافنا طموحة ولكننا نمضي فيها ببطء شديد. وذلك ينطبق بشكل خاص على الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تقليص الوفيات النفاسية وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء. ولا يزال التقدم متأخرا جدا، ولا يمكننا أن نسمح لذلك أن يحدث، ومن هنا يتعين علينا أن نفعل أفضل من ذلك. وبوسعنا أن نعمل أفضل إذا كنا نريد أن نفكر ونعمل خارج الصندوق.

وفي أحيان كثيرة جدا لا يزال ينظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها مسؤولية تقع على عاتق المنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف.

ليس ذلك من الحكمة لأن التزام القطاع الخاص هام جدا لتحقيقها. فمعرفته وخبرته في ميادين من قبيل العلوم واللوجستيات والإبتكار تمكننا من الدفع قدما بحدود التنمية. وفوق ذلك كله، فإن القطاع الخاص مصدر للعمالة والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وحافز عليها.

وتبين البحوث أن نسبة ٨٠ في المائة من تقليص الفقر في العالم تعزى إلى النمو الاقتصادي. وعندما يزداد نصيب الفرد من الدخل، يجني الفائدة أيضا الـ ٢٠ في المائة من أفقر الناس من السكان، وكلما ازداد النمو كلما طالت مدته وأسرعت وتيرة الهبوط في معدلات الفقر.

كما تصلح مبادئ السوق الحرة نفسها للتطبيق على مستوى القاعدة الشعبية. سنتطرق إلى ذلك لاحقا اليوم، حينما أستضيف اجتماعا جانبيا بشأن التمويل الشامل بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة ماكسيما، المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون التمويل الشامل للتنمية.

هكذا إذن ندرك أن آليات السوق الحرة، في إطار معايير معينة، ضرورية للغاية لتحقيق التنمية. ولكننا ندرك أيضا أن الاستثمار في البلدان النامية لا يزال يُعتبر ضربا من المجازفة. وعليه، فإن القطاع الخاص، من أجل أن يتمكن من التسريع بالنمو الاقتصادي، يحتاج إلى يد المساعدة. لذلك تشجع الحكومة الهولندية بقوة قيام الشراكات بين القطاعين العام والخاص. لقد قمنا منذ وقت قريب بصياغة بيان للمانحين الثنائيين يدعم شراكات القطاع الخاص من أجل التنمية ويعترف بالقطاع الخاص شريكا متكافئا في عملية التنمية لا صندوقا لتوزيع الأموال فحسب. ولقد قمنا بذلك بالاشتراك مع حكومات النمسا وألمانيا والسويد وسويسرا والدانمرك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما أن المؤسسة المالية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشاركان أيضا في هذا الأمر.

تؤيد حكومتا جزر الأنتيل الهولندية وأروبا بقوة سياسة التعاون مع القطاع الخاص من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولن يكتفي التقرير القادم عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في جزر الأنتيل الهولندية بالتشديد على ذلك فحسب بل سيسعى أيضا إلى توطيد الشراكات القائمة حاليا.

ورد في رسالة إلى الميسِّرين بعثت مؤخرا وأعدت بالاشتراك مع الرؤساء التنفيذيين إلى عدد من الشركات الهولندية المتعددة الجنسيات، ركّزت الحكومة الهولندية على أهمية تأسيس شراكات خلاّقة:

> ”أن هولندا تؤمن بأن تعزيز التعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال عامل فعال إذ يجمع بين معارف وخبرة القطاع العام والخبرة الفنية المتوفرة لدى القطاع الخاص وقدرته على ابتكار الحلول“.

وإنني أشعر بالاعتزاز أمام هذا الحشد من الشركات الهولندية التي شاركت في قمة هذا الأسبوع لتؤكد مدى نجاح منهجنا.

يتطلب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تفكيرا خلاّقا في كل الميادين. وينطبق ذلك بشكل خاص على الهدفين ٣ و ٥؛ وكل عام تموت أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ امرأة أثناء الحمل أو الولادة، كما أن النساء لا يزلن، في حالات عديدة، محرومات من المساواة في الحقوق. قبيل مغادرتي إلى نيويورك بفترة قصيرة، قُدِّمت إلي مذكرة احتجاج وقّعت عليها آلاف الأمهات الهولنديات، وذكرت فيها أنه من غير المقبول أن أكثر من ٤٠٠ ٤ امرأة ستفقد حياتها أثناء الحمل أو الولادة خلال فترة انعقاد هذه القمة وحدها.

تماما مثل تلك الأمهات الهولنديات، تؤمن الحكومة الهولندية، وأنا معها، بأن كفالة حقوق وفُرص متساوية للنساء من شأنه أن يعجّل ببلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى.

إن بوركينا فاسو خير مثال على ذلك فهي، بتصدِّيها للممارسات الضارة والتمييز ضد المرأة، وبتوسيع وتحسين خدمات تنظيم الأسرة، وبالتزامها بإزاحة العوائق عن طريق الرعاية الصحية، استطاعت خفض عدد الوفيات غير المبررة بنسبة كبيرة.

تؤدي حقوق الإنسان دورا حيويا في الطريق إلى عام ٢٠١٥. ذلك أن كفالة المساواة وعدم التمييز يمكِّنان الفئات الأكثر فقرا وضعفا من الحصول على الخدمات الأساسية. كما أن مبدأ المساءلة، والحق في المشاركة وحرية الإعلام كلها أمور ستتيح لجهودنا أن تلبي الاحتياجات الحقيقية للسكان. إن جعل الأشياء في متناول الجميع سيكفل للأهداف الإنمائية للألفية أن تكون أكثر من مجرد نجاحات قصيرة المدى.

يكمن مفتاح النجاح في توحيد قوانا وجهودنا كدول أعضاء في الأمم المتحدة، بوصفنا مانحين ودولا نامية، وبخاصة كحكومات وقطاع أعمال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد إيميل بوك، رئيس وزراء رومانيا.

السيد بوك (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، المخصص للأهداف الإنمائية للألفية. إن اعتماد تلك الأهداف منذ عشرة أعوام قد شكل إنجازا رفيعا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل في الواقع للإنسانية جمعاء. لذا ترى رومانيا أن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل إحدى أهم أعمال إصلاح العلاقات الدولية التي اضطلع بها في العقدين الماضيين.

نجتمع اليوم لا لنقيس ما تم إنجازه أو لنتكلم عن التحديات الماثلة فحسب، بل لنحشد حكمتنا الجماعية وإرادتنا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لقد اجتمعنا اليوم هنا لنبرهن على أن التضامن ليس مجرد شعار يُرفع وأن الجهود التي نبذلها بالنيابة عن مواطنينا جهود تتسم بروح المسؤولية. ففي الوقت الذي تزدهر فيه العلوم والتكنولوجيا وتتوفر فيه فرص التنمية البشرية كما لم تتوفر من قبل، يقع علينا جميعا واجب أخلاقي في إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع والأوبئة الأكثر سوءا.

كما أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالرئيس الحالي والرئيس السابق للجمعية العامة لترؤسهما هذا الاجتماع، وكذلك بالأمين العام والمنظمة بأسرها على جهودهما المخلصة والتزامهما بالمهمة الكبيرة الخاصة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أصبحت رومانيا عضوا في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٧، وقد حققت تقدما لا رجعة فيه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مستفيدة في ذلك إلى درجة بعيدة من تجربتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي والآليات البرامجية لتلك العملية.

حين نتحدث عن الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن نبرز الترابط القوي بينها جميعا. لا يمكن مثلا إبراز هدف القضاء على الفقر بدون الإشارة إلى صلته القوية بالرعاية الصحية والتعليم. وفي نفس الوقت، لا يمكن أبدا بناء مجتمع الرخاء والإنصاف بدون كفالة المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. كذلك أود أن أؤكد على علاقة الاعتماد المتبادل بين الأهداف الإنمائية للألفية من جهة وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد من جهة أخرى.

إن تجاهل أو تهميش المبادئ الرئيسة لحقوق الإنسان ينتج العنف والفقر. أما الديمقراطية وسيادة القانون فهما جهاز المناعة بالنسبة للمجتمع، فالفقر يزدهر حيث يوجد الفساد، مثله في ذلك مثل الداء الذي يستعصي على العلاج

إذا كان جهاز المناعة ضعيفا. كما أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والبيئة النظيفة للجميع كلها أمور لا تعتمد على الموارد وحدها بل على وضع لبنات حقوق الإنسان والديمقراطية في موضعها من البناء. وبذات القدر من الأهمية، فإن صون السلم والأمن، وتحسين الأداء في منع نشوب النزاعات، والعمل بهمة في بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء تلك النزاعات، كلها عوامل بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية.

ومن المعالم البارزة الأخرى في الإطار العام للتنمية، مفهوم التنمية المستدامة القائمة على الصلة الأساسية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. وفي ذلك السياق، أود أن أذكّر بوجهة نظر اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في تقريرها الصادر في عام ١٩٨٧ (A/42/42، المرفق) حيث عرّفت التنمية المستدامة في جوهرها بأنها تنطوي على تلبية احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها أيضا.

تحتفل رومانيا هذا العام بالذكرى الخامسة والخمسين لانضمامها إلى الأمم المتحدة. لقد كانت تلك العضوية فرصة طيبة لرومانيا لتظهر مدى التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع، ظلت رومانيا ومواطنوها طيلة تلك الفترة يؤمنون إيمانا مطلقا بجدوى أن تعمل الدول سويا من أجل السلام ورخاء الإنسانية.

تفخر بلادي بتاريخها في الدعوة إلى التسامح وإلى بناء الجسور والثقة على الساحة الدولية. وقد خطت رومانيا خطوات في ذلك الاتجاه كلما سنحت الفرصة لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف سواء كان ذلك بالجمع بين الأطراف المتنازعة، أو بتجاوز الخطوط الفاصلة بين الشرق والغرب، أو بتعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وقد حاولت رومانيا استخدام أفضل خبراتها لدعم جهود البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، آخذة في الاعتبار التعاون الملحوظ الذي تحقق على مدى الأعوام على المستويين الدولي والإقليمي. وفي هذا السياق، أود التشديد على الأهمية التي يوليها بلدي للتعاون الإقليمي، بوصفه وسيلة فعالة لتقاسم الخبرات فيما بين البلدان المشاركة.

واستعدادا للاجتماع العام الرفيع المستوى لهذا العام بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، قررت حكومة رومانيا إعداد تقرير وطني عن التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف. وسيكون التقرير أداة نافعة لتعزيز الجهود الوطنية في هذا الميدان. وهو يستعرض الإنجازات على المستوى الوطني وكذلك وسائل تسريع العملية. وقد استندت هذه المبادرة إلى عزم رومانيا على العمل لخدمة الأهداف الإنمائية للألفية من المنظورين الوطني والدولي.

وأود أن أسلط مزيدا من الضوء على أهمية الشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار الجهود العامة المبذولة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى أنه من الأساسي أن يتحمل المانحون والدول الشريكة على حد سواء مسؤولية وملكية متكافئة عن إجراءات المساعدة الإنمائية ومواردها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب فخامة السيد سيباستيان بينييرا إيتشينيك، رئيس جمهورية شيلي.

الرئيس بينييرا إيشينيك (تكلم بالإسبانية): في هذه القاعة، التي يلتقي فيها تاريخ وآمال العالم بأسره، أود أن أتكلم بالنيابة عن رؤساء دول أو حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبصفتي الرئيس الحالي لمجموعة ريو.

ولا شك في أن هذا العام، الذي يحتفل فيه الكثيرون في قارتنا بمرور ٢٠٠ عاما على الاستقلال، يوفر فرصة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، ولتجديد التزامنا بمواجهة ما سيأتي به المستقبل. ولذلك، يحدونا الأمل أن يوفر هذا الاجتماع فرصة لتبادل المقترحات والتجارب الناجحة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة مكافحة الفقر. وحاليا، يعيش واحد من كل ثلاثة أشخاص في أمريكا اللاتينية في ظل الفقر، والتفاوتات التي يواجهونها مفرطة وتشكل تحديا يجب أن نتصدى له.

إنني أعتقد أنه لم يسبق لقارتنا أن سنحت لها فرصة أفضل مما هي عليه اليوم لمجابهة تحدي استئصال الفقر والبطالة. فنحن نملك كل شيء تقريبا: الأراضي السخية والشاسعة والخصبة؛ والموارد الطبيعية الوفيرة؛ ولغتان شقيقتان؛ وديمقراطيات تزداد استقرارا؛ وشعوبا تريد التصدي لهذا التحدي ومواجهة الصعوبات في الطريق نحو التنمية والسلام والديمقراطية.

وبصفتي رئيسا لشيلي، أود أن أقدم تقييما موجزا لأهداف الألفية. فيما يتعلق بالتعليم الشامل، يوجد في شيلي برنامج لـ ١٢ عاما من التعليم الإجباري المجاني، وهو برنامج يستفيد منه الجميع تقريبا. وقد حققنا تقدما كبيرا فيما يتعلق بالتعليم العالي، إذ يلتحق ٧ من كل ١٠ طلاب بمعاهد التعليم العالي، وهم أول من يصل إلى هذا المستوى من أسرهم. والتحدي الآن هو كفالة النوعية وليس نسبة التغطية.

إننا نعمل أيضا على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونقوم بذلك أولا وقبل كل شيء بكفالة وصولها على نحو كامل إلى القوة العاملة، بالإضافة إلى دخولها إلى معترك الحياة العامة. فما يزيد على ٦٠ في المائة من الوظائف في بلدنا مخصصة للمرأة. وفيما يتعلق بالعنف المترلي، ذلك الشر الذي تمس آثاره العالم بأسره، فإن برامج ”شيلي تحمي“ توفر التغطية التي ترمي إلى تخليصنا من هذه الآفة. ويسري الأمر نفسه على إدماج المرأة في الحياة العامة، حيث نشهد حاليا عملية تجديد حقيقية. وفي هذا السياق، أود أن أهنيء الرئيسة السابقة لشيلي، السيدة ميشيل باشلي، على تولي منصب وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة)، حيث ستجد تحديا كبيرا في انتظارها، وأنا واثق من أنها ستقوم بعمل رائع.

كما أننا حققنا مؤشرات من حيث وفيات الأطفال تضاهي ما لدى أكثر البلدان تقدما على وجه المعمورة. وفيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، فقد بلغنا الغاية المتعلقة بانتشار الإصابة لدى الحوامل، مما يعني أن المرض حاليا لن يصيب أي طفل في شيلي من خلال انتقال العدوى من الأم.

وفيما يتعلق بحماية البيئة، فإننا نعمل بشكل متزامن على ثلاث جبهات، تتضمن خطة طموحة للاقتصاد في استخدام الطاقة، وخطة طموحة لتعزيز الطاقة المتجددة، إذ أن شيلي غنية بمواردها بشكل استثنائي. وتوجد إمكانات كبيرة للطاقة الشمسية، حيث أن لدينا أكثر صحاري العالم تعرضا لأشعة الشمس، وإمكانات كبيرة من حيث طاقة المحيط، حيث إن طول ساحلنا يصل إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٥ كيلومتر، وإمكانات للطاقة الحرارية الجوفية، حيث لدينا الكثير من البراكين، وإمكانات للطاقة من قوة الرياح والطاقة الأحيائية. كما أننا نعمل على تطوير المؤسسات ذات الصلة من خلال إنشاء وزارة جديدة للبيئة.

وفيما يتعلق بالفقر المدقع، فقد حددنا لأنفسنا هدف استئصال الفقر المدقع خلال فترة ولاية الحكومة الحالية، أي خلال السنوات الأربع القادمة، وأن ننهي الفقر في بلدنا

قبل نهاية العقد. إننا نقوم بذلك من خلال نوعين من الآليات: الآليات المعنية بالتصدى للأسباب الجذرية للفقر، وإيجاد وظائف أفضل، وتحسين مستوى التعليم وتعزيز الأسرة. ولكي يتسنى لتلك الآليات الوقت الكافي للنجاح، ستكون هناك الآليات التي تخفف آثار الفقر من خلال البرنامج الأخلاقي لدخل الأسرة، الذي سيكون مكملا للدخل الحالي للأسر الأكثر ضعفا لكي تتمكن من التغلب على فقرها. إن تحدي استئصال الفقر ليس مجرد حتمية أخلاقية، بل هو الاستثمار الأمثل الذي يمكن أن يقوم به أي بلد في العالم لتعزيز الديمقراطية وتوطيد السلم الاجتماعي وتعزيز النمو الاقتصادي.

وختاما، بالإضافة إلى الأركان التي تستند إليها الديمقراطيات المستقرة، والاقتصادات التي تسمح لمواطنيها بالممارسة الكاملة للحرية والمبادرة وبناء المجتمع المتمتع بتكافؤ أكبر للفرص، فإن تحديات القرن الحادي والعشرين تنطوي على استثمار الموارد على نحو أكبر وأفضل في العلم والتكنولوجيا والابتكار والمبادرة.

إنني أؤمن أننا بتلك البرامج سوف نتمكن من بلوغ الأهداف التي ظلت بعيدة المنال على مدى الـ ٢٠٠ عام الأولى لاستقلالنا، وسنتمكن من تحقيق كل هدف من الأهداف التي حددتها الجمعية العامة لنفسها في مطلع الألفية. وبهذه الطريقة، يحدونا الأمل أن نوجد فرصا حقيقية للتقدم المادي والروحي لجميع أبناء وطننا ولأمريكا اللاتينية، التي أجزم أنها ستكون غير مسبوقة. وبعون الله، سوف نحقق هذه الأهداف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيد ديتزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير التنمية المستدامة والسياحة والرياضة والثقافة في سانت كيتس ونيفيس.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري حقا أن أمثل حكومة وشعب سانت كيتس ونيفس ونحن نقوم بهذا الاستعراض الجماعي الضروري والهام للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي أهداف هامة اتفقنا عليها قبل عقد لتحرير شعوبنا من الفاقة.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للقيام بثلاثة أشياء. أولا، أود أن أشاطركم حجم العمل الذي تقوم به حكومتي والتزامها المتواصل بالأمن البشري وكرامة جميع الأشخاص؛ ثانيا، التأكيد من جديد على دعوتنا إلى الشراكات والتعاون المنتظم والجاد على الصعيد العالمي للتصدي للعديد من التحديات التي تواجه شعوبنا؛ وثالثا، تذكير البلدان بالوفاء بتعهداتها.

ولا داعي لأن أذكّر هذه الجمعية بأن سانت كيتس ونيفس هي أصغر دولة مستقلة في نصف الكرة الغربي، إذ يقل عدد سكانها عن ٥٠ ٠٠٠ نسمة ومساحتها ١٠٤ أميال مربعة. غير أن صغر الحجم لم يكن أبدا رادعا للتقدم ولا عذرا لعدم الالتزام بأعلى مستويات الحوكمة الديمقراطية، والتقيد الصارم بحقوق الإنسان، والمبادئ الاقتصادية السليمة والالتزام بمستوى حياة مرتفع.

ويسرني أن أقول إننا منذ أواخر التسعينات، قمنا بتنفيذ آليات وسياسات داخلية، وبمشاركة المواطنين، أتاحت لنا على أساس مستمر أن نتمكن من تقييم التقدم المحرز في تلبية احتياجاتنا الإنمائية، التي تتزامن مع الأهداف الإنمائية للألفية. ما هو هذا التقدم الذي أشير إليه؟

أولا، وفقا لآخر تقرير قطري لتقييم الفقر، انخفضت نسبة الفقر المدقع في سانت كيتس ونيفس من ١١ في المائة في عام ٢٠٠ إلى ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. ثانيا، تتمتع سانت كيتس ونيفس، منذ عام ١٩٧٢، بفرص الوصول إلى

التعليم الابتدائي والثانوي الإلزامي للجميع وهي في الطليعة حاليا من حيث التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ثالثا، كانت سانت كيتس ونيفس من بين أوائل الدول في نصف الكرة الغربي التي أنشأت وزارة لشؤون المرأة، وحتى قبل الاستقلال السياسي قبل ٢٧ عاما، كانت هناك نساء في المناصب العليا ويضطلعن بأدوار في عملية صنع القرار. واليوم، فإن تمكين المرأة ومشاركتها في جميع مستويات وضع السياسات هو القاعدة، ونوع الجنس ليس عاملا مقيدا للتعيين في المناصب الرئيسية في سانت كيتس ونيفس. رابعا، أظهر معدل وفيات الرضع في العقد الماضي اتجاها تنازليا إيجابيا ملحوظا. خامسا، كان معدل الوفيات النفاسية خلال الفترة قيد الاستعراض متدنيا للغاية بسبب استثمار حكومتي المستمر في القطاع الصحي، بما فيه بناء القدرة تمشيا مع التزامها بتحسين نوعية حياة مواطنيها. سادسا، فيما يتعلق باستدامة البيئة، أسفرت سياساتنا الحازمة فعلا إلى تنفيذ مشاريع لتوليد الطاقة من الحرارة الجوفية ومن الرياح. سابعا، يعتبر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، شراكة بلدان منطقة البحر الكاريبي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أفضل الممارسات الدولية في مكافحة هذا المرض. وهي أيضا مشهورة بممارستها في مجال الوقاية، والعلاج والرعاية، بل بوصفها داعية إلى القضاء على جميع اشكال التمييز ضد الأشخاص المصابين بهذا المرض. ثامنا، فيما يتعلق بالشراكة العالمية، فإنه بسبب تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، اضطرت سانت كيتس ونيفس لتمويل واستدامة برامج الأهداف الإنمائية للألفية من موارد الدولة الشحيحة بصورة رئيسية. ولذلك، نرحب بإسهام حكومة وشعب تايوان وغيرها في جهودنا الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بواسطة الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتكنولوجيا. وأود أن أشدد على أن هذه الشراكة يمكن أن تكون نموذجا للبلدان المتقدمة النمو، التي لم يقم بعضها بالوفاء بتعهداته.

وأود أن أؤكد للرئيس أن تقدمنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ هو نتاج للتخطيط الدقيق والإدارة الحكيمة. ومع ذلك، فإننا نعيش في زمن يتسم بالتعقيد وتحديات متعددة، ورغم أن سياساتنا في مجال الاقتصاد الكلي والحصافة المالية والبرامج المالية الموزونة بعناية، فإن القوى الخارجية تقوض، في كثير من الأحيان، أفضل جهودنا وممارساتنا كما شهدنا منذ بداية الأزمة المالية العالمية والانهيار الاقتصادي في عام ٢٠٠٨. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يذهب التقدم المحرز بواسطة الاستثمارات المكلفة أدراج الرياح في دقائق معدودة، مما يضع اقتصادنا الصغير الضعيف تحت رحمة الأسواق المالية المتشددة أصلا وعدم توفر الهبات أو القروض التساهلية. وقد زاد ذلك تفاقما بسبب الحسابات غير المنصفة لدخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يضع سانت كيتس ونيفس في فئة أعلى مما يدعمه الواقع حقيقة.

وعلى غرار الدول الأخرى، ورغم جهودنا الحثيثة لإعداد حزمنا من المحفزات وتنفيذها، ما فتئت مسألة دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تشكل عائقا رئيسيا، وهو عائق يعود إلى ما قبل الأزمتين العالميتين المالية والاقتصادية. وفي هذا المحفل، أود مرة أخرى أن أشدد على أن تلك المسألة مجحفة وتعسفية ولا يمكن الدفاع عنها وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار من الناحية الاقتصادية. ورغم أننا ندير شؤوننا بمسؤولية وبكفاءة وجدارة، ما زلنا محرومين من الحصول على القروض التساهلية الهامة.

وفي حالة سانت كيتس ونيفس، فإن العبء الثقيل لتكلفة الاقتراض المرتفعة؛ والتفكك الاقتصادي والاجتماعي نتيجة إغلاق صناعة السكر قبل خمس سنوات؛ والتراجع في

الاقتصاد العالمي ونضوب رأس المال للاستثمارات؛ والهجوم على قطاعنا الخدماتي؛ وارتفاع مستوى الدين التجاري، تهدد جميعها بتقويض التقدم الذي أحرزناه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدد هذا النجاح الذي حققه بلدنا الصغير لكنه تقدمي وإن كان ضعيفا.

وإذ نتكلم هنا اليوم، فإنه إلى جانب ذلك وعلاوة على تأثير التراجع الاقتصادي، تهب الأعاصير في جميع أنحاء هذا الجزء من العالم. التواتر الشديد للفيضانات والأعاصير وشراستها، وارتفاع مستوى سطح البحر بصورة متكررة، والأحداث الكارثية الأخرى، تقدم كلها أدلة مؤلمة تذكر بأن العواقب المترتبة على تغير المناخ حقيقية.

القلق الشديد جدا الذي نشعر به من أن التقدم المحرز حتى الآن يمكن أن ينتكس كلية في هذه المرحلة، قبل خمس سنوات فقط من التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا يتماشى في رأينا مع روح الأهداف الإنمائية للألفية. ولست مقتنعا بأن هذا الواقع يعبر بأي حال عن التعاون البناء المتعدد الأطراف الذي دأبنا على التكلم عنه بجرأة طوال السنوات العشر الماضية.

لذا، فإنني أشجع الأمم المجتمعة هنا في مؤتمر القمة الاستعراضي هذا على اتخاذ الإجراءات اللازمة، سواء في هيئاتها التشريعية أو في الوكالات المتعددة الأطراف، للنهوض بذلك النوع من الجهود التعاونية اللازمة لخدمة الصالح العام، التي تضع الشراكة الحقيقية فوق المصالح الضيقة، وتدفع بشعوبنا قدما على طريق النمو الشخصي وتحقيق طاقاتنا الفردية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد طونيو بورغ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطة.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات تجمعنا هنا في هذه القاعة ذاتها لاستهلال عملية تعطي الأمل للجنس البشري. وباعتماد رؤساء دولنا وحكوماتنا إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية إنما أعطوا وعدا لشعوبهم ببلوغ ثمانية مؤشرات قياسية هامة لاستئصال الفقر أو تقليل الفقر المدقع والقضاء على الجوع والأمية وانتشار الأمراض، وبالانخراط في شراكة من أجل التنمية. لقد تصرف زعماؤنا بروح جماعية وبعزيمة. ونحن، من خلال التزامنا السياسي بالعمل، فقد أعطينا الفقراء والسكان المستضعفين الأمل والمطامح في مستقبل أفضل، خاصة بالتغلب على التحديات التي لا يزالون يواجهونها نتيجة للأزمات العالمية الاقتصادية والمالية والغذائية فضلا عن الصراعات والنكبات، سواء الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان.

وحيث لم تبق سوى خمس سنوات للوفاء بوعودنا والتزاماتنا ببلوغ المؤشرات القياسية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإن هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة يتيح لنا فرصة حاسمة لاستعراض إجراءاتنا ومساهماتنا حتى الآن، وكفالة استدامة التقدم الذي أُحرز في السنوات العشر الماضية والحفاظ عليه، والاتفاق على استراتيجية متلاحمة متماسكة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات الخمس التالية وفيما بعدها.

لقد عرّف الأمين العام عام ٢٠١٠ بأنه ”عام التنمية“. لذلك من المناسب أن يكون الاجتماع العام الرفيع المستوى هذا قد ركز على ما يجب عمله لتسريع الزخم اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تخفيض عدد الناس الذين ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، والذي يقدر بـ ١,٤ بليون نسمة، والـ ٨٣٠ مليون الذين ما زالوا يعانون من سوء التغذية، والأكثر من ٤٢ مليون لاجئ ومشرد

بسبب الصراع أو الاضطهاد. والواقع أن مالطة نفسها استقبلت عددا من هؤلاء اللاجئين في السنة الماضية.

وركز الاجتماع أيضا على الطرق الكفيلة بتقليل مخاطر الوفاة أو الإعاقة أو الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، بما فيها تغير المناخ؛ وزيادة فرص تحقيق التعليم الشامل؛ ومواصلة تحسين المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية؛ واستدامة وتسريع الانخفاض في معدلات وفيات الأطفال، التي بلغت ٨,٨ مليون وفاة؛ وتحقيق الانخفاض السنوي بنسبة ٥,٥ في المائة في وفيات الأمهات؛ وتحسين صحة الأمهات؛ وتخفيض عدد الوفيات المتصلة بالإيدز، الذي بلغ مليونين. كما درس الاجتماع كيفية كفالة الاستدامة البيئية بتقليل الـ ٣٠ بليون طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على صعيد الكرة الأرضية.

تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٠ يبين أن التقدم قد أحرز صوب تحقيقها وصوب بلوغ غاياتها في بعض المناطق من العالم. وتلك المنجزات حقيقية حتى وإن كانت متباينة. غير أن المجتمع الدولي، بإعطائه الأولوية لمفهوم التنمية البشرية من خلال ما وصفه الأمين العام بالاستراتيجيات والسياسات والبرامج المملوكة وطنيا والمعززة بالمعونة الإنمائية فيما وراء البحار التي يقدمها شركاء التنمية الدوليون، إنما قطع شوطا طويلا صوب كفالة تشاطر فوائد التقدم على نطاق واسع وبالتساوي حيثما يكون ذلك ممكنا.

وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى الاضطرابات المالية والاقتصادية التي ما انفكت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعاني منها منذ شهور عديدة، يبدو أن الطريق الذي يتعين علينا أن نقطعه من المرجح أن يكون حافلا بتحديات أصعب من قبل. وبالتالي يجب علينا أن نجدد مسعانا الرامي إلى تعزيز شراكتنا حتى يمكننا، من خلال الوحدة والتعاون، أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية التي ذكر الأمين العام في مقدمة تقريره أنها ”ستضعنا على الخط السريع نحو عالم أكثر استقرارا وأكثر عدالة وأكثر أمنا“.

ومالطة تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الاعتراف بالحاجة إلى تكريس أنفسنا بهمة أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وإن تحقيق الأهداف الإنمائية سيكفل أن يتمتع السكان في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك الدول الصغيرة والضعيفة، بمقومات وضروريات حياة لائقة. ولئن كانت الأهداف الإنمائية للألفية قد وضعت في عصر متسم بالاستقرار النسبي، عندما كان التخطيط والنمو ومستوى المعونة أمورا يمكن التنبؤ بها، فإن سفينتنا اليوم تمخر عباب بحار مجهولة لا يقين فيها. وكلما اقتربنا من عام ٢٠١٥، يصبح من المرجح أكثر أن يدرك المجتمع الدولي أنه يتعين عليه أن يصمم ويعتمد إطار عمل معدلا وأن يأخذ بنهوج ابتكارية سعيا إلى تعبئة الآليات الدولية لمواجهة تلك التحديات.

ولن يكون صحيحا اعتبار الدعم المقدم للأهداف الإنمائية للألفية، حتى فيما بعد عام ٢٠١٥، أمرا مسلما به من دون الاستجابة للشواغل والانتقادات التي أعرب عنها عدد من أصحاب المصلحة. فلا يمكن تحقيق التنمية من دون تهيئة بيئة مشجعة قوامها الأمن والتعاون، ولا يمكن ضمان الأمن على الأمد البعيد من دون تطوير الشراكة العالمية من أجل التنمية بقدر أكبر. لذلك تؤمن مالطة بأن مما يكتسي أهمية حيوية أن يصبح استعراض النجاحات والإخفاقات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية عملية مستمرة تتجاوب مع بيئتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة مع بقاء أولويتنا الرئيسية تقديم الدعم لتحقيق التقدم المستدام في تخفيض الفقر.

وتواصل مالطة القبول التام بالتزاماتها ومسؤولياتها، سواء كدولة عضو في الأمم المتحدة أو كدولة موقعة على إعلان الألفية. كما أنها، بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وبصفتها الوطنية على حد سواء، ستواصل المساهمة بقسطها المتواضع من المساعدة في تنمية البلدان النامية.

وفي أساس تلك السياسة يكمن اعتقاد مالطة بأن التعليم والصحة والأمن الغذائي عناصر أساسية للتنمية البشرية والتنمية المستدامة تحفز على تحقيق كل الأهداف الإنمائية. ولذلك السبب تعمل حكومة مالطة على كفالة أن تتركز سياستها الإنمائية في المقام الأول، ولكن ليس حصرا، على بلدان القرن الأفريقي وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تواجه عقبات ومصاعب كبرى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والواقع أن مالطة شاركت طوال السنتين الماضيتين، من ضمن مساهمين آخرين، في تمويل عدة مشاريع إنسانية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا الوسطى. وبناء على فكرة مكافحة الفقر من خلال التنمية، فإن هذه المشاريع تتناول أهم الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين والمجتمعات المحلية، وتشمل مشروعاً لتجميع مياه الأمطار في أوغندا، وإنشاء عدد من مراكز الإسكان والمراكز التعليمية والطبية في إثيوبيا، ومختلف المؤسسات التعليمية في كينيا، ومرافق طبية وتعليمية في تترانيا، ومشاريع أخرى في الهند، وسري لانكا، وباكستان، وغواتيمالا، وبيرو، والفلبين.

ومن خلال الالتزام والشراكة المتواصلين، سوف تعمل مالطة عملاً دؤوباً ووثيقاً مع الدول الأعضاء الأخرى للوفاء بوعد الألفية المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كانات سوداباييف، وزير الدولة ووزير الخارجية في جمهورية كازاخستان.

السيد سوداباييف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): يتصف مؤتمر القمة هذا بأهمية خاصة كجزء من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الجمعية العامة قبل ١٠ سنوات، حيث أن الناس في جميع أنحاء العالم يتوقعون منه قرارات ونتائج ترقى إلى مستوى آمالهم في تحقيق السلام، والأمن، والتنمية، والازدهار.

وتعتقد كازاخستان أن مؤتمر القمة يتيح الفرصة لنا كي نزيل الفجوة بين التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي ذلك الصدد، نولي أهمية خاصة للانتهاء من المحادثات التجارية لجولة الدوحة. علاوة على ذلك، يجب اليوم اتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار والمساواة في مستويات التنمية التكنولوجية لدى البلدان.

إن الاجتماع الذي يعقده المجتمع الدولي اليوم ينبغي أن يواجه المسائل التي تهدد الكوكب، من قبيل أزمة الطاقة العالمية المتنامية، وتزايد الخطر الناجم عن الأثر الضار لتغيّر المناخ. وفي ذلك الصدد، اقترح من على هذا المنبر رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نزاربايف، إجراء محادثات لوضع استراتيجية عالمية للطاقة والتنمية تجري مناقشتها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. ونرى أن الطاقة والتوقع البيئي وقيام شراكة ناشطة في ما بين الحضارات على ذلك الأساس أهم العناصر الضرورية لتنشيط المجتمع العالمي على نحو جذري ومبتكر.

إن كازاخستان اليوم، بصفتها رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ونحن نعمل على تنفيذ مبادرات أمنية واقتصادية وإنسانية على كلا الصعيدين الوطني والدولي.

وتحت قيادة رئيس كازاخستان الأول، نور سلطان نزاربايف، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجحة لكازاخستان في ١٩ عاماً من الاستقلال تبيّن أن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها بوجود الإستراتيجية الإنمائية الواضحة، والإرادة السياسية للدول، والتعاون الوثيق من المجتمع الدولي.

ولقد أحرزت كازاخستان تقدماً ليس في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، وإنما في قطع التزامات إضافية في مختلف المجالات كجزء من هذه الأهداف. وبالتالي، منذ اعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) قبل ١٠ سنوات، أظهرت كازاخستان نمواً اقتصادياً قوياً. فلقد ضاعفت اقتصادها فعلاً مرتين بحلول العام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٠، وتنوي مضاعفته ثلاث مرات بحلول العام ٢٠١٥. ونظراً للتدابير الاقتصادية الراهنة في كازاخستان واحتياطياتها المالية السليمة البالغة أكثر من ٥٠ بليون دولار، وقد جرى جمعها نتيجة الإدارة الفعالة لمواردها الطبيعية، نجحت كازاخستان في التغلب على كل تأثيرات الأزمة المالية العالمية. وفي الوقت نفسه، تمكنا من استدامة النمو الاقتصادي، وخفض البطالة، والوفاء الكامل بالالتزامات الاجتماعية.

وفي إطار برنامج الدولة للإسراع في التنمية الصناعية والابتكارية، نزمع مواصلة التحديث التكنولوجي لاقتصادنا. وفي العقد الماضي، انخفض عدد الناس الذين يقل دخلهم عن مستوى الكفاف إلى ربع ما كان عليه. والجوع لم يعد مسألة في كازاخستان منذ وقت بعيد.

وحصلت زيادة ثابتة في الإنفاق على التعليم والصحة، أكثر من ثماني مرات في السنوات العشر الماضية. وجرى تحسين البنية التحتية لنظامي التعليم والصحة. ويجري العمل على إنشاء شبكة موحدة من المدارس الحديثة والمرافق الطبية في جميع أنحاء البلد. وتسجيل التلاميذ في المدارس الثانوية بلغ ١٠٠ في المائة تقريباً. ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة في البلد يبلغ ٩٩,٦ في المائة.

ولقد تحسنت مؤشرات الصحة تحسناً كبيراً. فازداد العمر المتوقع من ٦٥ إلى ٦٨ سنة. وتراجعت الإصابة بالسل ٣٠ في المائة. وانخفضت وفيات الأمهات إلى النصف، وزاد معدل الولادات مرة ونصف المرة.

ونولي أهمية خاصة لاضطلاع النساء بدور أكبر في الحياة السياسية للدولة. والهدف أن تصل نسبة النساء في مراكز صنع القرار إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٦.

وأحرزت كازاخستان أيضاً بعض التقدم في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بكفالة الاستدامة البيئية. ويجري بنجاح تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية المستدامة في البلد لعام ٢٠٢٠. وبغية جمع العمليتين الأوروبية والآسيوية للانتقال إلى التنمية المستدامة، أطلقت كازاخستان مبادرة الجسر الأخضر، التي تقتضي قيام تعاون واسع النطاق بشأن حماية النظم الإيكولوجية عبر الحدود، والتكيف مع تغيّر المناخ. وسوف يجري تقديمها بتفصيل أكبر خلال المؤتمر الوزاري السادس المعني بالبيئة، والحماية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الذي سيعقد في الآستانة الأسبوع المقبل.

ونقدر المساعدة من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتغلب على آثار الكوارث الإيكولوجية في بحر أرال ومناطق سيميبالاتنسك. ونلاحظ أهمية النهج الشامل الجديد ذي التوجه الإنمائي في تنفيذ مجموعة المهام الحالية.

ومؤتمر القمة هذا اختبار لإرادتنا السياسية الجماعية لتنفيذ إعلان الألفية. بطبيعة الحال، تتحمل البلدان أنفسها المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، يمكن للمجتمع الدولي وينبغي له دعم الجهود الوطنية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، يجب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية كمّاً ونوعاً. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو العديدة صوب الوفاء بالالتزام القاضي برفع مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥.

ولقد تلقت كازاخستان مؤخراً جداً مساعدة أجنبية، ولكن اليوم وبفضل الإصلاحات الاقتصادية الناجحة، أنضم بلدنا بالفعل إلى مجموعة الدول المعروفة بالمانحين الجدد. فنحن نقدم المساعدة إلى بلدان في منطقة آسيا الوسطى. وفي حالة أفغانستان، تقدم كازاخستان ٥٠ مليون دولار كمنح لتدريب ألف متخصص أفغاني في جامعاتنا ومدارسنا المهنية، الأمر الذي سيساعد بالتأكيد ذلك البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أن الجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأسره لزيادة تعزيز التضامن مع البلدان النامية وتقديم المساعدة إليها على الصعيد العالمي مطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن مشروع الوثيقة الختامية السياسية (A/65/L.1) الذي سيعتمد في نهاية هذا الاجتماع، يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وسوف تؤكد مجددا تلك الوثيقة التزام جميع الدول الأعضاء بالأهداف الإنمائية للألفية وتعزز جهودنا الجماعية وشراكاتنا الهادفة إلى بلوغ جميع الأهداف التي آلينا على أنفسنا تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وقد أنيط بالجمعية تيسير الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكازاخستان مستعدة للإسهام بهمة في هذه العملية، وقدمت مثلا يُحتذى به يبرهن على أنه يمكن تحقيق أهداف الألفية.

السيد بوريسوف (بلغاريا) (تكلم بالبلغارية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية) من على هذه المنصة المرموقة، أود أن أحيي الأمة البلغارية، التي تحتفل اليوم بعيد استقلالها. وطيلة فترة ١٠٢ عام ما برح هذا العيد البلغاري دليلا دامغا على أن أمة بأسرها بوسع الذود عن سيادتها بنجاح. وأهنئ جميع المواطنين البلغاريين في بلغاريا، وفي جميع أرجاء العالم بمناسبة هذا العيد البلغاري وأحييهم على عدم توانيهم قط عن بسط يد المساعدة للضعفاء والمحتاجين.

نقر نحن الذين تجمعنا هنا لمناقشة التحديات العالمية التي تؤثر بالبشرية بأن العالم الحديث يجمع في آن واحد بين إنجازات رائعة تحسن من حياة الناس في جميع أرجاء العالم وأوجه القصور في تنميتنا التي تميل تخفيض تلك الإنجازات.

ولا يمكن إنكار أنه تم تحقيق الكثير خلال العقدين الماضيين. فقد حصل أكثر من ١,٦ بليون نسمة على الماء الصالح للشرب، وتم انتشال أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة من براثن الفقر، وما أُحرز من تقدم في العلوم والطب وفر اللقاحات ضد الأمراض المستعصية التي مكنت من الشفاء منها، بينما تم القضاء على أمراض أخرى. ولكن في الوقت نفسه، تنفق البشرية ١,٥ تريليون دولار في كل عام لتكفل استتباب السلم والأمن، ينما يُستثمر في المساعدة الإنمائية جزء واحد من أحد عشر جزءا. ولا يمكننا التهرب من حقيقة أن ملايين الناس في العالم النامي يعيشون على عشر لترات من الماء في اليوم، ومقابل هذا، هناك تركيبات ومعدات في بلدان العالم المتقدم النمو تستهلك من الماء أكثر من ذلك أضعافا مضاعفة في الساعة. ويحتاج هذا العالم إلى تغيير.

من على هذا المنصة المرموقة، أود أن أقول بصورة قاطعة أن بلغاريا تدرك تماما الحاجة العالمية إلى التنمية. وسنسهم في حدود قدرتنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأننا نعي تماما أهمية التضامن بوصفه مبدأ أساسيا في السياسة.

إن سياسة بلغاريا في الانخراط في التعاون الإنمائي الدولي تشير بوضوح إلى تصميمنا على الارتقاء إلى الوفاء

بالتزاماتنا التي قطعناها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن قضايا التنمية الدولية، وكذلك في قرار المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن وضع أهداف جديدة لحجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من التحديات الإضافية التي نواجهها في القطاعين الاقتصادي والمالي، يواصل بلدي بناء قدراته بوصفه مانحا للمساعدة الدولية.

نحن أنفسنا في بلغاريا نواجه العديد من التحديات، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بتنميتنا الخاصة ومستويات المعيشة لدينا، ومع ذلك، نفي باستمرار بالتزاماتنا التي قطعناها في ميدان المساعدة الإنمائية الدولية، لأننا ندرك جيدا مدى أهمية التضامن الدولي عندما يتعين على المرء حل المشاكل الحيوية التي تؤثر في رفاه شعوبنا في جميع أرجاء العالم.

إن بلدي يعول بشدة على التضامن الأوروبي والفرصة التي يوفرها لتنمية اقتصادنا وتحسين مستويات معيشة الشعب البلغاري. وهذا بالضبط هو السبب الذي يجعلنا نعي تماما أهمية التضامن ونبدي استعدادنا لتقديمه إلى بقية مناطق العالم التي بحاجة إليه. ومن الجدير بالذكر أن جميع جهودنا الرامية إلى سرعة استعادة الاقتصاد البلغاري للديناميكية والازدهار الاقتصادي، بوصف ذلك جزءا من عملية الانتعاش الاقتصادي الأوروبي الشاملة، أثبتت أنها أنجع الطرق لتوليد الموارد الإضافية للتنمية أيضا.

وحاليا، ينصب التركيز الجغرافي بالنسبة لبلغاريا على تقديم المساعدة الإنمائية للبلدان المجاورة لنا، أي لمنطقتي البلقان والبحر الأسود. ولكن من خلال مساهمتنا المالية في صندوق التنمية الأوروبي سوف ندعم، وإن كان بصورة غير مباشرة، الجهود الإنمائية التي تقوم بها البلدان في أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

إن استئصال شأفة الفقر بجميع تداعياتها وأبعادها الهدف الرئيسي في سياسة بلغاريا في مجال التعاون الاقتصادي. ومن بين أولوياتنا قطاعات التعليم، والتحول الاجتماعي – الاقتصادي، وإصلاح نظام الرعاية الصحية، والمشاريع الهياكل الأساسية وحماية البيئة والحفاظ على التنوع الثقافي. ولكي يتحقق هذا، نحتاج إلى أكثر من مجرد الموارد المالية. إننا نحتاج إلى الخبراء، ونحتاج إلى الاختصاصين، ونحتاج إلى المعرفة الفنية. بهذا النوع من المساعدة يمكن لبلدان ذات موارد مالية متواضعة على شاكلة بلغاريا أن تولد أقصى قيمة مضافة وأن تعمل في إطار أفضل من الآليات الدولية المنسقة.

أود هنا أن أعرب عن اقتناعي بأن تحسين نوعية المعونة لا يقل أهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن زيادة حجمها. لذلك ترتكز سياستنا الإنمائية على مبادئ فعالية المعونة التي وردت في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وتم أيضا التأكيد عليها من جديد في برنامج عمل أكرا.

إن الفرصة بين أيدينا لتغيير العالم الذي نعيش فيه. ولما كنت مقتنعا بأنه بفضل الجهود الجماعية بوسعنا بلوغ هدفنا المشترك، إلا وهو استئصال شأفة الفقر. بل في الواقع، من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوسعنا أن نفعل أكثر من ذلك، فإنه بوسعنا تصويب الخطأ؛ وبوسعنا أن نضع العالم على قدميه، كما ينبغي له أن يكون. فلنغتنم هذه الفرصة القيمة وألا نفوتها على أنفسنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه السيد موسى عبد السلام كوسا، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

السيد كوسة (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم باسم وفد بلادي عن بالغ التقدير والامتنان، للجهود التي بُذلت لتنظيم هذا الاجتماع الهام، وأخص بالذكر الأمين العام الذي أعدّ تقريره الشامل والدقيق حول متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية تحت عنوان ''الوفاء بالوعد'' (A/64/665) وهذا هو بيت القصيد لاجتماعنا هذا. وأهنئ السيد رئيس الجمعية العامة على توليه رئاسة الدورة الخامسة والستين وأتمنى له التوفيق في أداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقه خلال هذه الدورة.

كما أشكر رئيس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة على ما بذله من جهد لإنجاح هذا الملتقى، كما أشكر سعادة المندوب الدائم للسنغال السيد بول بادجي، وسعادة المندوب الدائم للدانمرك السيد كارستن ستور، لدورهما الهام وجهودهما الحثيثة كميسري الاجتماعات والمفاوضات التي أفضت إلى اعتماد وثيقة توافقية سيتم اعتمادها خلال هذا الاجتماع (A/65/L.1).

أود أن أتقدم بجزيل الشكر للمندوب الدائم لليمن الشقيق الأخ عبد الله الصايدي، على رئاسته الحكيمة لمجموعة الـ ٧٧ والصين ودوره في المفاوضات للدفاع عن مصالح وأهداف مجموعة البلدان النامية في بلوغ أهداف الألفية. وفي هذا الإطار فإن وفد بلادي يؤيد ما جاء في البيان الذي ألقاه وزير خارجية اليمن الأخ الدكتور أبو بكر القربي باسم المجموعة والتي ستتشرف بلادي باستضافة قمتها الثالثة في بداية السنة الجديدة ٢٠١١.

لقد مرّت عشر سنوات على اجتماع المجموعة الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة، من أجل الفقراء والمحرومين في ظروف عالمية يسودها الفقر والمرض والأمية، والتفرقة بين الجنسين، والقضايا الأخرى المرتبطة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعية وقضايا الأمن والسلام في العالم، وعلى الخصوص في قارتنا الأفريقية والشرق الأوسط. وذلك بعد أن أدرك المجتمع الدولي أن مسؤولية مواجهة تحديات بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها، تقع على جميع الدول، بعد أن أصبح العالم قرية واحدة. وتداخلت الأزمات المالية والاقتصادية في الدول المتقدمة صناعيا وزراعيا وعلميا وتقنيا واقتصاديا، مع الأزمات التي تعاني منها منذ عقود، البلدان النامية والناشئة، في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبناء واستدامة الأمن والسلام.

ينعقد اجتماعنا هذا في الوقت المناسب لاستقراء آفاق ما يجب على المجتمع الدولي القيام به خلال السنوات الخمس القادمة،مع وقفة للمراجعة ولتقييم ما تم إنجازه من تعهدات والتزامات، في إطار شراكة عالمية من أجل تنمية مستدامة، حددها الدول الأعضاء في إعلان الألفية وأهداف التنمية الألفية (القرار ٥٥/٢). ولمواجهة التحديات الاجتماعية التي تتعرض لها البلدان النامية، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية الناتجة عن السياسات الاقتصادية والنقدية، والمضاربات المالية في أسواق الدول الصناعية الكبرى، بالإضافة إلى تقلبات أسواق الطاقة، والسلع الزراعية والغذائية، وتغير المناخ، وزعزعة الأمن والاستقرار، خاصة في قارتنا الأفريقية والشرق الأوسط. فقد كان لهذه الأزمات أثر سلبي بأن تقلصت الإمكانيات والموارد اللازمة، لإنجاز البرامج التنموية وتراجع ما أُنجز رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها البلدان النامية التي حققت بعض التقدم، في بلوغ أهداف تنميتها الألفية. وتبقى إمكانية تحقيق هذه الأهداف على المستوى المتفق عليه في غاية الصعوبة، إذا لم تواكب الإرادة السياسية تنفيذ الوعود والالتزامات تجاه الدول النامية. فكيف يمكننا خفض مستوى الفقر لأكثر من نصف مليار شخص قبل عام ٢٠١٥. إننا نقر بأن العون الإنمائي الرسمي قد زاد في مجمله بنسبة ٣٠ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ ببلوغه ١٢٠ مليار دولار، وأن عددا من البلدان الأكثر فقرا،

قد استفادت من إلغاء مديونيتها العامة. إلا أن بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني لم تصل إليه أكثرية الدول المانحة. كما أن تحقيق نسب جيدة للنمو الاقتصادي في بعض البلدان النامية وإن كان مهما، إلا أن الأهم من ذلك، هو إحداث تغيير حقيقي في البنى التحتية والاجتماعية التي تؤثر في حياة الناس وأمنهم الغذائي والبيئي والصحي، وغيرها من أهداف التنمية الألفية. وهذا لن يتأتى إلا ببناء الثقة والتعاون والتكامل بين الجهود الوطنية للتنمية، والشراكة الثنائية والمتعددة الأطراف من جهة، وتفعيل وتقوية دور الأمم المتحدة من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، فإننا لا ننكر الدور الذي تقوم به مجموعة العشرين، في الحوكمة الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي. إلا أن دور الأمم المتحدة يبقى رائدا وشاملا لجهود المجتمع الدولي في مكافحة الفقر، واحتواء الأزمات العابرة للحدود، لما تمثله من شرعية دولية وتجربة وإمكانيات لمواجهة الأزمات العالمية التي تكلف الكثيف وتتطلب ردودا شاملة وعلى جميع الأصعدة.

إن مخاطر أزمة اقتصادية ثانية تبقى قائمة في ضوء ما تحقق لبعض البلدان، من انتعاش اقتصادي نسبي، لم يشمل التداعيات الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية. وخير دليل على ذلك أزمة الديون السيادية، التي تعرضت لها بعض الدول الصناعية. إن مؤشرات الاقتصاد الكلي، لا تعطي الصورة الكاملة للوضع الاجتماعي والإنساني للبلدان النامية، خاصة في أفريقيا، مثل زيادة البطالة، وسوء التغذية والمجاعة، وتنشئة الأطفال، وقضايا المرأة والشباب، والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، والمخدرات، والجرائم العابرة للحدود، والتصحر والجفاف، مما زاد من حدة التوتر السياسي والأمني في بعض المجتمعات والبلدان، بل وتعدى ذلك إلى المستوى الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، فإن بلادي تؤكد على حق البلدان والشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها واستقلالها، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، لكي تتمكن من ممارسة سيادتها وتمكينها من تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن ما يُطلق عليه ''الإنعاش للجميع'' يجب أن يشمل أيضا هذه الشعوب، ليس بالمفهوم الضيق والانتقائي لمعنى ''السكان الضعفاء''. كما نتفق مع مبادرة الأمين العام، التي تسمى ''النبض العالمي'' كآلية للإنذار المبكر للأزمات ولمشكلة الفجوة المعلوماتية عند صنع القرار المناسب، وذلك كله في إطار دعم بلادي لدور الأمم المتحدة، وبشكل أدق جمعيتها العامة في معالجة القضايا الدولية وآثارها على التنمية بما فيها الحوكمة الاقتصادية العالمية، بمفهومها الشامل للجوانب المالية والاجتماعية.

تعاني أفريقيا من أوضاع اقتصادية واجتماعية وبيئية صعبة مقارنة بغيرها من القارات. فالمجاعة تهدد عدة مناطق خاصة في منطقة الصحراء الكبرى وغرب أفريقيا نتيجة للجفاف. كما أنها تعاني من ضعف الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية، خاصة الطرق والمواصلات. وقد قامت بلادي بعدة مبادرات، بالاستثمار في عدة مشاريع زراعية وتعدينية واجتماعية، كالمصحات والمدارس والطرق، ومن أهمها الطرق العابرة للصحراء نحو الدول غير الساحلية. كما قامت بتأسيس الهياكل الوطنية الضرورية، للقيام بتمويل وبناء العديد من المشاريع، في قطاع الطاقة، والمعادن، والمواصلات، وغيرها وذلك بتأسيس محفظة أفريقيا للاستثمار، برأسمال قدره خمسة مليارات دولار أمريكي. وهي مؤسسة قابضة تمتلك مجموعة من الشركات والمصارف والصناديق، لتمويل العديد من المشاريع التي تدعم الخطط الوطنية للتنمية في عدد من الدول الأفريقية. وإلى جانب هذا فإن بلادي تساهم بحصص كبيرة في العديد من مؤسسات التمويل الإنمائي على المستوى الإقليمي والدولي.

وفيما يتعلق بجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، فقد بدأنا بإعادة النظر في هياكلنا الاقتصادية، وفي

علاقاتنا الدولية السياسية والاقتصادية، بما يتوافق مع التحولات الاقتصادية والسياسية في المحيط الإقليمي والدولي، وبما يتوافق مع محيطنا الجيو – اقتصادي، القريب من الاتحاد الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط وأفريقيا. وكدولة مصدرة للطاقة، وذات ظروف مناخية قاسية، تقع في منطقة الصحراء الكبرى فقد اتجهت الجهود الوطنية من خلال برامج الضمان الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل، إلى تحقيق تحسن في مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر، والجوع وإحداث تقارب إنمائي بين المناطق المختلفة. وقد تبنت الدولة مجموعة من السياسات لزيادة دخل الأسرة بعد أن تم تحديد الحد الأدنى للأجور، وتأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والتمويل الصغير للشباب والمرأة.

بالنسبة للتعليم، فقد بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي في عام ٢٠٠٧ نحو ٩٨,٢ في المائة من مجموع السكان، في فئة العمر الموازية لهذه المرحلة التعليمية، حيث بلغت نسبة الإناث ٤٨ في المائة والذكور ٥١ في المائة وذلك نتيجة لسياسة إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته لجميع المواطنين. وهذه المساواة بين الجنسين، تنسحب على كافة المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والخدمة العسكرية، مما أعطى المرأة حقوقها، وتُدعّم مسار الدولة والمجتمع لتفعيل هذه الحقوق على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بخفض وفيات الأطفال والأمهات، فقد حققت ليبيا تقدما ملحوظا، نتيجة لتنفيذ برامج مكثفة للتحصينات، واستئصال أمراض مثل شلل الأطفال والسيطرة على مرض الحصبة. وتسعى الدولة لزيادة العناية الطبية في المناطق الريفية، وتحسين مستوى الخدمات الطبية عموما، ولمتابعة الحمل والولادة تحت إشراف طبي بشكل خاص. حيث تصل نسبة الأمهات اللواتي حصلن على رعاية صحية قبل الولادة إلى ٩٨ في المائة. كما أن متوسط عمر الفرد قد أصبح ٧٨ سنة للمرأة و ٧٦ سنة للرجل، وهذا دليل على التحسن الكبير في مستوى المعيشة والخدمات الصحية في ليبيا.

وفي مجال مكافحة مرض نقص المناعة ''الإيدز''، فهناك برنامج وطني للمكافحة، يشرف عليه المركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمستوطنة، وهو ما عزز برنامج التقصي عن المرض، ورفع مستوى المعرفة به، وتعزيز الإجراءات الوقائية منه على مستوى المواطنين، وعلى مستوى الأعداد الكبيرة.

لا نبالغ إذا قلنا بأن القلق حول الوضع البيئي في ليبيا حقيقة واقعة، في وسط بيئي بالغ التشتت متسع الرقعة ويعاني من ندرة مائية، وهي تقع ضمن ما يطلق عليه ''حزام الصحراء''. وتنفرد ليبيا بتجربة مهمة في إنجازها المائي العملاق، المتمثل في مشروع النهر الصناعي ومنظومة نقل المياه من جوف الصحراء، إلى عموم التراب الوطني، عبر أنابيب مدفونة بطول ٤ آلاف كلم، وذلك بهدف توفير مياه الشرب والري والاستعمال الحضري. وتسعى الدولة لتطوير مشاريع ضخمة موازية، مثل تحلية مياه البحر وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي. وتبقى الاستحقاقات البيئية عرضة لمخاطر الجفاف والتصحر والفقر البيئي بما في ذلك المناطق الواقعة في الدول المجاورة في إقليم الصحراء الكبرى.

لا يفوتني وأنا أختتم مداخلتي هذه، الإشارة إلى الأهمية التي توليها بلادي، لتطوير شراكة عالمية على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي من خلال رؤية شاملة للتعاون والتنمية، تتكامل فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. فلا سلام دائم بدون تنمية مستدامة ولا حوكمة ديمقراطية وحقوق إنسان بمعزل عن تنفيذ الالتزامات بالعهود التي أخذتها على نفسها المجموعة الدولية

في جميع القرارات والمنابر الدولية. فالمسؤولية مشتركة وبلادي ملتزمة بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس ألماغرو، وزير خارجية جمهورية أوروغواي الشرقية.

السيد ألماغرو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناني على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات المتبقية.

إن مجموعة السياسات العامة والتدابير التي نفذتها حكومتنا الوطنية أسهمت بشكل جوهري في تحقيق تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن، إذ لم يبق سوى خمس سنوات على الموعد الذي حدده إعلان الألفية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت، ما زال الشوط الواجب قطعه إلى بلوغ الأهداف طويلا.

إن أوروغواي جادة في التزامها بالحد من الفقر واستئصال الفقر المدقع والتقدم نحو المزيد من الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا الغرض، بذلنا جهودا دؤوبة لاستئصال الفقر من خلال تنفيذ سلسلة من السياسات الاجتماعية مثل خطة الطوارئ الاجتماعية، التي تقدم مساعدات مالية مؤقتة للفئات التي تعيش في ظل الفقر المدقع. وأتبعت تلك الخطة بخطة أشمل للمساواة تهدف إلى تعميق التغيرات التي كانت قد بدأت وإعادة تشكيل نظام الضمان الاجتماعي والشروع في إصلاحات اجتماعية على نطاق أوسع. وبالمثل، نعمل حاليا على تطوير خطة العمل لأوروغواي، آخذين في الاعتبار أهمية مواصلة الجهود لتوفير العمالة الكريمة والمنتجة لجميع القطاعات الاجتماعية في البلد.

وبوصفها بلدا متوسط الدخل، تشارك أوروغواي في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، وهي تعهد مثير للاهتمام يهدف إلى التصدي لعدم المساواة ودعم الاتجاهات الناشئة التي تعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية.

بيد أننا ما زلنا نواجه تحديات كبيرة في مواصلة تلبية احتياجات الفئات الأضعف، وكفالة توفير الغذاء لفئات تمر بمراحل حرجة من حياتها لأسباب متعلقة بالإنجاب البيولوجي أو الإدماج الاجتماعي، إذ أنها أكثر الفئات تعرضا لنقص التغذية.

وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالهدف الدولي بشأن التعليم، يسعدني الإبلاغ بأن بلدي قد حقق ذلك الهدف. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات كبيرة بالنسبة لهدفنا الوطني في تحقيق التعليم الثانوي الشامل وتوسيع نطاق التعليم الجامعي. وعلى نفس المنوال، يبذل بلدنا الجهود لتحسين نوعية التعليم وزيادة رواتب المعلمين والاستثمار في الهياكل الأساسية الضرورية. وفي ذلك الصدد، وضعنا برامج تعليم ابتكارية حققت نتائج إيجابية إلى حد كبير. وتتضمن تلك البرامج خطة سيبال القائمة على توفير حاسوب محمول لكل طفل، مما أدى إلى تقليص الفجوة الرقمية عن طريق إعطاء كل طفل حاسوبا موصولا بالشبكة العالمية.

وعلاوة على ذلك، ولبلوغ الهدف الدولي المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أثبتت أوروغواي التزامها بتحقيق هدفها الوطني في إزالة أوجه عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بفرص وظروف العمل وفي اتخاذ القرارات العامة والخاصة. وفي ذلك الصدد، ما زال هناك عدم توازن في معدل البطالة للرجال والنساء، وذلك على الرغم من أننا خفضنا إلى حد كبير معدل بطالة الرجل والمرأة على السواء خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩.

وتعزيزاً للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اعتمدت أوروغواي مجموعة من الإجراءات لبلوغ تلك الأهداف، مثل الخطة الوطنية الأولى لتكافؤ الفرص والحقوق، والمجلس الوطني لتنسيق السياسات العامة بشأن المساواة الجنسانية. وفي عام ٢٠٠٩، أنشأنا نظاماً للمعلومات الجنسانية.

وتولي أوروغواي اهتماماً كبيراً لهدف الحد من وفيات الأطفال دون الخامسة. ففي العقود الأخيرة، أحرز تقدم كبير من خلال السيطرة على الأمراض المرتبطة بالإسهال وأمراض الجهاز التنفسي. ومع أن المؤشرات في هذا المجال مرضية للغاية، فقد عززت الحكومة سياساتها وبرامجها الصحية التي تستهدف الأطفال الصغار، مما أدى إلى خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن سنة واحدة بالنصف خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨.

ومن خلال إنشاء نظامنا الوطني الصحي المتكامل، نهدف إلى تحسين التغطية الصحية لقطاعات السكان التي نعتبرها ذات أولوية، مثل الأطفال والمراهقين. وأود أن أذكر البرامج الأخرى الموجهة إلى الأطفال والمراهقين والجاري تنفيذها، مثل البرنامج الوطني لصحة الطفل، والبرنامج الوطني لصحة المراهقين، والبرنامج الوطني للمرأة والشؤون الجنسانية.

وهناك أيضاً برامج لتعزيز الخدمات المقدمة للنساء الحوامل وللأطفال دون سن الثالثة ولأضعف القطاعات في المجتمع، فضلاً عن برنامج للحد من التدخين، حيث أن التدخين من أهم العوامل في تحديد وزن الطفل عند الولادة.

أما بالنسبة لهدف خفض الوفيات النفاسية بواقع ثلاثة أرباع خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥، فإن بلدي بسبيله إلى تحقيق ذلك الهدف من خلال تنفيذ عدد من البرامج واعتماد سياسة فعالة للوقاية والرصد بين النساء الحوامل. كما أن تنفيذ أنشطة مثل برنامج لمنع الحمل، وبرنامج للمبادرات الصحية لمنع عمليات الإجهاض غير المأمونة، وبرنامج للرعاية الشاملة للنساء، وخطط لتعليم الصحة الجنسية والإنجابية، وأنشطة أخرى جرى تنفيذها في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدل الوفيات النفاسية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في أوروجواي، توفر الرعاية في ٩٠ في المائة من حالات الحمل خلال الأشهر الثلاثة الأولى والثانية من فترة الحمل، وجميع الولادات تقريباً تتم بمساعدة طبية.

ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لأوروغواي. ومن بين أبرز الإنجازات التي تحققت في منع تفشي وباء الإيدز وإبطاء انتشاره تقليص حالات انتقال العدوى باتصال الدم ومن الأم إلى الطفل. وفي مجال الوقاية، وضع برنامج وطني للوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً ومن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهناك عدد من الأنشطة التي تهدف إلى منع انتقال العدوى جنسياً عن طريق التشخيص المبكر، وعلاج إدمان المخدرات وزيادة الوصول إلى علاجات الإيدز.

ونسعى أيضاً إلى زيادة الوقاية من خلال حملات التوعية العامة المستمرة فيما يتعلق بتأنيث وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى جانب توفير العلاجات المضادة لمن يحتاج إليها؛ وتستهدف هذه الإجراءات أساساً قطاعات السكان من الشباب الأصغر سناً والأشد تعرضاً للإصابة.

بالنسبة للأمراض الأخرى، لم تشهد أوروغواي أي حالات للإصابة بالدفتيريا أو الحمى الصفراء أو شلل الأطفال أو التيتانوس المصاحب للولادة أو الملاريا المتوطنة. وتوضح البيانات انخفاضاً مستمراً في حالات الإصابة بالسعال الديكي والسل الرئوي. وكان ذلك نتيجة برنامج

وطني لمكافحة السل الرئوي وحملات التحصين، وخاصة بالنسبة لأمراض الالتهاب السحائي ألف وباء وجرثوم ذات الرئة الفصية. وإلى جانب تلك الأمراض، تبذل أوروغواي جهداً رئيسياً للمتابعة والوقاية بالنسبة للأمراض غير المنقولة مثل السرطان والسكري وأمراض القلب وأمراض الرئة والكلى المزمنة، وذلك نظراً لانتشار هذه الأمراض بشكل كبير بين سكان أروغواي.

تعتبر الاستدامة البيئية أساسية الأهمية في تصميم استراتيجيات النمو والتنمية على الأجل الطويل. ويواجه بلدنا تحديات جمة فيما يتعلق بابتداع وإنتاج الطاقة المتجددة. ولهذا السبب، يكتسي التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا أهمية خاصة. وفي هذا المقام، أود التنويه إلى الزيادة التي طرأت على استهلاك الطاقة في الأغراض الصناعية والانخفاض في الاستخدام المنزلي للطاقة. وتعني هذه البيانات المهمة والإيجابية استخداماً أكثر فعالية للطاقة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى جهود الحكومة لتحسين المرافق الصحية ومد التغطية بهذه المرافق إلى جميع أنحاء البلد.

أخيراً، تود أوروغواي أن تبرز أهمية إعادة التأكيد على الشراكة العالمية من أجل التنمية. إن إنجاز الهدف ٨ أساسي الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى، لأن الالتزام بالتنمية لا بد أن يكون التزاماً جماعياً.

إن التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا والوصول إلى العلاج بأسعار معقولة وإيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية، تلك بعض المجالات التي يجب معالجتها بغية تحقيق الأهداف المرسومة. ولا بد من بذل الجهود على كل المستويات لتحقيق التنمية. ونرى أيضاً أن من الضروري تعزيز وترسيخ أهداف الألفية في مجالي الثقافة والعلوم. فإدماج هذه الأهداف الجديدة في المجال الثقافي سيعزز الاندماج الاجتماعي بدرجة كبيرة، كما أن الأهداف العلمية ستكون ذات أهمية كبيرة، لأن العلم هو السبيل الوحيد إلى التنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد صالح بريشا، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

السيد بريشا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري بصفة خاصة أن أخاطب هذا الجمع اليوم وأن أعرض على الجمعية العامة التطورات الأخيرة في ألبانيا إلى جانب التحديات التي تواجهنا والإنجازات التي حققناها فيما يتعلق بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وقبل أن أفعل ذلك، أود أن أتوجه بتحية حارة إلى السيد جوزيف ديس، مقرونة بتهنئتي القلبية على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأتقدم بشكر خاص للأمين العام بان كي – مون على التنظيم الرائع لدورة الجمعية العامة هذه.

وإذ أقف في هذه القاعة اليوم، متابعاً لهذه الجلسة، تبادرت إلى ذهني فجأة ذكريات الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وكرئيس لبلدي آنذاك، فقد مثلت ألبانيا التي كانت في ذلك الوقت واحدة من أفقر البلدان على ظهر هذا الكوكب، إذ كان نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي لا يتجاوز ٢٠٤ دولارات، وكان الاقتصاد في حالة تعثر تام وبلغ مستوى البطالة ٨٠ في المائة. وكانت ألبانيا لا تزال تعاني من جوع مزمن وواسع النطاق، بينما أخذ العمر المتوقع عند الميلاد يتناقص مع مرور الوقت، وظلت وفيات الأطفال والوفيات النفاسية بين أعلى المعدلات في العالم. وخلال السنوات الـ ٤٥ السابقة، بلغ ما بنته بلادي من نقاط عسكرية حصينة ٣,٥ أمثال ما أنشأته من وحدات سكنية لمواطنيها. تلك كانت ألبانيا قبل ١٨ عاماً.

وكما كتب باحثون، فإن ما لم يكن متصوراً حدوثه في غضون عشرين عاماً، حدث في بلدي في أقل من ٢٠ عاماً. واليوم، في هذه القاعة، وأنا أخاطب هذا الجمع كرئيس لوزراء بلد تمكن في هذه الفترة الزمنية القصيرة من زيادة نصيب الفرد من دخله القومي الإجمالي عشرات الأضعاف، وأصبح ينتمي الآن إلى مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط أو الأعلى من المتوسط. كانت ألبانيا في الماضي من أكثر البلدان نشاطا في اعتماد نظام الملكية الجماعية على وجه الأرض؛ والآن، يجري توليد أكثر من ٨٠ من ناتجها المحلي الإجمالي عن طريق القطاع الخاص. وخلال السنوات العشر الماضية، خفضت ألبانيا معدل الفقر من ٢٥ في المائة إلى ١٢ في المائة، وخفضت معدل الفقر المدقع من ٤,٢ في المائة إلى ١,٣ في المائة.

ومنذ خمس سنوات، قامت ألبانيا، آخذة في الاعتبار مشروعها ذي الأولوية للاندماج في الاتحاد الأوروبي، بتنقيح وتحسين أهدافها الإنمائية للألفية من أجل مواءمتها مع متطلبات أهداف الاندماج التي وضعها الاتحاد الأوروبي. وتحقيقا لتلك الغاية، زادت ألبانيا في السنوات الأربع الماضية وحدها الإنفاق من الميزانية على الرعاية الصحية بمعدل ٤٠ في المائة، وعلى التعليم بمعدل ٦٠ في المائة، وعلى المساعدة الاجتماعية بمعدل ٨٠ في المائة. ويسرنا بالغ السرور ملاحظة أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من التلاميذ الذي أكملوا مرحلة السنوات التسع من التعليم الابتدائي الإلزامي قد واصلوا تعليمهم بالالتحاق بالمدارس الثانوية، وأن ٧٠ في المائة من الطلاب صغار السن الذي تخرجوا من المدارس الثانوية قد قبلوا بالجامعات في البلد. كما ازداد عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات ثلاثة أضعاف، وتتوفر خدمة الإنترنت في كل مدرسة في جميع أنحاء البلد.

وزاد العمر المتوقع في ألبانيا لكي يصل إلى ٧٧,٩٦ سنة، وانخفض معدل وفيات النفاس عدة مرات عما هو عليه الحال في معظم البلدان المتقدمة النمو. كما سجلت وفيات الأطفال انخفاضا كبيرا؛ وبالرغم من ذلك، فإنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه. ويعد مستوى تطعيم الأطفال في ألبانيا من بين أعلى المستويات في العالم.

وقد أحرز تقدم هائل في مجال حماية البيئة. ويأتي ٩٨ في المائة من الكهرباء والطاقة في بلدي من الطاقة المتجددة. وبالرغم من الأزمة المالية العالمية الكبيرة، لا يزال الاقتصاد في بلدي يحقق نموا إيجابيا، وصل إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وازدادت الصادرات بمعدل ٦٢ في المائة في هذا العام. كما ازدادت إيرادات الميزانية بمعدل ١٣ في المائة عما كانت عليه في العام الماضي، مع توقع أن يبلغ النمو الاقتصادي الشامل ٤ إلى ٥ في المائة.

قامت ألبانيا بتهيئة بيئة مواتية للغاية للأعمال التجارية والاستثمار. وفي الوقت الحالي، فإننا البلد الأوروبي الذي يحمِّل المستثمرين أقل عبء مالي. وفي السنتين الماضيتين وحدهما، وقع بلدي عقود استثمار وحصل على تسهيلات تبلغ عدة بلايين يورو. وقد تم تحويل الهياكل الأساسية في ألبانيا تماما – وذلك على سبيل المثال، فيما يتعلق بشبكات طرقنا، ومواردنا المائية، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وأنظمة الرعاية الصحية. وبلدي عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي حاليا ويحرز تقدما ثابتا في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وقد وصف أشخاص بارزون في الاقتصاد العالمي والتمويل عملية التنمية في ألبانيا بأنها قد حققت قفزة نوعية. ولكنني على وعي تام أنه بالرغم من كل تلك الإنجازات لا يزال أمام بلدي طريق طويل وشاق. ولا يزال الآلاف من الشعب في بلدي يكافحون ضد البطالة، التي تبلغ ١١ في المائة، بينما يواجه الآخرون الفقر، بل وحتى الفقر المدقع، ويتحملون الألم واليأس ويذرفون الدموع يوميا.

ويتطلب بناء البلد وهياكله الأساسية الكثير من الاستثمار الرأسمالي. وليس الطريق أمام ألبانيا مفروشا بالورود على الإطلاق. ولذلك فإن بلوغ، بل وتجاوز، الأهداف الإنمائية للألفية يعد بالنسبة لبلدي دربا آمنا للوصول إلى آفاق جديدة للتنمية والاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ترجع هذه الإنجازات التي حققها المواطنون الألبان، في المقام الأول، إلى مبادرتهم الحرة. لقد تحققت تلك الإنجازات بفضل ما بذلوه من عمل وجهد شاق، ومن أجل ذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لهم عن بالغ تقديري العميق. ولكن يرجع أيضا الفضل في تحقيق تلك الإنجازات إلى الإصلاحات العميقة والشاملة التي جرت في بلدي خلال السنوات الأخيرة في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم والسياسة الاجتماعية بوجه عام. ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى مكافحتنا التي لا هوادة فيها ضد الفساد وإلى الإصلاحات المرتبطة بذلك.

تشكل الإصلاحات المرتبطة بمكافحة الفساد عاملا حاسما لضمان النجاح وتحقيق النتائج لجميع الإصلاحات الأخرى. وبالنسبة لي، يتمثل الشرط الأساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أو تجاوزها هو، أولا وقبل كل شيء، في مكافحة الفساد بشكل دائم. وأعتقد أن الفساد يشكل اليوم أعتى أعداء الشعوب الحرة والمجتمعات الحرة. وفي بلدي، أتاحت لنا مكافحة الفساد التي لا هوادة فيها مضاعفة الإيرادات العامة في أقل من خمس سنوات. وقد عملت الإصلاحات في مجال مكافحة الفساد على مساعدة الإصلاحات الاقتصادية وغيرها من الإصلاحات في تحويل ألبانيا إلى بلد آمن في أوروبا وإلى أحد أكثر الأماكن جذبا للمستثمرين الأجانب. وأدعو رجال الأعمال إلى التفكير بجدية في زيارة بلدي والاستثمار في ألبانيا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري للأمم المتحدة على ما تبذله من جهود متواصلة لمكافحة الفساد، وبوجه خاص على إبرام اتفاقية مكافحة الفساد والقيام مؤخرا بإنشاء أكاديمية مكافحة الفساد في فيينا.

تلقت ألبانيا وشعبها، في طريقهما لبناء نظام ديمقراطي واقتصاد سوقي حد، مساعدة وتضامن بشكل غير عادي من جانب العديد من البلدان الصديقة في جميع أنحاء العالم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن بالغ امتناني لجميع البلدان وحكوماتها ودافعي الضرائب فيها على كرمهم العظيم تجاه بلدي في سعيه للخروج من أسوأ أنواع العزلة التي عرفها العالم. كما أود أن أشكر من صميم قلبي الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، ومؤسسات بريتون وودز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على كل المساعدات القيمة التي قدمتها إلى ألبانيا طوال هذه الفترة.

ونتقدم بالشكر الخاص للأمين العام، بان كي - مون، وفريقه على اختيارهم بلدي لكي تكون بلدا رائدا في مشروع ”توحيد الأداء“. وأؤكد للجمعية أن اختيارنا قد أثمر عن تحقيق تعاون كفء بين بلدي ووكالات الأمم المتحدة على أعلى مستوى مما نتج عنه تنفيذ أفضل كثيرا لعشرات من المشروعات المشتركة في الكثير من الميادين، الأمر الذي يساعد بلدي على تحقيق أهداف الألفية والمضي قدما نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول أنطوان بوابريه، وزير التخطيط والتنمية في كوت ديفوار.

السيد بوهون بوابري (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن كوت ديفوار والرئيس لورون غباغبو.

إن التقرير المعروض على الجمعية (A/64/665) يستحق الثناء لأنه يحدد بوضوح وشجاعة التحديات التي نواجهها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك التدابير التي ينبغي اتخاذها للتصدي لهذه التحديات – وربما حلها – قبل مجرد خمس سنوات من الموعد النهائي الذي حددناه. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أعرب عن تهانينا الخالصة للأمين العام بان كي – مون على العمل الذي أنجزه، وخاصة على المبادرة بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إننا إذ نقيّم عشر سنوات، يجب علينا أن نعترف بأنه لا يزال هناك طريق طويل أمام أغلبية البلدان الأفريقية، وأن حظوظ تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية حظوظ ضعيفة. ورغم أن الحالة الداخلية تتسم بأزمة لم يسبق لها مثيل في تاريخنا القصير، فإن كوت ديفوار ملتزمة بقوة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كانت نتائج الأنشطة الحكومية لا تعكس، طبعا، جميع الجهود المبذولة، فقد تحققت إنجازات مشجعة بفضل البرامج المختلفة التي يجري تفيذها حاليا. ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، أتاحت لنا السياسات الحكومية لتعزيز الموارد البشرية، من ناحية، ولتعزيز التعليم الابتدائي، من ناحية أخرى، تحقيق معدل الالتحاق الصافي بالمدارس بنسبة ٥٦ في المائة على امتداد الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨.

أما الهدف المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، فإنه لدينا، بلا شك، فرصة حقيقية لتحقيقه بحلول الموعد النهائي المحدد لعام ٢٠١٥. وفي الحقيقة، تشكل النسبة الحالية المتمثلة في ٨ فتيات لكل ١٠ أولاد تقدما حقيقيا بفضل سياستنا الجنسانية المتعلقة بالتعليم الابتدائي. ولا يزال تمكين المرأة والنهوض بها أولوية بالنسبة للحكومة. ونفتخر باستقلالية المرأة ومشاركتها وتمكينها على جميع مستويات الحياة الوطنية وفي أكبر مجموعة من المجالات والأنشطة.

وشهدنا أيضا تقدما كبيرا في القطاع الصحي، لكنه لا يكفي كي نتوقع تحقيق الهدف المتعلق بتقليص عدد الوفيات دون الخامسة. ولتحسين فرص النجاح في هذا المجال، قررت كوت ديفوار إيلاء الأولوية لحملات التطعيم الشاملة، وتحسين مراقبة الأوبئة وتعزيز الرعاية المتكاملة لأمراض الأطفال والرضع.

وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أسفر التزام رئيس الجمهورية عن إنشاء وزارة مكرسة بالتحديد لمكافحة هذا الوباء. وتمخضت نتائج هامة عن تنفيذ حملات التوعية وتقديم الرعاية للذين يعانون من هذا المرض، وكذلك تعزيز التنسيق، والمتابعة والتقييم. ونلاحظ أنه قد وضع حد لاستفحال الوباء بصورة عامة، إذ أن نسبة الانتشار قد انخفضت بشكل كبير من ٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨.

ولا يزال تفشي الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا والسل يشكل تحديات كبيرة لأفريقيا بصورة عامة، ولكوت ديفوار بصورة خاصة. ونتفق جميعنا على أن هذه الأوبئة ليست مشكلة للصحة العامة فحسب؛ بل إنها أيضا تعوق بشكل خطير التنمية الاجتماعية في جميع أرجاء القارة. ولذلك، يلزم بذل الجهود الدؤوبة لتحسين نوعية الرعاية وتحسين نتائج العلاج، إلى جانب الاستمرار في حملات التوعية الجماهيرية.

ونغتنم هذه الفرصة لنعلن تأييدنا لنداء زيادة موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا زيادة كبيرة. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بتعهدات المانحين المتعاقبين، الذين أعلنوا من على هذه المنصة زيادة تبرعاتهم. وما زلت على قناعة بأن هذه الوعود، إذا ما تم الوفاء بها،

ستسهم إسهاما كبيرا في نجاح مكافحة هذه الأوبئة في البلدان المستفيدة من هذه التبرعات.

وفي العقد منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، لم يتراجع الفقر في كوت ديفوار، بل على العكس تماما. ورغم عكس مسار الاتجاه قليلا خلال السنتين الماضيتين، بفضل الزخم الجديد للنمو الاقتصادي بصورة خاصة، فإن معدل الفقر ليس كما كنا نأمل أن يكون عليه. فبعد أن كان المعدل ٣٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢، تقرر أنه بلغ ٤٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨. ومن هذا المنطلق، فإنه رغم المشاكل المالية الحالية وعقبات إدارة الأزمات المتكررة، تواصل الحكومة بذل جهودها لتحسين نوعية حياة الشعب بربط المناطق الريفية بشبكة الكهرباء الوطنية وبتنفيذ برامج توفير مياه الشرب النقية.

وفي مجال الحفاظ على البيئة، تُبذل الجهود لوقف التصحر وإنشاء منتزهات لحفظ البيئة ومحميات طبيعية. ونرحب بتواجد الوكالة الألمانية للتعاون التقني، التي تدير منتزه تاي الوطني في جنوب غرب كوت ديفوار.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية الإصلاحات الاقتصادية الجارية في بلادي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة لكفالة استدامة النتائج. ونجاح الإصلاحات والاحتمالات الفورية للتخفيف من عبء الدين، الذي هو ٥٦ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ستمكّن الحكومة من زيادة الموارد المتاحة للخدمات الاجتماعية الأساسية والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لم يتبق سوى خمس سنوات على الموعد النهائي لعام ٢٠١٥، فإنه ليس من الواقعي جدا المراهنة على أنه سيتم تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، يجب أن تتواصل الجهود المحلية، ويجب أن نركز على التحديات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية، والتعمير في مرحلة ما بعد الأزمة، وعلى الانتعاش القوي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تدرك كوت ديفوار أنها تستطيع الاعتماد على دعم المجتمع الدولي والشراكات القوية مع البلدان المانحة للاستمرار في الزخم وإعطاء أمل جديد لشعبنا. وفي هذا الصدد، تبشر الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بوعد كبير لكوت ديفوار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيد وينستون سبنسر، رئيس وزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا.

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات، اجتمع هنا في هذه القاعة المهيبة ما يزيد عن ١٠٠ من رؤساء الدول أو الحكومات لاعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، الذي وصف بأنه حدث بارز في التعاون الدولي. وبتحديد فترة زمنية لتنفيذه تمتد ١٥ عاما، كان من المتوقع على نطاق واسع أن يلهم الإعلان التنمية ويحسن على نحو مباشر حياة مئات الملايين من البشر. وهؤلاء هم الناس الذي يكافحون لتأمين أبسط المتطلبات المعيشية وهم الذين يعانون من آثار الفقر وانعدام المساواة بين الجنسين واعتلال الصحة والتدهور البيئي.

لقد مضت عشر سنوات، وها نحن رؤساء الدول أو الحكومات – أكثر من ١٠٠ – نجتمع هنا مرة أخرى لاستعراض التقدم وتقييم العقبات والفجوات والاتفاق على استراتيجيات وإجراءات ملموسة لتحقيق الأهداف والغايات نفسها التي وافق عليها معظمنا في عام ٢٠٠٠. لقد مرت عشر سنوات، ولكن هل لدينا، نحن كمجتمع عالمي، ما نعرضه من حيث النتائج الملموسة؟ وبصرف النظر عن الزاوية التي ينظر منها المرء إلى الحالة، فإنه سيرى أن تقصيرا كبيرا قد حصل.

ثمة أصوات أخرى لا حصر لها خارج هذه القاعة تفكر وتتساءل بدورها ماذا حدث لالتزامنا العالمي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إنها تريد أن تعرف لماذا لم تنجح شراكاتنا العالمية من أجل التنمية في الوفاء بالوعود المعلنة لتلك الشراكات. وحيث أن المدة المتبقية حتى عام ٢٠١٥ تقل عن خمس سنوات، لماذا لم تتحقق الالتزامات المتعلقة بأهم إعلان عالمي موجه نحو أشد الناس ضعفا في العالم؟ هل يجوز أن تبقى التوقعات المتفق عليها عالميا، بأن الأهداف الإنمائية للألفية ستحفز على العمل في سبيل الحد من الفقر وتخفيض وفيات الأمهات والأطفال وتحسين التعليم والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، ما تعنيه الكلمة حرفيا – مجرد توقعات؟

وعلى الرغم من الأدلة الدامغة بأن التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان ناقصا ومجزأ، عندما يُقاس بالمنجزات التاريخية الملموسة، فإنني لم أفقد الأمل بأننا كمجتمع يمكننا أن نفي بهذه الالتزامات. لذلك اسمحوا لي أن أتكلم بصراحة ووضوح. إنني لم أحضر هذا الاجتماع حتى أعلن أن الأهداف الإنمائية للألفية ماتت أو أنني أتيت لأدفنها. بل إنني، بالأحرى، ما زلت مقتنعا بأنها يمكن إحياؤها وتحقيقها بضخ دفعة هائلة من الجهود المركزة والموارد فيها.

وإن كانت هناك حقيقة وحيدة يمكن أن نتفق عليها جميعا، فهي أن ثمة شيئا مذهلا يجب القيام به، والقيام به على وجه السرعة، إذا أُريد لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها عالميا. فبعد عشر سنوات من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية تبقى الحقيقة التي لا مفر لنا من مواجهتها أن تلك الأهداف تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة، وأن المجتمع الدولي يلزمه أن يعمل بصورة جماعية على تسريع خطى الأعمال اللازمة لتحقيقها. وإن لم نفعل ذلك، فإن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن تظل مهملة إلى الأبد وأن تدفن في مقبرة الالتزامات الضائعة والفاشلة. وإذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية، حسبما قال متكلمون كثيرون قبلي، تكتسي أهمية حاسمة للبشرية، فمن واجبنا جميعا أن نكفل ألا يجف غصنها فتذبل، على حد التعبير الشائع، وتموت موتا رذيلا.

إنني أؤمن بأن الأهداف تمثل احتياجات الإنسان والحقوق الأساسية التي ينبغي لكل فرد على هذا الكوكب أن يتمتع بها. وهذه الاحتياجات والحقوق تشمل التحرر من الفقر المدقع والجوع والحصول على التعليم العالي النوعية، لا سيما للفتيات، وعلى فرص العمل المنتجة والكريمة، والتمتع بالصحة الجيدة، وتوفر المأوى اللائق، وحق النساء في منح الحياة من دون المجازفة بحياتهن، والحق في البيئة التي يمكن استدامتها.

بقيت خمس سنوات فحسب، وقد وصلنا إلى مفترق حاسم. لقد وصلنا إلى نقطة يمكننا فيها أن ننظر إلى الوراء ونتفحص الأخطاء ونتخذ الإجراءات التصحيحية. إننا نعرف أن البلدان النامية، مثل بلدي أنتيغوا وبربودا، قيل لها مرارا وتكرارا أن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها عندما تحظى الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الإنمائية المملوكة وطنيا بالدعم من شركاء التنمية الدوليين. لقد وضعنا الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية. ولكن دعم الشركاء الإنمائيين الدوليين، للأسف، كان إما بطيئا أو أنه لم يأت قط.

نعرف أن الغرض من الأهداف الإنمائية للألفية كان تحسين حياة الفقراء، لكن تلك التحسينات كانت بطيئة بصورة مؤلمة، وحتى التحسينات الطفيفة التي أمكن تحقيقها أطاح بها تغير المناخ وأزمة الأمن الغذائي والأزمة الاقتصادية العالمية. وما يجعل هذه الأوضاع محزنة بشكل خاص الحقيقة الواضحة بأن العالم يمتلك الموارد والمعارف اللازمة لكفالة أنه حتى أفقر البلدان، وغيرها التي تعرقل تنميتها الأمراض

أو العزلة الجغرافية أو الحرب الأهلية، يمكن تزويدها بالقدرة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبعبارة أوضح، بعد ١٠ سنوات، ما زال بلايين الناس يتطلعون إلينا ملتمسين منا أن نساعدهم على تحقيق الحلم العظيم المجسد في إعلان الألفية. والسؤال المطروح البسيط ولكن الصارخ يبقى: هل سنستجمع الشجاعة الكافية، كمجتمع عالمي، لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوفاء بذلك الوعد؟

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠١٥، نرى أنه يجب تجهيز وبناء ركائز البنيان الرئيسية الحاسمة الأهمية، لا سيما في مجالات التبادل التجاري وتخفيف الديون، التي يحتاجها الكثيرون في العالم النامي إذا أُريد لهم أن يحققوا الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب إكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. ويجب تسريع خطى التقدم لبلوغ المؤشرات القياسية باستفادة جميع البلدان الأقل نموا من إمكانية وصول صادراتها إلى الأسواق معفاة من الضرائب. ويلزم مساعدة عدد لا بأس به من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان ذات الدخل الأعلى من المتوسط، التي تعاني من حاجة ماسة إلى التخفيف بقدر هائل من ديونها، حتى تتمكن من تهيئة الفسحة المالية للإنفاق الموجه نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

إنني أؤمن بأن التأكيد المتجدد على التبادل التجاري عنصر حاسم للبلدان النامية الساعية إلى إنقاذ اقتصاداتها المنهكة وانتشال شعوبها من وهدة الفقر. وإحدى الطرق الهامة التي يمكن لشركائنا في البلدان المتقدمة النمو أن يساعدونا بها تكمن في تقيدهم بواجباتهم الدولية. وهذا من شأنه أن يقدم مساهمة كبيرة في صون السلم والأمن وكفالة أن الناس كافة، بصرف النظر عن العرق أو القومية أو المعتقد أو الجنس، يواصلون الثقة بالنظام الدولي ويرون أن ذلك النظام يعمل لمنفعة الجميع.

لذلك يتسم بالأهمية إعطاء شعوب البلدان النامية الصغيرة سببا وجيها للإيمان بأن النظام الدول عادل، وأنه يعمل لصالحهم مثلما يعمل لصالح الأمم الكبيرة والقوية والمتقدمة النمو. ولهذا تعتبر الحالة التي وُضعت فيها أمة كاريبية صغيرة حالة تعيسة للغاية ويجب تصحيحها بأسرع وقت ممكن.

فأمتي النامية الصغيرة، أنتيغوا وبربودا، سعت إلى كفالة التقيد بقواعد التبادل التجاري التي أقرتها أغلبية أعضاء المجتمع الدولي، بما فيها الولايات المتحدة. وبتلك الروح، وبعد مشاورات ومفاوضات مكثفة، رفعنا شكوى ضد الولايات المتحدة حول المقامرة على شبكة الإنترنت أمام هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ورغم نجاحنا عدة مرات على ذلك المستوى، فإننا ما زلنا بانتظار الفوائد. لذلك أدعو الولايات المتحدة إلى أن تعمل معنا لحسم هذه الحالة بسرعة والتوصل إلى تسوية منصفة وعادلة للطرفين.

الأزمة الغذائية والأزمة المالية العالمية زادتا من تفاقم الاحتياجات المالية الخارجية لبلدان مثل بلدي وتسببتا في مزيد من تقييد قدرتنا على خدمة الديون المتعاظمة. والكثير من البلدان عليها الآن التزامات بخدمة الديون تعادل في حجمها ناتجها الوطني الإجمالي، أو التزامات تتضاءل إلى جانبها، في بعض الحالات، القيمة الإجمالية لكل ما تنتجه. وبالنسبة إل تلك البلدان، ومن بينها بلدي، فإن تخفيف الديون يشكل أولوية عليا. وإن محنة الديون تلك ترجع بالنسبة لكثير من تلك البلدان إلى أزمات عالمية لم يكن لتلك البلدان يد فيها.

وفي هذا العام وحده، سيسقط ٦٤ مليون شخص إضافيين في دائرة الفقر المدقع. وارتفع عدد الجياع إلى ما فوق البليون شخص لأول مرة على الإطلاق. لذلك، نحتاج إلى بناء جسر بين الإمدادات الغذائية المتوفرة والناس

الجياع. وجسر شبكات الأمان ليس شيئاً يمكننا أن نتخلى عنه. لهذا السبب، يجب أن يظل دعم الوجبات المدرسية المجانية، وتقديم المعونات الغذائية إلى الأمهات وصغار الأطفال، والبرامج الصحية والتدريب الوظيفي والتنمية المجتمعية، أولويات وطنية في العديد من البلدان النامية، بما فيها بلدي. ولا تقتصر تلك البرامج على مجرد مكافحة الجوع الشديد وسوء التغذية؛ فلديها أيضاً تأثيرات مضاعفة على دعم الصحة، والتعليم، والتنمية الاقتصادية.

وفي أنتيغوا وبربودا، أثبت برنامج الوجبات المدرسية أنه إحدى أقوى شبكات الأمان القائمة على الأغذية التي تم تنفيذها على الإطلاق. وتلك الوجبات هي في أغلب الأحيان المصدر الوحيد المكفول لغداء أطفال الأسر المحرومة. وتصبح برامج التغذية أكثر إفادة بكثير عن طريق المواظبة على الدراسة، والمساواة بين الجنسين، والتحصيل العلمي.

إنني أنتمي إلى منطقة مألوفة فيها الكوارث الطبيعية، من قبيل الأعاصير والزلازل. والتأهب للكوارث من خلال بناء القدرة على التحمل، وتعزيز التكيّف، والحد من الأخطار، هو بالتالي أولوية ملحّة. ونحن نبحث باستمرار عن السبل والوسائل اللازمة لتطوير أدوات لإدارة الكوارث ونشرها بغية التخفيف من الآثار السلبية لتغيّر المناخ، والكوارث الطبيعية الأخرى. وخلافاً لشركائنا من البلدان المتقدمة النمو، لا يسعنا أن نستفيد من التأمينات الدولية، أو الأسواق الرأسمالية، أو الميزانيات الحكومية التي تعمل كصناديق للطوارئ بغية تقليل الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية إلى الحد الأدنى.

لم يبق أمام التاريخ المستهدف سوى خمس سنوات فقط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك أدعو المجتمع الدولي إلى إعادة الالتزام بالتعجيل في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن مجموعة الإجراءات التي يجب اتخاذها تشمل دعم التنمية والإدارة الفعالة بقيادة الحكومة؛ وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والداعم للفقراء، بما في ذلك الحصول على الخدمات الحديثة للطاقة؛ وزيادة الاستثمارات العامة في التعليم، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والبنية التحتية؛ ورفع الاستثمارات المستهدفة، بما فيها برامج الحماية الاجتماعية والعمالة؛ والاستثمار في الفرص الواسعة النطاق للنساء والفتيات والنهوض بتمكينهن الاقتصادي والقانوني والسياسي؛ وتعزيز الحصول على الطاقة والحث على تطوير الطاقة المنخفضة الكربون؛ وتسريع تعبئة الموارد المحلية لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية؛ وكفالة أن تهيئ الشراكة العالمية البيئة المؤاتية للأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما عن طريق تنفيذ الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

وأريد أن أشكر الجمعية على اهتمامها. وأنا على ثقة بأن لدينا جميعاً الحافز الكافي لتجديد التزامنا بجعل العالم خارج هذه القاعة مكاناً أفضل، عن طريق تحقيق الأهداف النبيلة والعملية التي وضعناها في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لا بد لي من توجيه طلب. الوقت المتبقي لنا محدود جداً. في الساعة ١٥/٠٠، يُعقد اجتماع آخر هنا سيتكلم فيه رئيس الولايات المتحدة وعديدون آخرون من كبار الشخصيات. ونظراً لأنه لا يزال يوجد عدد كبير من المتكلمين مدرجة أسماؤهم في القائمة، لا بد لي من الطلب بأن ترفع الجمعية هذه الجلسة. وأطلب أن يقصر المتكلمون بياناتهم على خمس دقائق. وإذا لم يفعلوا ذلك، فسأضطر إلى البدء بفرض الحد الزمني. وإلا فلن نتمكن من إنهاء عملنا.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو، السيد باسيلي إيكوبي.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): الآن وقد بقيت خمس سنوات من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الفرصة التي يوفرها هذا الاجتماع واضحة: يتعين علينا تقييم ما فعلناه خلال السنوات العشر الماضية، واستشفاف الخطوط العريضة لما تبقى علينا أن نفعله لتسريع التنفيذ.

إن مشروع القرار (A/65/L.1) المعروض علينا لاعتماده في نهاية عملنا يشير إلى الهدف المتوخى: تنفيذ الوعود التي قطعناها لشعوبنا، لأن النتائج متفاوتة. فلقد أُحرز تقدم لا يمكن إنكاره وتحققت نجاحات، ولكن بطريقة غير متساوية. ولا يزال المطلوب بذل جهود عديدة لتعميم النجاح في الوقت المناسب.

وإننا قطعنا التزامات على الصعد الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية، والدولية. وبذلت بلدان عديدة من بلداننا تضحيات كبرى للمضي في الاتجاه الصحيح. وكان عليها أن تتغلب على مختلف العقبات: انعدام الموارد، والاقتصادات الوطنية الضعيفة، والكوارث الطبيعية، والحروب، والأزمتان الاقتصادية والمالية، وما إلى ذلك. ولكن أياً من تلك العقبات ينبغي ألاّ تستعمل كعذر أو ذريعة للخمول. على العكس من ذلك، ينبغي أن تعبئ طاقاتنا.

ولقد حان الوقت لمناشدة شركائنا في الشمال، ولدعوتهم إلى تنفيذ وعودهم، ولا سيما من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمارات، والتنافس التجاري، وهي أمور ضرورية للنمو الاقتصادي المستدام، وبدونها ستكون الأهداف الإنمائية للألفية بعيدة المنال للعديدين منّا.

عندما اعتُمدت الأهداف الإنمائية للألفية قبل عشر سنوات، كانت الكونغو بالكاد خارجة من حرب أهلية طال أمدها ودمرت النسيج الاجتماعي – الاقتصادي والبنية التحتية مثل الطرق، والجسور، والسكك الحديدية، والمدارس، والمستوصفات. وتعين علينا بالتالي أن نعيد بناء كل شيء، وغالباً ما كان على حسابنا. ولقد اعتُمد ونُفّذ برنامجنا الإنمائي لفترة ما بعد الصراع. وبعد سنوات طويلة من التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بلغنا الآن للتو مرحلة إنجاز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونود أن نشكر جميع شركائنا الذين دعمونا في هذا الجهد الطويل الأمد.

ومع شطب معظم ديوننا الخارجية، يمكننا اليوم أن نسرّع وتيرة تنفيذ برنامجنا لأفقر المواطنين، الذي أطلق قبل عدد من السنوات. لذلك، نظل مدركين لقدرتنا على بلوغ معدل أداء معقول لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في خمس سنوات.

على العموم، أحرزت الكونغو، على غرار البلدان الأفريقية الأخرى، تقدماً ملحوظاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجالات تعميم التعليم الابتدائي، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتعزيز التنمية المستدامة، ولا نزال ندرك مدى التحديات التي يجب التصدي لها. ومع ذلك، المطلوب بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفقر المدقع والجوع، ووفيات الأمهات والرضّع والأطفال، ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وبغية التصدي لتلك التحديات، تحاول الحكومة خفض نسبة السكان الذين هم تحت مستوى الفقر من ٥٠,٧ في المائة إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وإن وضع البرنامج الوطني للأمن الغذائي ٢٠٠٨-٢٠١٢ وصندوق الدعم للتطوير الزراعي هو جزء من هذا الجهد لخفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.

وبالإضافة إلى ذلك، تستثمر الكونغو في تنويع قطاعها غير النفطي وتنفذ برامج لدعم الأنشطة المدرة للدخل لأضعف القطاعات السكانية لديها. كما أن تحسين بيئة الأعمال التجارية أحد المجالات ذات الأولوية في جهودنا الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص ومن ثم توسيع القدرات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال الكونغو، أعلن الرئيس دونيس ساسو نغيسو عن اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز وتسريع جميع البرامج الجارية، وعلى وجه الخصوص، تلك التي تتضمن زيادة الدخل المنخفض من خلال رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٢٥ في المائة، واعتماد جداول مرتبات أفضل لموظفي الدولة، ابتداء من عام ٢٠١١. ولسد الثغرات في نظام التعليم، سيتم توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، ورفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، الذي لا يزال عند نسبة الـ ٧٢ في المائة التي سُجلت عام ٢٠٠٨. ومن الآن فصاعدا، سيتم الحصول بالمجان على الكتب المدرسية وتعميم التعليم الابتدائي.

بالإضافة إلى المسألة الأساسية المتمثلة في الحقوق، نحن في الكونغو نعتبر المساواة بين الجنسين شرطا مسبقا للتنمية المستدامة. لذلك سيكمل سياستنا الجنسانية الوطنية وخطة عملنا قانون يتعلق بتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار. وهذا القانون، الذي يهدف إلى تكريس المساواة بين الجنسين، سيساهم في إزالة العقبات الاجتماعية والثقافية التي ما انفكت حتى الآن تعرقل تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

كما أن صحة الأم والطفل هي غاية التدابير الاجتماعية المحددة. وتشمل تلك التدابير علاج مرض الملاريا بالمجان للنساء الحوامل والأطفال حتى سن الـ ١٥، والبناء قيد الإنشاء لمركز واسع وشامل لعلاج النساء والأطفال، وتوفير الرعاية بالمجان للولادات القيصرية وجراحة ناسور الولادة، والتدخلات الجراحية الرئيسية الأخرى المتعلقة بالحمل والولادة. والهدف من جميع هذه الإجراءات هو ضمان عدم وفاة النساء اللواتي يضعن مولودا جديدا بمناسبة هذا الحدث الهام جدا. أخيرا، نقدم أيضا بالمجان العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خاصة كجزء من منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

منذ فترة طويلة أدركت الكونغو بوضوح المراهنات التي ينطوي عليها تحقيق التنمية المستدامة. لذا بدأنا في وقت مبكر جدا بتنفيذ السياسات الرامية إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات في حوض نهر الكونغو وإدارتها على نحو مستدام. وكما يدرك الجميع، تُعَدُّ هذه مساهمة كبيرة في الكفاح العالمي ضد تغير المناخ.

إن الحكومة الكونغولية ثابتة في التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إذ أن مكافحة الفقر بالنسبة للرئيس دونيس ساسو نغيسو، تمثل حجر الزاوية لضمان كرامة الإنسان واستقلال البلاد. ومع ذلك، يتوقف نجاح جهودنا إلى حد كبير على تحقيق توافق في الآراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على المسؤولية المتبادلة، وعلى اتخاذ تدابير مبتكرة في المستقبل يمكن تحديدها، لا سيما في مجال المساعدة الإنمائية.

لذلك، كما نأمل جميعا، ينبغي أن تؤكد هذه القمة من جديد التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تفضي بحكوماتنا إلى العمل على تكثيف جهودها وتعزيز شراكة أكثر ديناميكية لتذليل العقبات وتسريع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف من أجل إقامة عالم يسوده قدر أكبر من التضامن والعدل. إن التزامنا بالوفاء بوعودنا يجب أن يتمثل في النتائج التي يتمخض عنها عملنا هنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن اكرر بأن الوقت يدركنا. أرجو من المتكلمين مراعاة الذين سيتكلمون من بعدهم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مامادو تانغارا، وزير الخارجية والتعاون الدولي وشؤون الغامبيين في الخارج في غامبيا.

السيد تانغارا (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف الكبير لي أن أقف هنا لتلاوة رسالة فخامة حاجي يحي جامح، رئيس جمهورية غامبيا.

”لقد انقضت عشر سنوات منذ انعقاد قمة الألفية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عندما اجتمعنا نحن الذين نشكل قيادة الدول الأعضاء في هذه الهيئة، واعتمدنا إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). ويوفر ذلك الإعلان إطار عمل للتعاون الدولي في الوفاء بالأهداف والغايات لمعالجة الفقر والتحديات البيئية، بينما يضع جميع البلدان على الطريق المفضي إلى النمو والتنمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وكانت هامة للغاية لعالم القرن الحادي والعشرين حيث يتهدد الفقر والجوع والأمراض حياة وكرامة الملايين من الناس ويموتون من اليأس والقنوط والعوز التي تصاحب تلك التهديدات.

”بعد انقضاء عشر سنوات، وتبقي خمس سنوات على الموعد المحدد، نتجمع هنا مرة أخرى لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز لشق طريق من أجل تسريع العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

”مما يبعث على التشجيع أنه على الرغم من الافتقار العام للموارد، أحرز العديد من اشد بلدان العالم فقرا بعض التقدم، مما أبرز الأهمية التي ما برحنا نعلقها نحن في تلك المجموعة من الدول على الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغها في زمن قياسي. غير أن التحدي السافر لقدرتنا على تسجيل مزيد من التقدم يكمن في الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية والأزمة المالية، مع يرتبه ذلك من آثار على تعبئة الموارد وتحسين التدفق العام للموارد.

”يسعدني أن أبلغ الجمعية أنه منذ القمة، ما انفكت حكومة غامبيا تعمل بدأب في سبيل تخفيض الفقر وتعزيز النمو بوصف ذلك حجر الزاوية في أولوياتنا الوطنية الإنمائية. فطيلة تلك الفترة، وعلى الرغم من النقص في الموارد، حشدنا مستوى هاما من الشراكة مع الأصدقاء الحقيقيين لغامبيا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، في الخطوات التي تم خطوها حتى الآن في ذلك الاتجاه.

”وتتضمن تلك الخطوات تعزيز قدراتنا الوطنية على التخطيط بإنشاء لجنة تخطيط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والتحول الأخير لتلك اللجنة لتصبح وزارة منوط بها توجيه جهود التخطيط الوطنية، وتستخدم كأساس ورقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، وترتكز هذه الورقة على الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك رؤية عام ٢٠٢٠ للخطة الإنمائية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود جميع شركائنا الإنمائيين في هذه الحملة، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة.

”حيث أن ٧٠ في المائة من سكان بلدي يعتمدون على الزراعة – وهو قطاع تكون فيه إمكانيات الكسب على نطاق واسع اقل بشكل عام من القطاعات الاقتصادية، ستواصل حكومتي تعزيز الاستثمارات التي تعزز الإنتاج الزراعي والمكاسب

وتهيئة الفرص لتعزيز الارتفاع في مستويات المعيشة في صفوف الفقراء.

”أود أن أبلغ الجمعية أننا قد أطلقنا عملية العودة إلى الأرض والمعروفة باسم حملة إطعم نفسك. ذلك جهد يعود علينا بالفوائد، كما يتجلى في زيادة متواضعة جدا في إنتاج المواد الغذائية، وخاصة الحبوب، تم تسجيلها خلال الموسم الماضي. كذلك تساعدنا على أن نكون من بين قلة من بلدان العالم التي تسير في طريق الوفاء بالغاية الواردة في الهدف ١ المتمثل في تخفيض عدد أبناء الشعب الذين يعانون من الجوع إلى النصف. لقد تحقق تقدم مماثل، وسيتحقق أيضا في المستقبل، فيما يتعلق بجميع الأهداف الإنمائية للألفية.

”فيما يتعلق بالهدف ٢، أود أن أعرض عليكم بعض الإنجازات. لقد بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٧٧ في المائة، يصل منها إلى الصف النهائي من التعليم الابتدائي ٦٢,٩ في المائة ممن التحقوا بالصف الأول. فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، نجد أن عدد الفتيات يكاد يتجاوز عدد الأولاد، ويعود ذلك إلى إنشاء صندوق ائتماني لتعليم البنات وإلى المشروع التعليمي الرائد والناجح للرئيس لتمكين الفتيات، وهو مشروع يشجع على زيادة التحاق الفتيات بالمدرسة وبقائهن فيها.

”تظل غامبيا ملتزمة بالمثل العليا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتضح ذلك جليا من وفائنا بالتزاماتنا الدولية بما في ذلك، على وجه الخصوص، في إطار الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي بشأن حقوق المرأة. وقد وقّعتُ في وقت سابق من هذا العام على قانون المرأة لعام ٢٠١٠. كذلك كانت استضافتنا الناجحة للمؤتمر الإقليمي حول بيجين + ١٥ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ شاهدا آخر على مدى احترامنا والتزامنا بتمكين المرأة.

”حققت غامبيا تقدما مشهودا على مدار السنين في خفض عدد وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة وهي في طريقها لبلوغ الهدفين الفرعيين ٤ - ألف و ٥ - ألف. غير أننا لا نزال في صراع مع المشاكل المتعلقة بالتصدي للأمراض التي يمكن الوقاية منها المتمثلة في الملاريا والسل، وإنشاء نظام بيئي قوي للصرف الصحي وأحدث أنواع البنى التحتية لتصريف المياه.

”فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشمل نهجنا استراتيجيات لتعزيز الحصول على العلاج بفضل سياسة وطنية متكاملة لمكافحة الفيروس والإيدز ترتكز على العناية المترلية، وإنشاء أفرقة دعم المصابين، وخدمات إسداء المشورة وإجراء الفحص بصورة طوعية، والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وتوفير العلاج المضاد للفيروسات الرجعية.

”غامبيا من البلدان المستفيدة من مرفق البيئة العالمية، وللتصدي للتحديات البيئية المتنامية، قامت الحكومة بإعداد واعتماد خطة عمل غامبيا للبيئة لتكون الإطار لتعزيز الإدارة البيئية. كما طورت سياسات واستراتيجيات متقاطعة أخرى للتعامل مع المسائل البيئية ولتكون مكملة لتلك الخطة.

”تنظر غامبيا حاليا، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في إمكانية تطوير الطاقة

المتجددة لخفض تداعيات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على البيئة ولتشجيع شراكة أعمق بين القطاعين الخاص والعام. كما أن غامبيا الآن بصدد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تموِّله المفوضية الأوروبية ويقوم على نهج المشاركة لتحسين الظروف في الأحياء السكنية الفقيرة استجابة لاحتياجات سكان تلك الأحياء في المناطق الحضرية في إطار الهدف ٧.

”فيما يتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية، أُعفيت غامبيا من ديونها الخارجية بعدما بلغت مرحلة وضعتها في عداد البلدان المشمولة بمبادرة البلدان النامية المثقلة بالديون في عام ٢٠٠٧. وقد تمت الموافقة على إدراجها في برنامج لدعم الميزانية يقوم عليه البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في عام ٢٠٠٩، وكذلك في برنامج لدعم الميزانية تابع للاتحاد الأوروبي، وآخر للاستثمارات المباشرة الأجنبية والصندوق العالمي. كل ذلك يجعلها في موقع متميز لتطوير شراكة أقوى وتعاون مع بقية العالم، بغية تسريع النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. وبالرغم من ذلك، فإنني أقر بأن الانهيار المالي العالمي قد بدد ما جنيناه من مكاسب جراء إعفاء الديون وسبب نقصا في التمويل من المصادر التقليدية للتنمية.

”على الرغم من أن أداء غامبيا تعتبر ضمن الأفضل فيما يتعلق بإحراز تقدم نحو بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال مهام جسام وتحديات عظيمة تنتظرنا في العد التنازلي إلى عام ٢٠١٥. إن غامبيا عازمة على التصدي لتلك التحديات بطريقة منظمة ومستهدفة وذلك عن طريق برنامج لتسريع وتيرة النمو والعمالة سيتم تنفيذه في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤.

”إن تعليق وفدي على مشروع الوثيقة الختامية (A/65/L.1) المعروض على هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى هو أن تلك الوثيقة بند هام فعلا لتسريع العمل. ومع ذلك، فإننا نشارك الحكومات الأخرى التي ناشدت إبداء التزام أقوى باتخاذ إجراءات محددة في الوثيقة ووضع أطر زمنية واقعية وتوفير التمويل اللازم لتحقيق تلك الأهداف الهامة.

”لقد آن الأوان للبلدان الأكثر ثراء لتقدم مساعدة إضافية وملتزمة للبلدان ذات الموارد الشحيحة التي تعاني من الفقر. لقد آن الأوان لأن نبرهن لكل من ينبغي أن تكون للأهداف الإنمائية للألفية مغزى حقيقيا في حياتهم على أننا جادون في ما التزمنا به إزائهم. لذلك أناشدكم أن توجهوا مناقشتنا هذه نحو تحقيق الوعد الذي قطعناه في الأهداف الإنمائية للألفية بأن يحتفل الفقراء عند حلول عام ٢٠١٥ بنصر تاريخي في هذه الألفية.

”أود أن أنوه مع الامتنان بالدعم القوي والثابت الذي تلقاه غامبيا من وكالات منظومة الأمم المتحدة بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية – ومن جميع الشركاء في المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والبلدان الصديقة، بما فيها جمهورية الصين في تايوان التي نكن لها كل الاحترام ونشهد لها بخبرتها الإنمائية مع المجتمع العالمي.

”ثمة ملاحظة أود أن أدلي بها وهي أنه، مع الإقرار بوجود تحديات جمّة في طريق تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، لا يوجد أمامنا طريق آخر سوى التأكيد على أن تلك الأهداف تجسد أملا

حقيقيا يحدو مئات الملايين من الفقراء والأشخاص المهمَّشين في جميع أنحاء العالم الذين يتطلعون إلى عالم أفضل من الذي يعيشون فيه.

”تضطلع تايوان بدور فعال في التعاون الدولي من أجل التنمية بالنظر إلى حجم المساعدات التي تقدمها لدعم مشروعات القطاع العام ولدعم التنمية الاجتماعية والزراعية والاقتصادية وتنمية القطاع الخاص. لذا تؤكد غامبيا من جديد أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إيجاد السبل لقبول إشراك تايوان في تيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على نحو أفضل“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بلقية، وزير الخارجية والتجارة في بروني دار السلام.

الأمير محمد بلقية (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): أنقل لكم أطيب تمنيات صاحب الجلالة سلطان بروني دار السلام وشعبها، مع أحر تحياتنا إلى أعضاء الأمم المتحدة. كما أهنئ رئيس الجمعية العامة للدورة الخامسة والستين على انتخابه وأتمنى له كل التوفيق خلال العام الذي أمامنا. كما أعرب عن مشاعر التقدير للسيد التريكي على ما قام به من عمل خلال العام المنصرم، وعن شكري للأمين العام ولوكالات الأمم المتحدة لما قدموه من مساعدة ومشورة وخبرة.

لقد تعملنا، مثلنا في ذلك مثل جميع البلدان، عدة دروس من عملنا خلال الأعوام العشرة الماضية، وأود هنا أن استعرض بعضا منها بإيجاز.

أولا تعلمنا كيف أن الأهداف الإنمائية للألفية قادرة على توحيد شعوبنا – الحكومات ورجال الأعمال والمهنيين وأسرِنا ومجتمعاتنا. ولقد أدت الأهداف دورها ذلك بنجاح تام حتى اللحظة. وها نحن قد بدأنا نستشعر من جديد ثقة بالمستقبل وأحسب أننا أقل ذعرا أمام تحديات عديدة. ونتيجة لذلك، عززت حكومتنا سياستها وتشريعاتها، وأصبح القطاعان العام والخاص يتعاونان في مجالات الصحة والتعليم، واعتمدت الوزارات كافة برامج طويلة المدى للتنمية. وعندما نضيف كل ذلك إلى برنامجنا الشامل للإسكان والتزامنا بسيادة القانون، فإننا نرى أن العمل لبلوغ الأهداف قد حقق الكثير لتعزيز الرفاه الاجتماعي.

وقد علمنا درس آخر الكثير عن أنفسنا. إننا بلد نام، وزيادة على ذلك، نحن بلد صغير. ولا يمكننا أن نقوم بكل شيء لوحدنا ونحتاج إلى الآخرين. ولهذا السبب، فإن رابطتنا الإقليمية بالغة الأهمية بالنسبة لنا. فهي تضطلع بدور كبير وأرى أن ذلك مرده إلى هدفها الإنمائي أيضا. وهذا يدفعنا لأن نصبح ما نسميه جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي الواقع إن الموعد المحدد المباشر هو نفس الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأسلوبنا يعتمد على إيجاد ما نصفه بقدرة الاتصال، وأنا واثق أن ما من شيء يحقق لنا قدرة تواصل أقوى من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية معا كشركاء. ففي النهاية، هذه الأهداف هي في صميم أي جماعة حقيقية، والدرس الذي نستخلصه في هذا السياق هو درس ملهم: إنه يبين لنا أن تلك الأهداف يمكن أن تكون مرشدا وطنيا وإقليميا على حد سواء.

ولكن هناك درس آخر ما زلنا نحاول أن نستوعبه. وهو يتعلق بالأهداف التي نجد صعوبة في بلوغها. ويتصل ذلك بالبيئة الطبيعية بصفة عامة، وبالتنوع البيولوجي تحديدا. ومع أننا وقعنا على الاتفاقيات الدولية، لا بد من القول إن لدينا مشكلة حقيقية. ويمكن إيجازها بكل بساطة. ليست لدينا المعرفة الكافية. فالإحصاءات يناقض بعضها البعض الآخر. والحقائق الأساسية غالبا ما يختلف عليها. وحتى عندما نكون راضين عن المعلومات التي نحصل عليها، فإننا

لا نستطيع أن ننفذ التوصيات. إننا نستطيع أن نضع الخطط وأن نعتمد التشريعات؛ بل نستطيع أن نوفر الكثير من الهياكل الأساسية المادية. ولكن ما يمكن أن نفعله بالإضافة إلى ذلك قليل للغاية إذا لم يكن لدينا ما يكفي من الأشخاص ذوي المهارات العالية.

وستكون هذه مشكلة كبيرة دائما بسبب قلة عدد السكان والحجم الصغير للسوق المحلية. وعليه، إذا لم تتغير هذه الحالة، سيكون من الصعب للغاية تحقيق بعض الأهداف. ويعني ذلك أن النجاح لا يمكن أن يتوقف على كل بلد على حدة. وكما قال العديد من المتكلمين هنا، هناك حاجة إلى مستويات عالية من التعاون، لا سيما في تبادل الأفكار والخبرات. إننا نرى أن هذا هو أكبر درس تعلمناه على مدى الأعوام العشرة الماضية. ونحن سعداء للغاية لأن الأمم المتحدة تشجع ذلك التعاون، ونحن سنبذل كل ما في وسعنا لتعزيز هذه الجهود.

وختاما، أود أن أشكر جزيل الشكر الرئيسين المشاركين على جمعنا هنا هذا الأسبوع. ونحن نقدر كثيرا الفرصة التي أتيحت لنا لنتعلم من بعضنا البعض ولنحكم على جهودنا من منظور دولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي جرباوي، وزير التخطيط والتنمية الإدارية في السلطة الفلسطينية.

السيد جرباوي (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٢ من إعلان الأمم المتحدة للألفية، أقر زعماء العالم بمسؤوليتهم الجماعية عن

> ”دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي. ومن ثم، فإن علينا، باعتبارنا قادة، واجبا تجاه جميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم، وبخاصة أطفال العالم، فالمستقبل هو مستقبلهم“ (القرار ٥٥/٢).

كما يجب علينا أن نذكّر بأن قادة العالم كرسوا أنفسهم من جديد لدعم كل الجهود الرامية إلى دعم ”حق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير“ (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٤).

وتشعر فلسطين بالارتياح حيال هذا الالتزام، بينما نستمر في كفاحنا من أجل تحقيق تطلعاتنا الوطنية المشروعة إلى الحرية والاستقلال. والسلطة الوطنية الفلسطينية مصممة على توفير العدالة الاجتماعية والمساواة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ونحن ملتزمون بالامتثال للمبادئ المكرسة في إعلان الألفية وبتعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين. إننا نضطلع بذلك على الرغم من الاحتلال العسكري الذي طال أمده من جانب إسرائيل. إنه احتلال غير قانوني ويشكل عقبة رئيسية أمام بلوغنا الأهداف الإنمائية للألفية، ويجب إنهاؤه.

وبناء على طلب الأمم المتحدة، قدمنا تقريرا عن تقدمنا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وصدر التقرير في حزيران/يونيه. وقد تم تحقيق التعليم الابتدائي الشامل والمساواة بين الجنسين في التعليم، ونحن نقطع أشواطا كبيرة في تحسين الرعاية الصحية للأمومة. وقد تحققت هذه الإنجازات على الرغم من أن الأطفال والحوامل يستمر احتجازهم بشكل منتظم على حواجز التفتيش العسكرية أثناء توجههم إلى المدارس ومرافق الرعاية الصحية، بينما يمنع الكثيرون تماما من الوصول إلى تلك المؤسسات الاجتماعية الحيوية.

وعلاوة على ذلك، يستمر تحسين الخدمات الأساسية من خلال الاستثمار الجوهري والمتواصل في الهياكل الأساسية العامة، وذلك بدعم سخي من مجتمع

المانحين الدوليين. ولكن لسوء الطالع، غالبا ما تتم عرقلة تلك الاستثمارات الأساسية، وأحيانا يتم تأخيرها لفترات غير محددة بسبب شبكة معقدة من القيود التي يفرضها الاحتلال، الذي يقوض تنميتنا في كل القطاعات.

وبالإضافة إلى فرض القيود على إدارة الحكم الفلسطيني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن سلطة الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين يستغلون بشكل منظم مواردنا الطبيعية على حساب الشعب الفلسطيني. ووفقا لتقرير البنك الدولي الصادر في العام الماضي، فإن سحب الماء للفرد الفلسطيني من مواردنا المائية لا يعادل سوى الربع من المياه التي يسحبها الإسرائيليون. واستنتج التقرير ذاته، أنه وفقا للمعايير الإقليمية، فإن حصول الفلسطينيين على المياه النقية يمثل المعدل الأدنى. وهذا مجرد مثال آخر يظهر كيف يولد الاحتلال الظلم وعدم المساواة، مما تترتب عليه آثار سلبية كبيرة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وفي هذا الصدد، فقد سلطنا الضوء في استنتاجات تقريرنا المرحلي على اعتقادنا الراسخ بأنه لو تم إنهاء الاحتلال، وتمكنا من توطيد الحكومة في دولتنا المستقلة ذات السيادة، فإننا سنكون قادرين ليس على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها فحسب، بل سنتمكن، في الواقع، من تجاوز تلك الأهداف قبل حلول عام ٢٠١٥.

وعلاوة على ذلك، وفي قطاع غزة، كما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي هذا الأسبوع، وصل معدل البطالة إلى نسبة ٣٧ في المائة، وهي أعلى نسبة في العالم. ولا يزال القطاع الخاص في غزة محروما من وصول المواد الخام الأساسية اللازمة لتعمير المحلات التجارية المدمرة جراء العدوان العسكري الإسرائيلي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وبسبب الحصار غير القانوني المستمر. وأما في الضفة الغربية، حيث بدأ القطاع الخاص بالانتعاش وإيجاد الوظائف ومصادر الرزق المستدامة، فقد وصل معدل البطالة إلى نسبة ١٦ في المائة، وهي أدنى نسبة منذ مطلع الألفية.

وندرك جميعا أن معدلات البطالة المرتفعة هي التي تدفع عجلة الفقر والجوع وغيرهما من المشاكل الاجتماعية الخطيرة. وإذا ما سمح للوضع القائم بالاستمرار، فإن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين غزة والضفة الغربية سوف يتسع نطاقها بنسب غير مسبوقة، مما ستترتب عليه نتائج مأساوية للسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والسكان الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع. ويجب أن يرفع الحصار عن قطاع غزة بالكامل، ويجب أن يسمح لنا بالبدء في الإنعاش والتعمير. وبدون ذلك، لن نظل نواجه العراقيل في طريقنا إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل سنمضي في مسار عكسي على الأرجح.

وختاماً، لا بد لي أن استرعي انتباهكم إلى أنه حيثما اتجهت أنظارنا عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، أو قطاع غزة، سنرى المعاناة الإنسانية ومظاهر الإجحاف وعدم المساواة وقد رسختها سنوات الاحتلال والاستعمار. وسنرى كذلك تحديات جمة لتنميتنا نتيجة لسياسات الاحتلال وممارساته غير المشروعة.

ولا بد للمعاناة ومظاهر الإجحاف وعدم المساواة تلك أن تنتهي. ونحن ملتزمون بكفالة تمتع أفراد الأسر الفلسطينية – رجالاً ونساء وأطفالاً – بحقوقهم الإنسانية وبحقوق متساوية وفرص متكافئة. ونحن نسعى إلى ذلك وفقاً للقانون الدولي والروح الحقيقية لإعلان الأمم المتحدة للألفية وسنواصل التحرك قدماً على هذا الطريق.

إننا نؤمن بأنه لن تتحقق المساواة والعدالة لكل مواطنينا إلا في دولة مستقلة لنا، يمكننا أن نعيش فيها في حرية وكرامة. ونعرف أن هذا التصور يشاركنا إياه المجتمع

الدولي، وفلسطين تعرب عن خالص امتنانها لكل الأمم التي تدعمها في هذا المسعى العادل. إن دعمكم مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى ونحن نسعى إلى استكمال عملية تطوير مؤسسات دولتنا وتقويتها قبل انعقاد الجمعية العامة للسنة القادمة.

هذا هو حجر الزاوية لتطلعاتنا إلى الاستقلال كعضو دائم في أسرة الأمم، حيث نقوم في إطارها بدور فعال وبناء في إعلاء سيادة القانون وتحقيق الأهداف المشتركة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ألبرتو دالوتو، نائب وزير خارجية جمهورية الأرجنتين.

السيد دالوتو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في عام ٢٠٠٠، عندما التقى المجتمع الدولي في نفس هذه المدينة في مؤتمر قمة الألفية، اتخذت خطوة هامة على الطريق صوب عالم أكثر عدالة وإنصافاً. ولأول مرة، أنشأت الأهداف الإنمائية للألفية بارامترات أساسية وموضوعية وملموسة وواقعية للتنمية والقضاء على الفقر. وأضحت هذه البارامترات بعد ذلك أهدافاً قابلة للقياس.

وعند التعهد بتحقيق تلك الأهداف، قمنا بالعمل باقتناع قوي بأن الجهد الجماعي والتعاون والتضامن أمور أساسية لحل أخطر مشاكل التنمية التي تؤثر على شعوب العالم وأكثرها إلحاحاً. لقد كانت الأهداف طموحة في بعض الحالات، ولكنها قابلة للتحقيق. وفي المقام الأول، فإنها تكتسي أهمية كبيرة في السعي إلى الكرامة الإنسانية واحترام الحقوق الأساسية للإنسان.

ومع أن الأهداف كانت طموحة بالنسبة لكثير من الدول الأعضاء، فمن الصحيح أيضاً أن بعض الأهداف المتفق عليها رسمت حدوداً متدنية للغاية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط. ولذا، فقد حددت جمهورية الأرجنتين لنفسها بعض البارامترات الإضافية.

وعليه، فقد اعتبرنا إيجاد فرص العمل هدفاً استثنائياً. واعتبرنا ذلك أساسياً في جهودنا لتحقيق نتائج إيجابية، وهو ما حققناه بالفعل، وعنصراً محورياً في مجموعة من السياسات التي ستمكننا من إحراز تقدم كبير في الحد من الفقر المدقع والفقر وفي تحسين كل المؤشرات الاجتماعية.

وفي عام ٢٠٠٧، حققت الأرجنتين الهدف المتعلق بالبطالة، والذي تحدد عام ٢٠١٥ لإنجازه. علاوة على ذلك، وبالرغم من الأزمة العالمية التي تضررت منها أسواق العمل في معظم البلدان مؤخراً، تمكنت الأرجنتين من الحفاظ على مستويات العمالة، وظل معدل البطالة دون هدف ٢٠١٥. وفي استراتيجية الأرجنتين، فإن أهمية العمل المنتج والجيد النوعية تكلمها سياسة حاسمة لنقل الدخل المباشر، وجدت خير تعبير لها في إطلاق برنامج للحماية الاجتماعية للدخل العام للأطفال، وهي تغطي الآن أكثر من ٣,٦ مليون قاصر. وهذه نتائج مبشرة للغاية.

فضلاً عن ذلك، ومنذ البداية، أنشأت حكومة الأرجنتين هياكل متخصصة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية داخل مكتب الرئاسة، لتقوم بذلك بجهد مشترك ومتعدد التخصصات يشمل كل الإدارات المختلفة في الإدارة العامة لدينا.

وفي استعراضنا لمؤشرات التقدم الذي أحرزته الأرجنتين نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، أود أن أبرز ما يلي. فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع، فإن هدف الحد من الفقر بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٥ قد تحقق في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، حيث كانت النسبة أدنى من ١٥ في المائة بالفعل. وفي ذلك الوقت،

انخفض معدل الفقر المدقع إلى ٤,٤ في المائة، بنسبة انخفاض بلغت ٨٤ في المائة.

فيما يتعلق بالتعليم، فإلى جانب إنجاز تعميم التعليم الابتدائي ليصبح متاحاً للجميع، وهو أحد أكثر الأهداف وصولاً في بلدنا، لكون التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً منذ أكثر من قرن من الزمان، فقد أحرزنا تقدماً كبيراً صوب أهداف أكثر صعوبة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم الثانوي، والتي حققنا بشأنها بعض الأهداف الوسيطة.

في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، انخفضت المعدلات بحلول عام ٢٠٠٧ إلى المستويات المستهدفة لعام ٢٠١٥. وينبغي أن نشير أيضاً إلى أن الأرجنتين أحرزت تقدماً ملموساً في مكافحة أمراض مزمنة أخرى، مثل السل وداء المثقبيات، اللذين أدرجناهما في إطار هذا الهدف.

وبغية كفالة تنمية مستدامة، حددت الأرجنتين أهدافاً لعام ٢٠١٥ تقتضي إدماج مبادئ التنمية المستدامة في جميع السياسات والبرامج الوطنية. كما أننا نعمل على تعويض فقدان الموارد الطبيعية، ونخفض بواقع الثلثين النسبة المئوية للسكان الذين لا يملكون وصولاً إلى مياه الشرب أو الصرف الصحي. وفضلاً عن ذلك، خفضنا بالنصف النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في مساكن منخفضة المستوى أو في ظروف معيشة غير مقبولة.

لقد نجحنا في الحد من وفيات الأطفال، سواء من حيث المعدل العام أو معدل الأطفال دون سن الخامسة، بواقع الثلثين. كما انخفضت الوفيات النفاسية بنسبة ٧٥ في المائة.

وفي إعلان الألفية، وانطلاقاً من القيم والمبادئ الأساسية التي تجعل تعددية الأطراف ذات معنى، فإننا نؤكد الالتزام بتعزيز احترام الكرامة الإنسانية والعمل على تحسين الظروف المعيشية للجميع. ومنذ عام ٢٠٠٠، نجتمع بصورة دورية لاستعراض التقدم الذي أحرزناه في هذا المسعى، بما في ذلك خلال مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٥.

وبعد عقد من إنشاء الأهداف الإنمائية للألفية وقبل خمس سنوات فحسب من الموعد المحدد لإنجازها، ينبغي لنا أن نجري استعراضاً صريحاً وشاملاً وأن نعيد مواءمة مسار عملنا، عند الاقتضاء. إننا لا نؤمن بالسحر أو الصيغ السهلة. بل إننا نؤمن بفضائل تعددية الأطراف وقوة التضامن وقيمة العزيمة، بغية الوفاء بتعهداتنا.إننا نؤمن بالأثر المضاعف للممارسات الحميدة والنتائج الناجحة.

ولكي يكتب لمسعانا النجاح، فليس هذا بالمسعى الذي يمكن أن تنطلق إليه بلدان بمفردها. ولهذا السبب، فإن بلدي مقتنع بأننا نحتاج إلى تقوية عمليتي التكامل والتعاون، لا سيما في مجال السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

ولهذه الأسباب، يحدونا الأمل في أن الدول الممثلة هنا، ولا سيما تلك التي لديها معظم الموارد، البلدان المتقدمة النمو، ستحترم الالتزامات التي قطعتها على نفسها في محافل مختلفة كنتيجة لإعلان الألفية، من حيث المساعدة المالية والتعاون الدولي على السواء. فإن لم تفعل، سوف يتعرض الكثير من الجهود المبذولة حتى الآن لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ لخطر شديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أفيلي ف. بيتا، رئيس وفد توفالو.

السيد بيتا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): في وقت سابق من الشهر الحالي، احتفلت توفالو بالذكرى السنوية العاشرة لعضويتها في الأمم المتحدة، باعتبارها الدولة العضو رقم ١٨٩. لقد جاء قبولنا بوصفنا عضوا كاملا في هذه

الهيئة تعبيرا عن الثقة والأمل والالتزام بالمثل النبيلة والدعائم الأساسية للأمم المتحدة. كما استند أملنا إلى اعتماد زعماء العالم، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية المعقود منذ عشر سنوات، إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) وتصادف معه. وتوفالو بوصفنا أحد أصغر الأعضاء في الأمم المتحدة، تدرك أن اعتماد إعلان الألفية – مع ما ينطوي عليه من وعد بتنفيذه في إطار أهداف محددة المدة وقابلة للقياس لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة – يشكّل تحديا حاسما.

واليوم، يسرنا أن نشارك في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ونسلم على نحو تام بضرورة استعراض التقدم والإسراع في تحقيقه، وتجديد التزاماتنا، وإعادة بناء شراكاتنا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. كما نرى ضرورة أن تتفق هذه الهيئة على خارطة طريق طموحة، مع متابعة الدول الأعضاء تنفيذ الإجراءات المحددة بنشاط، بوصفها سبيلا للتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف.

ومن منظور توفالو، فإن الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية يتطلب، أولا، التزام حكومتها بضمان وضع السياسات والأنظمة المناسبة لتيسير تلك المهمة. وثانيا، يجب ألا يستكمل ويدعم هذا الالتزام من جانب شركاء التنمية فحسب، بل من الأهمية بمكان أن تفي أيضا البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في الوقت المناسب.

وبالنسبة لحالة توفالو، فإنه بالرغم من مواردنا المحدودة، مقرونة بالتحديات الفريدة التي نواجهها بوصفنا دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدا من أقل البلدان نموا، وبالتالي فإنها تُعد ضمن البلدان الأشد تأثرا بالصدمات الخارجية والكوارث البيئية، فقد استطعنا أن نحرز بعض التقدم على الأقل نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات العشر الماضية.

وفي ذلك السياق، لا يعاني سكاننا من الفقر المدقع والجوع. ولدينا معدلات مشاركة عالية جدا في التعليم الابتدائي. وتشارك المرأة مشاركة بارزة في مجتمعنا، بالرغم من أن التمثيل لا يزال مشكلة. ويتسم التقدم المحرز في خفض معدل وفيات الأطفال بالبطء إلى حد ما. ولا يزال الحصول على الرعاية الصحية مشكلة. وبالمثل، فإن التحسينات في الرعاية الصحية للأمهات محدودة أيضا. وفيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، وغير ذلك من الأمراض، حققت توفالو نجاحا نسبياً، ولكن هناك مجالا لتحقيق تحسن كبير.

وقد تعلمنا درسا واحدا في غاية الوضوح من استعراضنا للأهداف الإنمائية للألفية. وهو يتعلق بأنه في حين أننا أحرزنا تقدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من السهل عكس مسار هذه النجاحات وبمنتهى السرعة بسبب الطبيعة الخاصة لهشاشة وضعنا الاقتصادي والبيئي. وفي سياق الهشاشة الاقتصادية تسببت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في إحداث أضرار بالغة باقتصاد توفالو. إن المصدر الرئيسي للإنفاق الحكومي في توفالو يأتي عن طريق صندوقها الاستئماني، الذي يعتمد على الاستثمارات الخارجية. وقد تأثرت هذه الاستثمارات بشدة بالأزمة وستستغرق بعض الوقت لكي تتعافى. وعلاوة على ذلك، انخفض الإنفاق الحكومي بشدة، وتضررت بذلك الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حالة اقتصاد الجزر الصغيرة، حيث تتوفر فرصة ضئيلة للاستثمار الداخلي، تتعرض توفالو بشدة للضرر بسبب ظروف اقتصادية خارجة عن إرادتها بشكل كبير.

وقد قابل انخفاض الدخل ارتفاع في تكاليف إنتاج الطاقة. ويشكّل استيراد الوقود الأحفوري المستخدم في توليد الكهرباء لسكاننا استنزافا كبيرا لاقتصاد توفالو. ونحن بحاجة شديدة إلى الطاقة المتجددة وتكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة المناسبة لظروف توفالو. وفي هذا السياق، أود أن أعترف بالدعم الذي تقدمه الحكومة الإيطالية في المساعدة على توفير الطاقة الشمسية للمدرسة الثانوية الحكومية الرئيسية.

ويتمثل العبء الكبير الآخر الذي يؤثر في استدامة اقتصاد توفالو في تأثير صيد السمك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه. وفي اجتماع الأمن البحري الأخير المعقود في هاواي، لوحظ أن ما يقرب من ٢٠ في المائة من صيد السمك المبلغ عنه في المحيط الهادئ يأتي من الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه. إن صيد السمك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه في منطقتنا الاقتصادية الخالصة بواسطة الدول التي تمارس الصيد في المياه البعيدة يسلبنا أحد مصادر الإيرادات الأجنبية القليلة المتاحة لنا. وتشكل دراسة مسألة صيد السمك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه عنصرا حاسما آخر في ضمان إحراز التقدم في الجهود التي نبذلها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ونعرف جميعا أن جميع الأهداف الإنمائية للألفية أهداف مترابطة ويتطلب تحقيقها إقامة شراكات قوية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد ورد ذلك بالتفصيل في الهدف رقم ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يؤكد المسؤولية الجماعية عن توفير التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ولسوء الحظ اختلط الأمر فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته توفالو نحو تحقيق الهدف رقم ٨.

وعند النظر في الجوانب الأوسع للشراكة الدولية يجب أن نعترف ببالغ الأسى بأن الافتقار إلى التقدم المحرز في تناول مسألة تغير المناخ يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، فإن الكثير من البلدان الرئيسية المتسببة في انبعاث غازات الدفيئة لا تتخذ خطوات مهمة لخفض إنتاجها من غازات الدفيئة. وقد شعرنا بإحباط عميق بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر تغير المناخ المعقود في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر. فقد كان ما يسمى اتفاق كوبنهاغن مجرد بيان بعدم التوافق. إن الوعود بتقديم تمويل لمدة سنتين لعمليات التكيف والتخفيف مقابل التزامات ناقصة بخفض الانبعاثات لا تشكّل صيغة لإجراءات طويلة الأجل لمعالجة تغير المناخ.

وفي هذا السياق، نحن بحاجة إلى إشارة قوية تأتي من البلدان الرئيسية المتسببة في انبعاثات غازات الدفيئة بالتزام حكوماتها باتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة مشكلة تغير المناخ. وبدون هذا الالتزام ومن المستبعد أن تقترب هذه الإجراءات، من الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وقد ننكص على أعقابنا إلى حد كبير فيما حققناه من إنجازات حتى الآن.

وبالنسبة لتوفالو فإن معالجة مسألة تغير المناخ بشكل كبير تمثل أمرا أساسيا لتحقيق تنميتنا المستدامة. وليس بوسعنا أن نسمح بفشل المؤتمر القادم الذي سيعقد في كانكون كما فشل مؤتمر كوبنهاغن. وتوفالو بلا شك إحدى البلدان الأكثر تعرضا في العالم لآثار تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع منسوب مياه البحر. وتهدد تلك الظاهرة بقاءنا في حد ذاته، وبذلك يواجه تقدمنا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تحديات خطيرة. وبوصفنا دولة جزرية مرجانية صغيرة، يعتمد بقاؤنا بأكمله على النظام الطبيعي والحي، وبدون استمرار هذا النظام قد تختفي أرضنا.

وفي سياق الهدف رقم ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية تشعر توفالو بقوة أنه، بالإضافة إلى مانحيها التقليديين وشركاء التنمية الأعضاء في الأمم المتحدة، تضطلع تايوان بدور حاسم وأساسي في مساعدة الكثير من البلدان، بما فيها توفالو، في الجهود التي تبذلها من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبروح من التعاون والشراكة العالميين، ينبغي أن تعترف الأمم المتحدة اعترافا كاملا بالمساعي المتواصلة التي تبذلها تايوان في هذا الصدد. ولذلك، تهيب توفالو بكل تواضع بالأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية أن تبحث عن السبل المناسبة داخل منظوماتها ذات الصلة لقبول واستيعاب مشاركة وإسهامات تايوان على نحو كبير حتى يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل أفضل.

وبينما نتطلع نحو عام ٢٠١٥، أود أن أختتم بياني بذكر أمرين رئيسيين. أولا، يجب إيلاء اهتمام خاص للحالة الفريدة والاحتياجات الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية ولأقل البلدان نموا، مثل توفالو. وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزناه في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ضعفنا الشديد يجعل من المرجّح بشكل كبير أن نخسر هذه الإنجازات بأكملها وبكل سهولة، بين عشية وضحاها.

ثانيا، يجب أن نوجه اهتمامنا إلى مسؤوليات العالم المتقدم النمو. لقد ركّزت معظم المناقشات التي دارت حول الأهداف الإنمائية للألفية على البلدان النامية والإجراءات التي يتعين أن تتخذها لمعالجة أوجه القصور التي تعانيها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وللأسف، لم يتم إيلاء سوى قدر ضئيل من الاهتمام للدور الجلي الذي يجب أن يضطلع به العالم المتقدم النمو لتفادي زيادة تفاقم مشاكل البلدان النامية. إن عدم معالجة هذه المسائل سيتسبب في أن تتحمل العبء البلدان الفقيرة والصغيرة، مثل توفالو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبرت غوبا آيسي، رئيس وفد بابوا غينيا الجديدة.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة بابوا غينيا الجديدة، أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على عقدهما مؤتمر القمة هذا لاستعراض أدائنا وللنظر في سبل التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

في عام ٢٠٠٠، قامت بابوا غينيا الجديدة، إلى جانب ١٨٩ من الدول الأعضاء الأخرى، بتوقيع إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، وتعهدنا بتحقيق أهداف الألفية الثمانية بحلول عام ٢٠١٥. وقامت بابوا غينيا الجديدة بتكييف الأهداف الإنمائية للألفية وإضفاء الطابع المحلي عليها بوضع ١٥ هدفا و ٦٧ مؤشرا ضمن خطتنا الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. ويجسد تقريرنا الوطني الأول عن الأهداف في عام ٢٠٠٤ جهودنا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتم الانتهاء من وضع تقريرنا الثاني عن الأهداف في الفترة الأخيرة، وهو قيد الاستعراض. ويشير هذان التقريران إلى أننا قد تمكنا من إحراز تقدم كبير في تحقيق بعض الغايات الوطنية المقترنة بالأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما بشأن الهدفين ٢ و ٤. ولا يزال العمل يجرى على تحقيق الغايات الأخرى وينطوي على بعض التحديات.

ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تركز حكومة بابوا غينيا الجديدة حاليا على استراتيجية لفترة ٢٠ عاما لتغيير القطاع الريفي، حيث يعيش ٨٦ في المائة من السكان. وتم في خطة بلدي الاستراتيجية للتنمية للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠ تحديد ١٠ مناطق أو ممرات فقيرة في البلاد. والغاية هي تحويل هذه الممرات إلى مناطق اجتماعية - اقتصادية

قوية مع تحسين الخدمات الأساسية، بما فيها الطرق وصلات البنى التحتية الهامة، خلال الـ ٢٠ سنة القادمة.

ونهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التنمية البشرية في الـ ٢٠ سنة القادمة. ونريد أن نصبح بلدا متوسط الدخل، بحيث يتحسن مؤشرنا للتنمية البشرية من ٠,٥١ حاليا إلى ٠,٧، إلى جانب تحقيق معدل أعلى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد اقترنت خطة بابوا غينيا الجديدة الاستراتيجية للتنمية بالخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ لتحقيق هذه الأهداف. وسيحقق بلدنا في هذا الإطار الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ نقوم بذلك، جعلنا الأهداف الإنمائية للألفية جزءا من سياستنا الوطنية الإنمائية. وفي السنوات الخمس المتبقية، ستضاعف بابوا غينيا الجديدة جهودها في محاولة للوفاء بالموعد المحدد بعام ٢٠١٥.

وفضلا عن الجهود التي ذكرتها، يجري إعداد مبادرات هامة من شأنها أن تساعدنا في إحراز تقدم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل هذه المبادرات الاقتراح الحالي بتعيين ٢٢ نائبة في برلماننا الوطني، وسياستنا للتعليم الأساسي الشامل، وإنشاء مكتب ووزارة لتغير المناخ، ونهج استباقي لإقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني، وتحديد ١٠ ممرات للفقر، التي أشرت إليها للتو.

والمساواة بين الجنسين مسألة هامة لتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، هناك اقتراح معروض على البرلمان الوطني لتعيين ٢٢ نائبة في البرلمان. وعند إقراره، سيساعد هذا الاقتراح في تمكين المرأة للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي في بلدنا.

وبابوا غينيا الجديدة ملتزمة بتكثيف جهودها لتحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، المعني بتعميم التعليم الابتدائي. ولتحقيق ذلك، وضعت الحكومة سياستها لتعميم التعليم الابتدائي، وتعمل على توفير التعليم على المستوى الابتدائي مجانا لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥. وتقوم الحكومة بتخصيص مبالغ كبيرة كل سنة لتنفيذ هذه السياسة الهامة، التي ستسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى غرار البلدان الأخرى، يشكل تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر تحديات لبرنامج بابوا غينيا الجديدة الإنمائي. وتمثل جزر كارتارت، في بوغنفيل، وجزر دوك أوف يورك، في مقاطعة شرق بريطانيا الجديدة حالتين تتعرض فيهما جزرنا لآثار خطيرة جرّاء ارتفاع مستوى سطح البحر. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تعالج مسألة تغير المناخ، من خلال برنامج التكيف والتخفيف وكذلك بحماية غاباتنا الاستوائية المطيرة الشاسعة. وأنشأت الحكومة المكتب المعني بتغير المناخ وقامت في الفترة الأخيرة بتعين وزير مكلف بشؤون تغير المناخ. ويهدف قرار الحكومة هذا إلى تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

وتقدم الكنائس نسبة كبيرة من الخدمات الصحية والتعليمية. وقامت الحكومة بإشراك المجتمع المدني والكنائس بتوقيع شراكات إنمائية معها. ويتم تمويل هذه الشراكات الآن من الميزانية الوطنية السنوية للحكومة.

ودور القطاع الخاص هام أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في إيجاد فرص العمل وزيادة مستوى المعيشة لشعبنا. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الحكومة سياسة إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتيسير إسهام القطاع الخاص.

ومما يفاقم التحديات التي تواجه بابوا غينيا الجديدة في السعي لتحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، صعوبة تضاريس البلد وطبيعته. فأكثر من ٨٦ في المائة من شعبنا يعيشون في المناطق الريفية. ومن ثمّ، فإن البنى التحتية والموارد البشرية

والتنمية الريفية هي أولويات وطنية. ومنذ عام ٢٠٠٨، تركز الجهود المدروسة من خلال الميزانية الوطنية على البرامج الريفية. ويتم ذلك من خلال برنامجنا لتحسين الخدمات المحلية، التي تشمل الأسواق المحلية وإمدادات المياه الريفية، والزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية وتوفير الطاقة، بما فيها الطاقة المتجددة. وقد أنفقنا حتى الآن حوالي ٥٠٠ مليون دولار على برنامجنا للتدخلات الريفية.

وبابوا غينيا الجديدة ملتزمة بالاستمرار في البرنامج، الذي سيحسن نوعية حياة شعبنا في الأرياف. وفي هذا الصدد، نشيد بالبيان الذي أدلت به السيد هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن أهمية تحسين فرص وصول الأغلبية الريفية إلى الخدمات الأساسية. ولقد برهنا على التزامنا بتمويل برامجنا الداعمة للأهداف الإنمائية للألفية، لأنها بكل بساطة أولويتنا الإنمائية كذلك.

وفي السنوات الخمس القادمة، ستخصص حكومة بابوا غينيا الجديدة مبالغ كبيرة من خلال خطتنا الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتم تحديد أربع مقاطعات بوصفها مقاطعات تجريبية لتجريب برامج جديدة تهدف إلى التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونود أن نذكّر شركاءنا الإنمائيين بتعهداتنا المشتركة، ونشجعهم على تنفيذها، بموجب إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا لتجميع مواردنا ومواءمتها كي نتمكن من التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة استدامتها بعد عام ٢٠١٥.

وأخيرا، تتسم مسائل التعاون الإقليمي والشراكات الإقليمية، مثل التعاون بين بلدان الجنوب، بأهمية حاسمة. وتم التعبير عن هذه المبادئ في الاجتماع الوزاري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في جاكرتا، إندونيسيا، يومي ٣ و ٤ آب/أغسطس، وتوج بإعلان جاكرتا، الذي يؤيده وفدي تأييدا تاما، ويثني عليه لكي تنظر فيه الجمعية العامة. ونشكر إندونيسيا على قيادتها في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٠.